





15251  
Y.V.F.P.S

15251  
Y.V.F.P.S







This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a vertical crease near the right edge. There is no text or other markings on the page.

[illegible]

تبرکات

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor creases and discoloration, characteristic of old paper. The left edge of the page is bound, and the overall tone is a warm, off-white or light beige.



في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة  
في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة

في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة  
في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة

في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة  
في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة

في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة  
في ان المراءى ان كل بقعة  
المستطرفة في الدائرة المستقيمة  
فوق قوسها من الدائرة المستقيمة



والعلم ان المزمع ذلك كونه مبرور من الضعف ، فلا يكون ذلك من جهة الوثوق في الشيخ فليقتضيه  
الطهران (ارادته) في هذا طريقا لا يخرج من موعده وسلكه من الحسن من موعده فثبت  
وهو مبرور والحسن من موعده من الحجة وهو موقوف اليها لا يكونه الولاية واحدة في جميع  
اجاب عنها الشيخ ان ذلك لا يظهر بالعلم ان المارد بشرط نفي المرات في الاستصحاب فانها لا تراث  
للطائفة فذلك على مقتضى التوارث بشرط الميراث ولا ينافي ان المارد لا يخرج من  
تأثيره انما يتوارث ما لم بشرط سقوطه فيكون المقتضى للارث وهو مقتضى شرط لا يخرج  
ولو بشرط يشترط ان لا بشرط لما يقتضيه العقد عند هذا القول والى هذا القول يجب  
المنع ضرورة واما ان يعقل ان ما ثبت في التوارث من انتقاله شرط السقوط من عدم الية واما  
السقوط على شرط فليقلعوا الموقوفون عند شرطه ثم يدعي عليه انما ياروا الكثير في الوثوق  
عن مبرور من انما يجب باجتماعه بقوله في التوارث من المارة مقتضاها يتوارث ان اذا  
لم بشرط وانما بشرط بعد الكفا وحاجب الشيخ عن هذه الية ان المارد بشرط التلاهي  
اذا لم بشرط الاجل فوارثا من غير قيد وقدينا فيسبق ان العلم ان المارة بعد وانما  
الشرط بعد الكفا ان لا يدان يقع بعد الكفا باطل على الكفا باسم الكفا يجب ان لا  
ان اصل العقد لا يقتضي التوارث بل بشرط فادواته يتبعها بشرط اخره في شيخ  
وانما لا اقل فيجب بقطع المقتضى له فيكون دليل عليه واداء شيخ في حسن من مبرور  
في ضمنه انما لم بشرط فليقلعوا الموقوفون عند شرطه ثم يدعي عليه انما ياروا الكثير في الوثوق  
عن مبرور من انما يجب باجتماعه بقوله في التوارث من المارة مقتضاها يتوارث ان اذا  
لم بشرط وانما بشرط بعد الكفا وحاجب الشيخ عن هذه الية ان المارد بشرط التلاهي  
اذا لم بشرط الاجل فوارثا من غير قيد وقدينا فيسبق ان العلم ان المارة بعد وانما  
الشرط بعد الكفا ان لا يدان يقع بعد الكفا باطل على الكفا باسم الكفا يجب ان لا  
ان اصل العقد لا يقتضي التوارث بل بشرط فادواته يتبعها بشرط اخره في شيخ  
وانما لا اقل فيجب بقطع المقتضى له فيكون دليل عليه واداء شيخ في حسن من مبرور

الحسين

[illegible][illegible]

انك يا جبرئيل كما جاء عين ما عشت في ذلك انا فعلنا انك تزوجت امرأة وانت مكر  
 لاهم في قوم مسكونة على حق الجبروا على في ذلك سكرتم عنك جبرهم اقرهم ثقت  
 عنك كما حملنا المرأة الصبي عن مريم ومن بعد طبع عن ابي عبد الله ع انا فعلنا  
 كاتب طاعة الى ان كان في ربه يعلم بكم كما حمل من قبل طاعة في الاذاعت  
 حين يعلم ذلك فقد اقره انا باني باني في الصبي عن ابي عن عثمان بن رجل  
 بقول ابن زبير الطائي ع انا علمت لا في عبد الله ع ان كنت رجلا فلكم فخر زوجت  
 بقران مولاي ع انا علمت الله فاجدوا النكاح في ذلك انا فعلنا انك تزوجت قلت نعم  
 فعلوا وسكتوا واقتولوا في طاعة في ذلك اقرهم انا علمت عنك كما حملت والمراد بان  
 زنا الطائي ع عن زيناك اقره الصبي في قب خا من روى عن احمد بن حنبل ع  
 اما عن احمد بن مريد الطائي ع انا علمت في ذلك اقرهم عن زيناك والمراد  
 وهو انك تفكر في المرأة بغير طاعة وقد ظهر ذلك رجلا في العقل وان اذنا الحول  
 طعت في ذلك عن ابي عبد الله العنق اذ اذن الى العبد في النكاح طاعة وكان العنق  
 الزوجه في السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 مستحق ان يقع في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 سب العبد ان مصر في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 عليه بان الدين لا يلزم في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 في طاعة الحول ولكن قد يقع في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 انا جبرئيل انك كسب كسب طاعة في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 ولا يراه على العمل في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 راضية لاه في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد  
 العبد في طاعة السب لان العبد لا يمكن ان يقع قولاً في طاعة في السب العبد

عبدالله







[illegible]

مائة في حين تعذيب فان العداوة بعد اربعين سنة بينكما انزكا فلو تكونوا اذ ايتيتم بغضه وكروا بها  
 لا حجة في الودع كما تقتضيه الاصلاح في جميع الدول من غير مقتضاه فانها غير كافية ليدل  
 على ان اللاب لم يكن له الولد بالعبودية وارادوا ان يابون في التجميع من غير ان يخرج من اهلهم في  
 رجل يتزوج حارة رجل في اناقرة في حارة رجل فقام البيت على اناجها فيقال ياخذها ويأخذ  
 قية ولده وبنوه اذ اريدت دلالة فانه في دوله فيقال ياخذها ويأخذ قية ولده وبنوه اذ اريدت  
 قيل فيقيم اللاب في الامم والمنه ضعف ما خافوا منه وجعل على الابية قية الاله  
 ان كان من صلب من ذب على الخوف ليعلم مستند ما سوى روايت ساعة المتضمنة لانهما  
 الحكم ولانه اذا ايتيتم اللاب في الامم وقدر من المظن بالحكم الاول واسند الثاني في القائل  
 وعلم بضعف مستنده ودون عقيدته والرواية المذكورة رواها الشيخ عن جماعة من السلف  
 ابا عبد الله عندهم من مملكة ائتقما ناعرة فترحم رجل منهم فآله ولد وانتم  
 ان حولا اناهم وقام عندهم البيت اناهم ملكة وارت اناية بذلك حتى تعفوا الى  
 مولاهم فولد له ولد مولاهم انا دفع ولده الى ابيه بعتة يوم بعير الية قلت فان  
 لم يكن له ابيه ما ياخذ ابدا في السعي ابيه في يده حتى يورثه ياخذ ولده قلت فان ابي  
 الابان يسعي في غنى اشقا لغيره اللاب ان ايتيتم من ولياكن ولد له في الابان ادر يسعي  
 سائرهم فيجب فزاده في بالغ والفقير على ان يصفه ولد له لان قراوة بالجر وهم  
 ما ذكره ما هو قوف على ورود النقل في الافا روايت فحمله الوجهين وضعف هذه الرواية  
 فيعزم على العمل به والاشح كونه الولد وارث من قية اللاب لو أخذ منه مائة وسنظر  
 بهما احسن على كماله ولو كان له مائة من المال وان حاز ذلك لانه من  
 المصالح او ذكرنا ان في ذلك على من سهرام القرب وليس في الرواية دلالة عليه والبالغ  
 ابن ادرية انما هو قال ان الولد على ما وقع التعجب في الرواية كيف لم يترجم  
 سهرام القرب في كنفهم ورد ذلك الشيخ فانه لا يلقى بحريته واللاب ما ذكره ابن ادرية

فيثبت قوله بالملك والعدم ان حرا باغ حصة الولد على قول الشيخ يكون مضافا الى الولد  
على كل حال ولا حاجة لتخصيص ذلك بكونه منهم لقرابته كون الولاية ملققة قوله ولو لم يكن  
قائما للرب في ذلك لكان له والعاقبة المحققة في قولهم انشاء الدخا المحققة لا ريب فيه  
كما هو ظاهر قوله ولو تزوجت امرأة عبا على العلم ظاهر ولعله ريق ومع الجمل يكون الولد  
حرا والارباب فيه ريب وراي العبد مهران ان لم يكن ما ذكرنا ويبلغ به هذه المسئلة على الشيخ  
فان ما قيل حكم تزويج المولاة غير ان مولاه وهذا حكم تزويج العبدية غير ان مولاه  
تحقيقه ان العبد اذا تزوج خرج من ذمة مولاه فان لم يكن عالة بائنا رقا او انا ف  
علمت بالتحريم ظاهر لانها في المخرج به الولد يكون رقا على العبد ولم يرد العلم وغيره  
عليه الحر لم يعلم رقا قبل سقوط الية عنها لان العقد الواقع عليه بعد شهرته بالعتية الى  
المرأة لا يصف عقلا وهو بعد صلا من جهة العقد الواقع عليه مع علمه بانها بعد تزويج  
الولي العبدية قطعها ولو جعلت التحريم اياها باق او باحكم قال الولد لانه لا حاجة  
بها ولا يثبت على ذلك قطعا والفرق بينهما بان الباء وردت للنسب ثم انشاء وجنا فاما  
المخرج الى المولى في ذمة الملاك الوطني المحرم للخروج عرض فينتج به اذا اعتق المولى  
به من الغفل ولو اذن العبد ان لم يرد ولعل ان الاجابة كانت شافعة وحصل الوجه الوطني  
مع العلم بانهم اكبر سقوط المحرمات بموجب الولد لميتين انهما كانت زوجة حال الوطني  
وان لم يكن ذلك معلوما ولعله ولقد انما هذا السبيل كما قال في حكمه كالمولى لو وقع  
الوطء مثل حصول السبب المحقق لانه لا حاجة قوله ولو لم يكن المالك كان ظاهره ان الولد كالمولى  
وقوله لو لم يكن به اكرام ان الولد في مثل الامة في العتية رتب قطع على ما يعلم الكتاب وظاهره  
انه لا خلاف فيه وسند عليه اية الولاية الامة والبر واني وراي في سبب التخصيص ان  
من تزوج انهم بعد دعوا اياهم كونه يكون ولده قالوا لانه اذا ثبت رعا العتية شئت الحكم  
اذا كان الزاني عبيد الطريق او اذ كان له اماره لا يخرج من ذمة مولاه لانه العتية يثبت له

تخرج الخاتمة من غير ان ناكلها او نطعمها قبل الحاجة الى ما قد بيناه ان المصلحة الغير العرفية  
قبل ولو شترها او مضى بها احد الطرفين من جهة عقد بطله ولو مضى الشريك العقد قبل  
ان اذ خرج المالك من بين اثنين ما كانا قد شترى الا العقد مضى بهما شريكين من جهة بطل  
العقد والانتفاع الى عقد الا ان ناضف على عقدنا بطله من بطله الى الاستدلال ما اقبل  
العقد في كل مرة بطول الجمع الى العقد لا ينفذ في سائر اعيان ما اقبل ما يبيع من جهة  
عن ساحة في كل سنة من رجلين عينا او زوجا او رجلين ان الرجل يشرى بعض الشاهدين  
كالرجس عليه بشرائه او بما ذكرنا في سبيل طلاقه الا ان شرته بما جمعا وانما ثبت بطلان  
العقد من وطئه واستمر المشرقة في المالك في غير ذلك فطاري في الجملة الى المالك او الجمع  
او بيع الجمع من جهة المالك باحد السباير المبيع ردوا للمكسر قبله ولو مضى الشريك العقد  
او حمل على البيع في حصة في اخرت عليه الا ان يشرى النصف الاخر من مال المضى  
بالعقد فيكون عقدا شتره او فادرو عليه ان العقد ان كان قبل بطله او ما ذكره ان المكسر  
بغير حرج في الرضا وان لم يسلط المالك لم يعتبر رضاه في العقد لا وادق او لوضاه في حقه  
لذلك فلا يثبت في حازه ردوا او ما ذكره من ادوات العقد في كل الله في كل ما خرج في حقه الا  
المال يقول او مرضى في حصة ما بالعقد عقد البيع مع النصف الثاني في الجملة يقول الى  
ان يشرى النصف الاخر من ابيع النصف الاول او لوضاه مرضى ما لا ذكر في النصف مضى  
فيكون الحاجة الى كونه ثلثا فيكون الا لاضح قوله او وقت سهو من النكاح او  
يكون معنى الرضا هو هذا فيكون لاطرفي الجملة في حله ما خرج او واحد او شتر او النصف  
الاخر الحقيقين بعد ان اورد هذا التعليل عليه ليعتق فيه واخره ما بينه  
وطرفه الرضا يكون الا انه المشرقة كحال بشره او ما ذكره كونه البقاء عارده في حقه طارفا  
بل هو الاخر العاردين من جهة موضوع او ما قبله او بالاحتمال وادى منها مضى خلت الى  
ففي رطله سيدة الا المشرقة في حقه الشريك في حقه الى كونه حله ما ذكره في حقه











لمكونه فيكون له في غير قريته فان زوجها الحرة فلا ينفق عليها قبل الدخول التقديري بغير البيع  
 فيكون بالبيع وهذا لا يتصفه لسنه خاصه في البيع التقديري ثباته بغير الحكم  
 من غير من البيع في غير قريته لعدم ثبوت الحرة من اجل اعادة الولادة بفسده  
 فيسقط البيع والطلاق في غير العادة في البيع لان ابن الربيع لم يزوج في العقد  
 جملة من قبله فانما هو اخطا في الدخول في العقد لان الوضوء في النكاح من قبله لان  
 لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 بالولد في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 المستقلة وقطع ابن الربيع من غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 العبد من غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 وانما انشغل البكر الحرة لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 والموت في القادر على التميز لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 قال في شرحه في ثمانية اذاع عبيدا والارثية في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 من المهور قال في الذي لم يبيع انما هو من المهور لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 وايضا البيع او جبر البيع وهو الذي في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 في ذلك في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 حرة لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 احد من المهور لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 ثبوت الحرة في غير قريته لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد  
 كما هو منها المهر لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد لان ابن الربيع لم يزوج قريته في العقد

كل من البائع والمشتري ما قبله المشتري فعمامه ما سبق ما قبله البائع فاستدل عليه  
بإطلاق النص من البيع طلاقاً وبشكر المالك للبيع والمشتري في الحقيقة المقتضية لزوم الفسخ  
فإن اشترى كما يشترى بترجحه لم يملكه ملكة كذا البيع ويوجب على الأول مقتضى  
حسنه كقولهم نحن ودينهم بعينه إن اشترى كذا البيع طلاقاً فإن اشترى ثياباً ودين  
بينهما واثق، فكذا ما فعلها فإنه على البيع طلاقاً فإن اشترى ثياباً لم يملكها لم يوجب فإن  
بيعها طلاقاً فإن اشترى ثياباً ودينها واثق، فكذا ما فعلها فإنه على البيع طلاقاً فإن اشترى ثياباً لم يملكها لم يوجب فإن  
غيره من العترة فإنه لا طلاق لأن كذا البيع طلاقاً على جواز الفسخ للبيع وعلى الثاني  
أن هذه العترة مستقلة فلا يحتاج بها دوطاً لمقتضى الفرق بين ما كان ملكاً وما لم يكن  
الفرق الأول للبيع المباح وغيره وإن كانها رابعت في الأول من الثاني ويخرج جدي  
فقد سبوا في كذا النظر فعمد بغيره في الموضوعين مستغنياً عن قول المصنفين  
فإن كان يوجب أحد بينهما أو لفسخ أحدهما الفسخ والعقد وإن التزم الآخر وهو كذا فشد  
والرخصة الجارية بين البيع والمشتري في فسخ أحدهما المفسد والآخر الفسخ وبك  
القول المجهول من العقد فإن دخل الزوج مسقطاً أو لم يسقط طوعاً أو إباحة قبل الدخول  
مسقطاً كان أحدهما مشترياً كان المهر لان الإباحة كالعقد أما أن المهر يملك المهر  
بالعقد فلا يجوز الفسخ الذي يملك المهر ولا يدفعه العقد كما قبله واستقرأه بالوط  
وعدم سقوطه بالبيع الواقع فهو كذا ما قبله المشتري أم لا فإن الدخول موجب لفسخ  
المهر الحرة ولا لا لا يحصل المقصود والمأهولة حتى لو لم يوط الزوج وحالاً لم يملك  
منه المشتري في البيع طلاقاً وإن أضاف أم لا قبل الدخول سقط المهر فإن أحله المشتري  
كان المهر فعلاً على الفسخ وإن الإباحة كالعقد مستأنفة بكان وهو وورثته والزوج  
شأن البيع طلاقاً في غير ما عرفت من المهر الطلاق المار به في تفسيره المشتري في البيع  
العقد وخصانته في خصته وإن اللازم من هذا الإطلاق أن يقتضيه المهر لا بد من إطلاقه على

الجميع قال ان ابن ابي عمير قد قتل الحسين فقامت عليه اربع قال فالحق مني فلو اني اذني  
من فيه رجلا لي بغير حق قد لا يعرف حبي لانا اذ ابعار العقول الموحية صاحبها و  
يتوجه الى اننا لم نعرض اليها حتى نعلم ان الحسين قد سقطت المهرلولة  
جاءت من غيرنا بل الضيق قد دخل الى مع اجازة وتسلم صاحب العرض الموحية  
فلا تكبر في القول لمولانا بل اجازة الى ان العقد لم يزل في يدك بالمقدور البشارة  
نظر العقد الاول بعد ما تمت اتماما فوجدت ان في العقد الثاني ان لا المدة  
اذا انعقدت قبل العقد اذ اجازة العقد يكون المراد من العقد اذ اجازة لا بعد العقد و  
اجازة المدة في احد وراى فيهما ان ابيع معا ومنه نصف ثمنك في العقد الثاني  
منافع الضيق مملوكة للمدة وكذا في العقد الثاني واما كونك في المدة  
المعقولة يكون المنافع كالمستفادة من البيع فثقل في المدة في الفرقين نظرا لعم  
ما قرناه وفي المدة اقول ان الضيق في المدة لا يرد في المدة واما في المدة و  
الشيء بعد ان يسمع من ابي عمير احد ما عليه الشئ جزا ورجع مملوكة من مزرعة  
ما تدبر في قول المدة ثم في المدة ورجع من قول ما تدبر في المدة في المدة  
يكون المدة المدة في قول المدة لا يمكن ان لا ينفذ المدة في المدة لا ينفذ  
ضعيف سند واما في المدة في قول المدة لا يمكن ان لا ينفذ المدة في المدة لا ينفذ  
اذا لا ينفذ المدة في قول المدة لا يمكن ان لا ينفذ المدة في المدة لا ينفذ  
شئ في المدة في قول المدة لا ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ  
ولا المدة في قول المدة لا ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ  
ما ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ  
جها في قول المدة لا ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ  
منه في قول المدة لا ينفذ المدة في قول المدة لا ينفذ

[illegible]



[illegible][illegible]

البر عليه الصلاة والسلام بعد منحه العدة المخرجة للحمل وللمهر ولو حمل منها ما دون ذلك  
فخرجها بعد ذلك من المال فلو غاب في القوم لم يرد له المهر ولا المخرج فخرجها من المهر بعد  
سواها كانت خدام حبيته وليس له ما يعاشره ولا ما يعاشره ولو كان في القوم من دنا في  
أن ذلك ما يستحقه إذا كان الزوج حراً ولو كان مملوكاً لم يستحقه إذا كان مملوكاً لم يستحقه  
كان الغني بعد مولاهما بعد ما ولد له من المال لم يستحقه ما ولد له من المهر ولو كان في القوم  
على الجدة لم يستحقه سلام إذا كان المهر بعد العدة استحقه في ماله ولو كان في القوم من دنا في  
رجل تزوج من رجل بعد أن عده من الران ينزج عنه قال الله إن الله سبحانه  
باعتقاف الذي اشتراها إن يفرق بينهما فراق يبعث الله لهما فراقاً ولو كان في القوم من دنا في  
عن عبد الرحمن بن أبي عتيق قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام رجل تزوج جارية من رجل  
حراً وعبد الران ينزج عنها فلو قال في غيبته جارية تزوجها منه متى قال لا تأخذه بها  
بالحكمة إلى الران ينزج عنها فلو قال إن يبيعها يكون مبيعه سبباً للمنفقة فيها  
إذا أراد المشتري أن يبيعه ما ذكره في غيبته لا يكمل له العقد لم يستحقه ولو كان في القوم من دنا في  
لأرسله في حق المهر لامة المشتري كغير ذلك من غيبته في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
بالعقد لأبى الكل لا يقتضي فزوجاً ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
فيها ويجوز ابتاع فداها لا يخرج من الران ينزج عنها ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
أبى الحب ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
ولو كان حراً لا يفرق بينه وبين العبد في حق النكاح ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
حصل الاستبراء عليه من نكاحه ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
هذا الملك لا يخرج من حرمته ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في  
الغيبته ما زاد في غيبته من شيء من الفضل أو كثر في شيء من غيبته ما زاد في غيبته من شيء من الفضل أو كثر في شيء من غيبته  
أو كذا إذا صار من حرمته من الران ينزج عنها ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في غيبته ولو كان في القوم من دنا في غيبته



كشتم  
قدومها ودراية الحيز فزارته المقتد فان محض انهما بدارية بطلاق العدة ان يقتضيه  
اعتبار العدة انية وطاعة حق وصدق الشرح جواز تركها اليه في المخرج وان عذر كونه كونه  
للإسراع مع شيقها كماله الجواز وعذر ما لا يلزم عليه العدة العدة انية على ما بالافلاط  
ويكفي لا يبوطن به انه من محرم على طر وكذا الا ان قد اوردناه سابقا  
من الاخبار والعلم به ان كماله انما هو موضع فاق التوجع الثاني في كماله المنقصة  
الشرع في انما هو في الحكم بالملك الحكم بالمنفعة وذلك بخلاف الجواز في  
امتناعه والمفهوم من خبره ان صاحب الملك والاختيار الواردة به من مقتضى  
الاطراف انما هو انما ذكره ايرادا ليس على الشرح فلو كان تارادفا لم ينعقد منه وجوب  
للمراد والشرع في الصريح من الخصم ان يرد ما كان له من حيث فلو كان بان اصله  
مردود عنك انك قلت اذا ارجل ارجل جارية فله حل لاني ارجل ما قبله في  
الصحيح من قولين عن عبد الملك عن ابن عبد الله في الرجل ارجل جارية فخرجت من  
قال رد حل لاني في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
عارة بعثت جارية فله انك قلت فان كانت تخرج فقال كيف لك في  
عليك ان قلت انها تخرج فله في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
في امرأة احلت لاجلها فخرجت فان ارجلها فقلت انما احلت لاني في الصحيح من قولين  
في قوله عن غيره فله انك قلت انما احلت لاني في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
انها جاءت بولدك لاني لم ادر في رواية عن صاحبها فقلت انه لم ادر لاني في  
العلم ان قد اوردنا رد لاني في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
بما ارجلها فخرجت من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
في رواية عن غيره فله انك قلت انما احلت لاني في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من  
في رواية عن غيره فله انك قلت انما احلت لاني في الصحيح من قولين اسمعيل بن جعفر في رجل ارجل جارية فخرجت من

يقول قال سنده عن الرجل يخرج حاجته قال لا يحب كراهة الجلب لسانه الا ان يوافيه رجل القفا  
في العقد والعقد العينين حتى يخرج من يدك ثم تحت العود ان ثابا بالعمد وعقدوه واظهار  
لمس فضة به الفسرة والفضة محل لسانه بالجملة لا بالخبرة ولا في له الزاوية حتى تدل  
عليه فكذا شغل الغيب والوجه كراهة وكذلك في ما يراه من غير ما شغ به عما اراه عليا  
لا تراه من غير ما سلكه **وهذان** بعد احوالها كراهة ما وجدته من غير غيبها ولم  
يصدق بها من غير غيبها والاحتمال وضع الجمع لفظ العارية لظواهر بين الالام في  
اعتبار الصيغة التحليل لان العود كالحجر الزاوية من اجزاء ما اعتبرت لفظ التحمل وورد  
الضمير من غير احوالها كراهة ما وجدته من غير غيبها ولو كان الراء في قول من غلبها  
فما دام الاستفاضة لا طار الا لكفا به ما دخلت لفظ الاحتمال في كراهة ما وجدته من غير  
والمنع الى ان لا يصح المحل في قفا شغل الضمير ونكاح احوال الجمع وذهب في غرض وان اكره  
والحجة الى ان لا يصح لفظ الاحتمال واما لفظ التحليل في الغيب في معنى الاحتمال اذ ثبت  
كراهة فعله او شغل كراهة وكراهة ان يجمع ضمير العارية ووجه اظهر كلام ابن ارس  
في التحليل بل في الغيب وورد عليه رواية الحسن لفظ قال سنده ما بعد تقدم من  
عارية العود في الجلب بالاسم قلت قال كراهة في قوله قال صاحب الجارية الا ان يستعمل عليه  
في تخصيصه بجمل الزاوية لا طار الا في الضمير لفظ التحليل لانه المستعين وان لا يصح اكل  
اللفظ اذ لا يذنب في الطوار كمن قرءه وحل ما يوافق او عذر قال المدي من غير غيبه  
اختصت الاحتمال في ان التحليل بل بغيره ان من عليك متعقبة فليس لمريض عالم الزاوية  
رضوان الله عليه الى ان عذر لا تامل عليك لان الاحتمال من عليك العين كراهة في قوله  
عذر لا تامل حسب الاحتمال العذر والملك في الغرض ان وذهب لانه ومنه الموضع الى ان  
عليك متعقبة لانه ليس عذر ما ولا الم يرفع الابلطاق او يرا بطا جاعا ولا عذر متعقبة  
لان في طبعه كراهة لاهل الاجل او غير متعقبة في التحليل واذا انشغل كراهة فعله في ثبوت

كونه نيك مستفادان المحل وارسع العقدا كملك على سبيل منع الخلافه فانظر الارباعه التي  
وهي وجوبه لا تخفى على كل احد والعقد والملك كونه ثابتا على شخص واحد مستفادان الاصل بل ان  
بان التحليل طريق المحل والطوار اعلم ان مقتضى العباة العقد المخل بل كون التحليل عقدا  
مكونا باحد محرمه وهو جسد كالحاقه بينه بذا الوجه فيكونه كتب الاصل وانما اورد  
فيها الخلاف انه عقد او نيك مستفاد كما ذكره البعض في غيره وهو مقتضى التحليل القبول  
من المحلل لا المشهور بان الاصل عليه بان ذلك سواء قلنا انه عقد او نيك دليل على ان  
ما به عليه بل الظاهر خلافه ولا يرب ان المحلل اذ ذكره احوط ولا يقتضي التحليل  
تعيين المدة والاشيخ قد عقد وهو موقوف بالاشيا لكثرة الزوال عنه فاعتبر  
ولا يعرفه فقد ان الطوار خوف العنت كما به عليه اطلاق النص المتقدمه وصحة  
تعيينه كسجل بن زعيم ان سئل الزاعله لسلام عود اراة احللت زوجها بها فقال  
ولك اربعة من امارات كثيرة وفي تحليل امته لم يكره تردد وسماواته لا يبر فيه  
مستفاد الزود واطلاق الروايات المتقدمة محل الالام بالتحليل المتبادلة لا يبر وجه  
وهي صحيحة على ما يعطين المتقدمة لان ذلك فانه يرى على وجه التحليل عليه السلام انه  
مستلزم من المحل كسبل ان مطالاة الامة غير متزوج اذ اصله لا مولاه لا التحليل والاشيخ  
الاشيخ في نه العايدة التي واجهتها كنهه الرواية وقطع ابن ادرين بالحل مستد عليه  
بالامانة من الاشارة في الاشارة والاعا واجهتها الطلابة في الوجود المانع والاشيخ  
المخبر بوجه في وجهه لان هذا التحليل صحة عنه وبك حمله الرواية على التيقن كما  
رواية ابن ادرين من يعطين الواردة في اطلاق التحليل عن انها غير متقدمة في موضع  
الاشيخ والاشيخ فيها يكون الامة ملكا للزوج مستلزمة على كماله لا يرب الاقتصار  
لكل من الحيوان والامة غير المحل لانه لا يوجب عليه شيئا كتحققه الاضمار للصحة والاشيخ  
احتياط ولو لم يكن محل الامة فاصلت نعمت البصحة وفي تحليل الزك ترد وهو الوجه

[illegible]















الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد خاتم المرسلين وآله الطاهرين من بعده  
وأركانهم أربعة عروسة الماء والطين في الطين والصفاء والاستقامة  
الطين وهو ما يستخرج الحلات الاسم من غير ما فيه من أصل الماء فيه  
ويخرج من الغليظ بالكباب والنتنة والباء وغير ذلك ولا يظن وطهر حاشا  
سائل ويرفع كدلت أجيلا من الماء لئلا يذوب عن رطل أصل سائل  
الوصف أو النقل المانع الصلة المتوقف على التيقن من غير ما يخصه من الغليظ  
كأنه في الكثرة والحد الذي يخص استبعاد عين القاسم دون من خصه على الأثر  
على الماء وصانته الثلثة على اللون والشم والبرق والنفس والجماد دون لحمه والبرق  
والخضرة والجلادة ويضرب الاستبالة التفسير فهي فلا يخرج الغليظ من على أي  
قوى يمكن ولعل حصول مانع من ظهوره على أشكال غير الملائمة للخاصة وأما  
فلا على الأثر ولا الكثرة إلا إذا جازا ما في فيه الأثر والبرق والشم والبرق  
ولا يغير فيه شأوي الطين بل كثر انصافه على الظاهر فلا لا الكثرة بحكمه  
لأنه ما في حاشية الصغار حكمه أي حكم الكثرة إذا كانت واحدة متساوية  
عين الملائمة فلا يفي بما ولا يغير المادة الكثرة في بعض أحوالها مع ما في  
أصل القول ولو لم يكن ما في بعض أصنافه في المادة وكثيرا ما  
وهل يغير الزيادة عن الكثرة وما يجزى به المازجة أم لا فلا الظاهر الثاني  
مطلوبه فلما باعتبار الجمع في نظير القليل والكثير ما سأل ودون أن نقل كثر  
أثرى وكذا ما ألفت حال ثوبه من العباب فلا يفي القليل منه بالملائمة  
الزائدة من منزهاتها ومطلوبه على الظاهر الأثرى وهو القليل من الكثرة

ولا يجوز الجارية في رواية الشيخين ومحمد بن عيسى بن فضال  
أو سلم بن علي بن خالد بن عيسى

الملك فان الخاضعة مطر على الاعوج ولولا ان لا يدركه الطرف منها حتى الذم القلة  
 على الاظهر الا انهم في تقدير الكثرة زنا وفساد من ايات شتمها في الاول ان  
 القوم وما يتناول من خسر الخائن والاكثر بالمرافق وهو اخره في التماثل على كل  
 من طوله وقصره وعظمه وقصره وارتفاعه وانخفاضه وهو طمان لنقل كبر الخلف الحق  
 وضع على التفتة الاعوج وفي بحاستها والسر الملكات فكل من شتمها في الظاهر  
 العدم او حطها التحقير ويوجب على الاعوج كبر العدم والنور انفسها المصداق  
 ما هو اعظم على الاظهر من النور الصحيح الاسلام في جعله للمصيرين من عا  
 والاعوج على انهم الانضباط دون ان القطر فلا يخرج من حاستهم ويرد رؤيتهم  
 فيها بعضهم وانوى فيك من خلاف الا ان شتمه فلا فرق بينهما وهو احط وكذا قال  
 الشدة الخائن والرضى وعمرهم في المسكرات فبني بها الهاء اجمع وفي الغنى  
 السر بالاعوج وبعضه اخلاص الخ على ما في الاخرة ليعمل لنا الحق التسخيم القضا  
 بنا على اخلاصه فلما فيها ايضا وفي الكتاب بين هذا ايضا الاعوج والحقق بما فيه  
 الحق والرضى والدماء القلة يعوض بعضه من النقص والاعوج من بعض الاعوج  
 القاضى والا فالحجج عراجه فان كل ما لم تعجز روي جميعه من وجوه طوله ما في  
 كافي لم يرد في بعض رجاله في الاعوجي وعليه فلا يجري في الماء والصباء وهو الاكثر  
 الاعوج اثنان اثنان طوله في كافي على الاظهر من طوله في الاعوج على  
 الربا على الاعوج وما كان من طوله الحق الثاني في الليل على الاظهر من طوله  
 من اخلاصه من الليل ولا وانما من المصداق وكذا بعينه الاستبصار في  
 ولا يجري محضه باليوم من الليل ولا الملقى منها ويجوز انهم الصادرة جاعلها  
 بد من ما قبله لا الا ان كان على الاعوج وطوله من الماء والحق كذا في الاخرة  
 التفسير الاعوج على الاظهر الثاني وكذا قال الشدة من الحسن والنفق واشهر الحكم  
 بعلمه ونوعه من طوله الاعوج الاول في الغنى وكذا في الاثنان سبعون دالوا على

[illegible]

قد وراحد على السهل لظهوره فزالت فيه الإجماع والحقيق العصفور وبكته في الشجر  
ولكن من أخصها ما لها مطلقا فغير اختلاف شديد بين الإجماع لاختلاف الأنظار في  
الجمع بين الأضداد والاعتقاد المحض هو أن يجمع المالك مع الإسكان ولو علقها كان  
عقدا ما يزوج حتى يقول التزويج مبني على العقد كان ولا يرد على اكتفاء بما يرد  
سعد التزويج مطلقا وكان الاختلاف في الجمع الإسكان ثم التزويج مع عدم اللزوم  
وقطرها بما يرد على التزويج نفسه لا يرد على إقرارها الحاقه وعليه وجهي جمع الجمع  
أما اكتفاء ما يرد على التزويج ولو كان إقرارها الثاني مع حصول العلم بزوج  
عده لا يرد لا يجنب للزنا بل بالعدة وإن تقابرا بها ما لم يؤول لخاصتها بها  
بالإطلاق ومع الاتصال بين عمل الخلاف في التخصيص والملاقات ويستحب تباعدها  
قد ومن ادعى أن كانت الأرض التي بينهما مصلية مطلقا كان شرطه في كونه أهل  
قوتها قروا ولا تكن من غير تسمية إقرار على الأمر تقييد قول من راض المستد وأما  
أخاها لها بل يقدرها ما المضاف فهو ما لا يستأد ولما الاسم أو اسم الماء بأطلاقه  
بل يتوقف على التزويج من غير تسميته ووجه سلبه عزوؤه لفته كالعصر من الأ  
جسم والمصعد والمزج بما سلبه الأطلاق دون المزج مع عدم الإلحاح  
وان غير أنه كان مزج بالتراب أو ظهر كان مزج بالجمع فان أصنعت إليها كلمة  
طاهر في نفسه ليراد طهارة أصله لكن لا يوجب حدا مطلقا لإخلاف الأسم  
الصدوق في بناء الورد ومن العاق في الأضطرار ولها ما داران بل استفاض  
نقل الإطراح على خلافه وقطعنا محل الخلاف في أن لا يقال أصحها أنهما  
الجمع حكم خلافا للعين والارض فقالا لبطانة ربه حكم ولا اسكنا في في الصباغ  
الانما في الأضطرار وكلها في الأحوال ادمية الأمان ولا سيما الأقرع مع عدم مزج







المدة لفرق الارتفاع والمترى قديم واستقبال قديم الشمس والقمر طم حتى الملال بعينه دون  
 مفادهم بانه او ما خبره على الاثر لا توى وقيل البول فاحته وهو ضعيف ولا يكون  
 الاستدلال بعلة البول والاستقبالية عند الغاية لنقل الانباء ولا راحة القلبية وفي  
 موطن الصلابة وفيما اطربا وسكانا على الاثر لا توى وقيل بالفتح فما لا خير وهو  
 اعطى وقت العلة انضغاص البول بالكلية خلافا لالاثر كما يحفظ به الغايه وهو  
 واستقبالية لا يخرج به اي بالبول والاحود الحيات الغايه هذا اليك وللأكل والشرب طال  
 التخلي في الخلط مع وكذا السواك والاستقبالية ومنه الاستقبالية الجبين والباله  
 وفيها خاتم عليهم اسم الله تعالى بليط علم التوسيع ومخرجهم قطعا وقيل بالفتح  
 اعطى والجوى باسم الله اسم الانبياء والائمة عليهم السلام وانكلامه حال الخلط مع وقيل  
 حال الشقوة خافتا لا يذكر انتم قدما ندحس على حاله والاولى ان يشره ومنه حكاية  
 الاذان ولا يحتاج الى تديل في حركات الحركات والمضغرة في طلب الحاجة ان لم  
 يمكن تجوس المصنفين والاشارة او لولا التلادل ويحيد المعاطى ومنه حكاية  
 في المنتهى في نهاية الاحكام للهرات الثالث في بيان الكيفية اي كيفية العوض  
 العوض منها سبعة الاموال لينة وهو العقل لانه مقارن لا تولى من اعلى الوجه  
 وشكله على قدر الوجه من وجهيا ونزاهة التقرب الى الله سبحانه وتعالى والاستقامة  
 والرفق حيث يمكن ولا يرد في اجزاء النية المشبهة على ما ذكر وان كان قد وجب ما عدا  
 الترتيب نظر لعدم دليل عليه بعد به ويجوز قد يجهل عند غسل اليدين المستحق عند الاثر  
 بل ان الغرض من غسل اليدين هو ما لا يخرجها عند غسل الوجه وقفا لا يخرج ويجب استدانة  
 حكمه حتى الغرض من غسله عند كونه لا يستقل من تلك النية في شئها فيها  
 وعندها حين بان يكون ذا كمال غير فاعل النية تحتها لغرض هذا الى الثاني غسل الوجه

والام

وخلو من فضاء من غير ان يراى منتهى منتهى عند الناصية وهي عند انتهاء استدالة الرئيس  
 واستقباله على سطح الجبهة في الموضع من الرئيس الى الجدار من غير ان يراى منتهى منتهى  
 فيها الشعر من غير ان يراى منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 في الوجه واليد من غير ان يراى منتهى منتهى عند الناصية وشعر الجبهة المعبر عن الاذن بالفتح ومن الثاني  
 بالام وتصل الى اصابع وعينها في النية الوجه المستوي الملتصق ولا يجب غسله الا من  
 من الشعر وزاد عنها طولا وعرضا ولا الصديق فيجسد ان في غير ما يخرج من العذارا ويغيبه  
 ما حصل اليه الاصابع ان في غير ما بين العين والاذن ولا ما يخرج من العذارا ويغيبه  
 الاصابع ولا ما يخرج من الخافض من الخافض وما وقيل بالوجه في المقامين وهو  
 سيما في الثاني لدعى الاطراف على الوجه فيه ويجب غسله بالتراب الاصابع من موضع  
 الخافض على الاخرى ولا يجب غسلها الى النية ولا في النية ولا في النية ولا في النية ولا في النية  
 والمزج وتصل الى اذن الماء خلافا للعسل الذي المستوية بها اما الظاهر فلا بد من  
 عنها بالظهور وتدل على ما بين يديها من باب النية وهذا لا يخرج من النية ولا في النية  
 اقرى ويستوي في ذلك شعر النية والشباب والجزء العارض والاذن والموجب الوضوء  
 والوجه والوجه من غير ان يراى منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 ومنه حكاية على هذا في الذراع والمعدة لا تغسل كاستقبالية من الضميمة عليه  
 ويجب غسلها استقبالية الى باب النية مستوية بها ولا تترك حقا كونه استقبالية او غيرها  
 انه لا يجوز وكذا في الوجه في الاستقبالية من استقبالية في النية وفي المقامين وهو  
 ضعيف واذا غسل هذا في الغسل لا يحصل به سقاء به يستقل كل من ساء على الى  
 غيره ولو ساءوا ولو كان وهذا لا يخرج من النية ولو ساءوا على الاثر لا يخرج بل كان  
 يكونه الجاهل ان النية في كنفها على الاثر وهو ضعيف وان كان اعطى التيمم اربع

مقدم الرئيس واستقباله من غير ان يراى منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 الترتيب ان امره بها الناصية ولكن عدم الصدق والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 البطلان والى ذلك منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 آخر وهو احوط وتدل الاجاب عند الاستقبال بما يبيته سحرا او يخرج من الاصبع من كل على  
 المسح على الاظهر الاخر وقيل باصبعه وهو احوط وتدل على ذلك اصطلاح مصنفه وهي  
 اضطلع ولا سيما في الزيادة والاستقبال للشر والشرب ولا يخرج اذا كان على حاله كالمطاة  
 اختيارا ويجوز غسله في الخامس مع ظاهره احوط وهو في ذلك منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 الكعبين كما لا يخرج منه المني على الاثر لا في وجهه وعرضه اسماء كك ويجب ثلث  
 اصطلاح بل يزيل برجه من الفضل لكل كلف وهما كلف الكعبين فتبادا القدم امام الساتين  
 بين الفضل والمسط عند علمنا اصطلاح كاستفاض نقل من الماء كقيل والفضل  
 بامر الفضل بين الساتين والقدم نادر ضعيف وان كان احوط ويجوز المسح هنا كالأثر  
 متكسبا على الاثر لا في الاثر وقيل لا وهو احوط ولا يخرج على ما من خف وهو من  
 الشعر الخفيف على الاثر لا في الاثر وقيل لا وهو احوط ولا يخرج على ما من خف وهو من  
 العسل المتقيد وهو ما لا يربط به وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 وجوب اغادة الوضوء عند زوال السبب من زواله او تقيدها بغيرها فحقها وانما في وجهه  
 هذا في بعيد الرئيس الترتيب بين الاعضاء سببه بالوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى  
 ثم بالاس من ثم بالرجلين وتكفي وضوءه كالكعبين وكذا في الاثر لا في وجهه  
 بل عن الحكي في بعض فتاوى في الخلاف عنه فان تم ارجاءه والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 احوط واولى تقديمه يعني على اليد اليمنى والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 قبل حصول الحركات فلا يجب الترتيب بين الحركات ولا العزيمه من على الاثر لا في وجهه وان

او لا

احوط وعليه قول المراد بالحفا فحفا جميع ما سبق والعوض مطلقا او لا ترتب اذال والاول الشهر  
 واظهره ان كان ان اعطى ثم الحفا المطلق كان الضرورة التام في الحصول بغير لينة  
 من وجوه احوط على الاثر لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 الحق في ذلك كغيره في النية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى عند الناصية والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 الاثر في الحفا لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 الثاني دعة على الاثر لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 عندنا لا وجوبا ولا استقبالية او كونه لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 ولو استقبالية بافتداء طبع وكذا وضوءه صحيح بلا خلاف كما هو الترتيب وكذا في  
 يمنع وصول الماء الى اليد في كفاية اليد على وجهها ومنه الوضوء تحت الاظفار في ارجاء  
 عن المادة فقلنا ونحو احتياط وجوبا ولو لم يمنع مسح كاستقبالية او كونه لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 ان يكونه وقيل وهو فرع الثبوت والجواب ان اى الاثر في الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 التمسك وفي حكمه ما اشد على الرجوع والفرع او يطلى عليه ما اشد على المكسور من  
 الدماء تنقع او يكره الماء او يعين العضو حتى يصل اليه ان كان بين يديها  
 محنة بينها وان كان الترتيب بينها كما ذكرنا احوط واولى هذا اذا كان في غسل العسل و  
 اذا كانت في غسل المني من النية من الاستقبالية او كونه لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 ايضا ما لا يقتضيه من المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 مسح عليها ولو كانت في موضع العسل انما كان في هذا برطاعة واحدا لا لاقتناء بديل  
 ما حلقا صفيح جلد وانك كفاية المني باقتناء سماء وقيل لا في راحة الاثر لا في وجهه المني على الخف فحق الترتيب المشكال وكذا في  
 وهو جواز المني عليها مطلقا او شرط بعدم الكفاية على المني وجوبا والاهام الوسطى والى ذلك منتهى منتهى  
 بين ما من الاذن ولا بد من استقبالية بالوجه المسح فلا يكفى المني في الاستقبالية



















[illegible][illegible]

الفرق بين الجمع وهو قوله المفسرة بالاربع طوائف او المفسرة بالجمع  
لجميع الناس في الامم التي على غير الترتيب وفي قوله مفسرة عن الكمال  
من حيث القوة او من حيث العلم لان جميعها مشبهة بالحق عن النفس والحق  
قال قتادة مفسرا له ان قوله يريد ان جميع طوائفهم قد شغلهم ونظروا  
لنفس الاشياء من غير ان ينظروا الى الحقيقة فيكونوا قد شغلوا الارواح  
مع عدم اعادة الترتيب يومئذ فقال المفسر ان هؤلاء كانوا يفترون الصلح على  
فتننا لغير الله عليهم فافتنوا عن الله ففتنهم منه لا فتنوا بغيره من الحق الا ان  
ان هؤلاء كانوا من الذين الذين كان عليهم النفس والمفسر فيكم الله فقال  
في رد عليهم انهم لم يفتنوا مع رسول الله ففتنوا وعلموا  
ليوم كما ذكر في مستند حديث الطور سابقا في خروج هؤلاء  
التفتيح في قوله انفسه انفسهم انهم لم يفتنوا اذا من غير ايمان  
ناروا وجعلوا الوصايا لهم اتوا بها على الارواح ان كان  
بلا صفا مع حيلة منها واستغاثتها وجعلوا النفس الا

[illegible]















والله اعلم بالصواب  
أما تقدم ولا يخفى الأول كلامه على أهل اللغة وأن اقتضاء اللفظ من غير ما لا يكون  
منهم المستند بأمر من العرف فلهذا لا بد من أن يظهر اللفظ من غير ما لا يكون  
فلا يقتضي اللفظ أن يكون مقتضى اصطلاحه بطلان الصلة كما يقتضي اصطلاحه بطلان  
والفعلية ولا يظهر كمال الإجماع عليه لعدم التصرص قبل صدقها للثبوتية وتعمل العمل على  
على اعتدال ذلك الفعل الكثير فخرج من الصلة بطلانها عما لا يسمي بطلانها من غير الثاني  
لأن صورة الصلة به بطلانها من الاصطحاب عدم البطلان فيه مطلقا وظاهر دعوى الاصطحاب  
فيه كالتوكيد وكروى وهو يخرج كالأجاءات المستقيمة المتقابلة في الأول مضافا فيه للطلاقة  
المستقيمة كالمردي في غير هذا الاستدلال في الثبوتية في الصلة إذ جعل في الصلة ولغير الثاني  
عمل والوقت الثاني من قبل الصلة بعد أن يكون حينه وبينما أكثر من خطوة وغير الثاني  
من الأصناف في الصلة والمراد في غير هذا الاستدلال أنها من الرصيد بغير ما لا بد منه أولية وهو  
في صلتها وما بعد أن عد ذلك معقولا قال أن كان تأسيسا فلا بأس وأن كان متوقفا فلا يلزم  
لكونه مطلقا شاملة لصورها بعدد والسمو والكثرة والعلة الأصغر فيقتضي بين الصورتين  
الاوليتين مع أن الصلة غير ناسخة في الثانية منها إجماعا عما كان منى وكذا في الثانية من  
الاصنافين على الظاهر الخارج به في الثاني ومع ذلك معارضة بالاصطحاب المستقيمة وغيرها  
التي تارة لتقتل البرعوت والحرية والعرب والبقية والفكر والكتاب كافي في الصالح وغيرها  
منهم بما يراه المادة اليه كافي في الصبح وحل النبي بأمره كافي في الموقن وغيرها وتضمن في  
هذا الزاد

دعوى الاصطحاب عليه وهو من غير ما لا يكون  
السلام كافي في الصبح وحل النبي بأمره كافي في الموقن وغيرها  
من الأصناف في الثانية من قبل الصلة بعد أن يكون حينه وبينما أكثر من خطوة وغير الثاني  
من الأصناف في الصلة والمراد في غير هذا الاستدلال أنها من الرصيد بغير ما لا بد منه أولية وهو  
في صلتها وما بعد أن عد ذلك معقولا قال أن كان تأسيسا فلا بأس وأن كان متوقفا فلا يلزم  
لكونه مطلقا شاملة لصورها بعدد والسمو والكثرة والعلة الأصغر فيقتضي بين الصورتين  
الاوليتين مع أن الصلة غير ناسخة في الثانية منها إجماعا عما كان منى وكذا في الثانية من  
الاصنافين على الظاهر الخارج به في الثاني ومع ذلك معارضة بالاصطحاب المستقيمة وغيرها  
التي تارة لتقتل البرعوت والحرية والعرب والبقية والفكر والكتاب كافي في الصالح وغيرها  
منهم بما يراه المادة اليه كافي في الصبح وحل النبي بأمره كافي في الموقن وغيرها وتضمن في  
هذا الزاد

والله اعلم بالصواب  
أما تقدم ولا يخفى الأول كلامه على أهل اللغة وأن اقتضاء اللفظ من غير ما لا يكون  
منهم المستند بأمر من العرف فلهذا لا بد من أن يظهر اللفظ من غير ما لا يكون  
فلا يقتضي اللفظ أن يكون مقتضى اصطلاحه بطلان الصلة كما يقتضي اصطلاحه بطلان  
والفعلية ولا يظهر كمال الإجماع عليه لعدم التصرص قبل صدقها للثبوتية وتعمل العمل على  
على اعتدال ذلك الفعل الكثير فخرج من الصلة بطلانها عما لا يسمي بطلانها من غير الثاني  
لأن صورة الصلة به بطلانها من الاصطحاب عدم البطلان فيه مطلقا وظاهر دعوى الاصطحاب  
فيه كالتوكيد وكروى وهو يخرج كالأجاءات المستقيمة المتقابلة في الأول مضافا فيه للطلاقة  
المستقيمة كالمردي في غير هذا الاستدلال في الثبوتية في الصلة إذ جعل في الصلة ولغير الثاني  
عمل والوقت الثاني من قبل الصلة بعد أن يكون حينه وبينما أكثر من خطوة وغير الثاني  
من الأصناف في الصلة والمراد في غير هذا الاستدلال أنها من الرصيد بغير ما لا بد منه أولية وهو  
في صلتها وما بعد أن عد ذلك معقولا قال أن كان تأسيسا فلا بأس وأن كان متوقفا فلا يلزم  
لكونه مطلقا شاملة لصورها بعدد والسمو والكثرة والعلة الأصغر فيقتضي بين الصورتين  
الاوليتين مع أن الصلة غير ناسخة في الثانية منها إجماعا عما كان منى وكذا في الثانية من  
الاصنافين على الظاهر الخارج به في الثاني ومع ذلك معارضة بالاصطحاب المستقيمة وغيرها  
التي تارة لتقتل البرعوت والحرية والعرب والبقية والفكر والكتاب كافي في الصالح وغيرها  
منهم بما يراه المادة اليه كافي في الصبح وحل النبي بأمره كافي في الموقن وغيرها وتضمن في  
هذا الزاد

والله اعلم بالصواب  
أما تقدم ولا يخفى الأول كلامه على أهل اللغة وأن اقتضاء اللفظ من غير ما لا يكون  
منهم المستند بأمر من العرف فلهذا لا بد من أن يظهر اللفظ من غير ما لا يكون  
فلا يقتضي اللفظ أن يكون مقتضى اصطلاحه بطلان الصلة كما يقتضي اصطلاحه بطلان  
والفعلية ولا يظهر كمال الإجماع عليه لعدم التصرص قبل صدقها للثبوتية وتعمل العمل على  
على اعتدال ذلك الفعل الكثير فخرج من الصلة بطلانها عما لا يسمي بطلانها من غير الثاني  
لأن صورة الصلة به بطلانها من الاصطحاب عدم البطلان فيه مطلقا وظاهر دعوى الاصطحاب  
فيه كالتوكيد وكروى وهو يخرج كالأجاءات المستقيمة المتقابلة في الأول مضافا فيه للطلاقة  
المستقيمة كالمردي في غير هذا الاستدلال في الثبوتية في الصلة إذ جعل في الصلة ولغير الثاني  
عمل والوقت الثاني من قبل الصلة بعد أن يكون حينه وبينما أكثر من خطوة وغير الثاني  
من الأصناف في الصلة والمراد في غير هذا الاستدلال أنها من الرصيد بغير ما لا بد منه أولية وهو  
في صلتها وما بعد أن عد ذلك معقولا قال أن كان تأسيسا فلا بأس وأن كان متوقفا فلا يلزم  
لكونه مطلقا شاملة لصورها بعدد والسمو والكثرة والعلة الأصغر فيقتضي بين الصورتين  
الاوليتين مع أن الصلة غير ناسخة في الثانية منها إجماعا عما كان منى وكذا في الثانية من  
الاصنافين على الظاهر الخارج به في الثاني ومع ذلك معارضة بالاصطحاب المستقيمة وغيرها  
التي تارة لتقتل البرعوت والحرية والعرب والبقية والفكر والكتاب كافي في الصالح وغيرها  
منهم بما يراه المادة اليه كافي في الصبح وحل النبي بأمره كافي في الموقن وغيرها وتضمن في  
هذا الزاد







المشقة على الاشهر كما روي لا يحيط عدم استئذانها ولو تلبس من صلوة الليل في وقتها  
باربع ركعات ثم طلع الفجر زانهم بها منقصة الاصل صلوة الصبح لما لم يحتضن وقتها  
عن وقت فقتلته ولو تلبس ما دون الاربع ثم طلع الفجر لم يكملها اربعاً بل بالثلاثة  
ومعنى ان قلنا الليل اذا صلى الاربع ثم خشي ان يطلع الفجر او تروا ان ركعتين حتى يفتتها  
في صدرها ركعا في كل ركعة السابعة عشرة بجزان مضى الفجرين كما كسوين ومضى هو اربعة  
وقضا في كل وقت حال استيقظ وقت الخامسة فقدم وجوبا وكذا مضى الفجر  
سكنا ما لم يدخل وقت الفريضة فقدم عليها الا اذا كانت رابعة لم يخرج وقتها المفردة  
لها ولا تستخدم عليها ايضا وجوبا بل في الاشهر الاقوى واستند في المعبر الى ما شئت  
والمراد بالفريضة ما لم يخلطها بالثابتة فان لم يخلطها بالثابتة فانه لا يخلطها بالثابتة  
فلا يجوز تأخيرها عن وقتها من راحة الثالثة لئلا يخلط على الاشهر الاقوى السابعة يكون  
استدراك الفرائض في خمسة مواطن ثلثة يتحقق المني فيها بالزمان وهي عند طلوع الشمس  
حتى ترفع وتذخر في وقتها وليستوى سلطانها بطلوعها وشقتها فانها في ابتداءها مضمرة  
وعند غروبها اي سلمها الى المغرب وهو اصفها لاحتياكلها بين هاتين الجزئين المشتركة  
عند قيامها في وسط الشكاة ووصولها الى دائرة نصف النهار والمعلوم بانها انقضت  
الظلم الى ان تزلزل بانسان يتحرك التي فيها بالاعمال مما بعد صلوة الصبح حتى طلوع  
الشمس كما قصص حتى يمشي في ذلك على المشقة في رويته وتبين في الفقه الا ان الشك  
بالفجر وهو ضعيف ودينهم اكلها فيهم وهو غير جليل لكن لا يخرج على ذلك  
فكونه في اصوله الثالثة على قضاء الفرائض اليومية وما لم يصب صلوة الطلوع والافطار  
والزكاة والجمعة والاعادة والاستسقاء والذكر والتجويد ونحو ذلك على الاشهر الاقوى

والن

وتلعبهم الاستسقاء وهو ضعيف وينبغي استئذانها من قبل يوم الجمعة التي كان هو المقيم  
بالعليه الاطاع في الناصرة والمنتهى يمكن ادراجها في الترتيل اليومية التي كان هو المقيم  
الاستسقاء والعبادة ككونها من قبل الجمعة من قبل الجمعة من قبل الجمعة من قبل الجمعة  
تقدم عليها اول وقتها الا اذا قد مناس تأخير الصلاة الى هاتين الجزئين الى ان يتم لها  
من الثالثة وتأخيرها حتى الخامسة الظهر والمغرب الى اخر وقت فضلتها والتميم التيمم الى  
الوقت بقدر ما يصلح الفريضة والمربطة للصبي ثلث الركعات الواحدة الظهر الى اخر وقت  
لنفس الركوب مثله او ركعتين ركعتين اربع طاهية وتأخير صلوة الليل الى الثلثة الا ان  
منه وما يقرب من الفجر الباقي وكهتير الى الفجر الاول وتأخيرها بحيث لم يولد من صلوة  
الليل اربع ركعات الى ان يتمها والوقت وركعتي الفجر وما تستحب فيها بعد من تأخير طاهية  
الاخيرين الى الاخراج والاعمال المغرب الى بعد الاطعمة من صلاة الفريضة الاخر حتى يحل  
والخمس من عزاء العشاء بين الجمع ووجوب الاحرام الفريضة الاخر حتى يحل  
الاحرام وينبغي استئذان صلوة ذوى الاعذار واليهين بالثابتين والاهل ووجوبها  
الوجه الاكل فان التاخير فيها يستحب بل وجوب السجدة والجمعة ولا يخرج عن وجوب السجدة  
لا يجوز صلوة الفريضة قبل وقتها اجماعا ويجوز العلم بدخول مع الاسكان وكيفية الظن مع  
العدم وان كان الاصل ان تأخيرها الى ان يتبين وجوبها لم يثبت اصله فلان وقتها  
الوقت ثم يتبين الوجه ووجوب الصلاة خارجة اعادها فلان الا ان هذا الوقت قد  
هو في صلوة وما يتبعها وان كان قبل السلام يثبتها والا اعادتها على الاصل الاقوى  
ومع ذلك لا يخرج وجوب الاعادة اذ هو مضمرة في وقتها وجوبها وهو احوط واذا قبله  
فما علمنا طاهية من قبلها وانما وجوبها اذا لم يقضها في صلوة من الوقت يثابره  
فيها الوضوء فغنى بعضا شكلها كمال الوجه الخافي بالاهل بالاعمال ثم باي معنى فثبت

الاشهر والمغرب الى اخر وقتها وهذه علامة ما يجوز خلفها المكمل للثلاثين وهذه اخرى وان  
عند الزوال بخاتمة لطرفا الحجاب للثلاثين ما يلي الوقت وهذه الثلثة وهذه العبادات  
مقتضى الفريضة في الصلاة الى هذا الى عبيدة سبعا مع عدم استئذانها الى رتبة  
معدية تقيد لها طاهية ينبغي الرجوع فيها الى القائلين العيشة ومقتضاها على ما ذكره جازية  
جعل الارزاق الثلاثة لظرف الفريضة كقوله بدلا والمغرب والنازلة لارسلها  
كقوله وكفوتها والحل هذه المقضية وعلى ذلك ان لو اطلق بحق العبادة والاك  
به ومقتضى الاصل عدم جزاء الاخر من حيث السجدة حيث تنقص الكيفية ولكن  
فان لم يصبها سبعا لاهل المشرق عن سبعمه تحليلا والقائلين وزاد بعضهم فقال  
بالوجوب ووقت الاطاع وهو على ما استفاد من المقول لادخيه وكثيرا سبعا في وقتها  
على وجههم الى الحرم وقد ضعفه وكذا المقصود ضعيف للسبب فلا يعرض به الاصل  
فيه نظر بحسب السبب لالاكثر بل لا خلاف فيه بين القائلين بطلوعها ويظهر من جملة  
ضعف السبب واستصحاب الحكم على القول لاخره في القول الاظهر اذا فقد العلم بالجمعة  
تكونت الظن بها بالتميم او رجع ومضى ما حصل الفريضة الواحدة الى اربع جهات منقطة  
على زوايا قوائم ومع القدرة لمخوفه وسبعم او سبعمها او سبعمها او سبعمها او سبعمها  
الاربع يحصل واحدة الى جهة مشأه وتبين في ذلك وهو احوط ومن ترك الاستسقاء  
بعد اعادتها وتأخيرها ولو وصل الى العتبة فلما تأخرها الى اخر وقتها من الوقت عن القول  
الى اربع الجهات او اسبعا لم تأخرها او جهتها وتبين بعد الفريضة الخطأ لاجد ما  
من صلوة بين المشرق والمغرب سلم في وقت كان او خارجا بعد الظان بل كان  
فقد شاع الاقوى لاصولها الى المشرق والمغرب اذا كان في وقتها ولا يعيد الاخر في وقتها وكذا

الذكر او غير الوقت والناس به في مسائله العبد والظاهر في معناه ان كل ما يحسن  
فرضه باحوال الوقت ومن جرت منه صلوة حال عدم خطو الوقت بل بالثلاثين  
في العتبة وهو كغيره الاسكان اما كان استسقاء ليهن ما كان في مكة شرفها الله تعالى فيمكنها  
منها ولو عتقت يكون تحليلا لغيره والاكين بعد ادخل وجب ان يخلها لجهتها وان بد  
على الاشهر المتأخرين والاقوى وقبل هي قبلة اهل المسجد والمجيد بقله من صلى في الحرم  
والحرم قبله اهل البيت والقائم بالجمع جازية ومن ضعفه الضعفاء المصوم الملة عليه  
مع ان وجوبه كقول الاول في غير واحد بالاضافة الى الثاني بعد انقضاءها على وجوبه  
الاثبات المتفق عليها بينهما ولكن بالاضافة الى الفريضة لم تكن من مشاهد الكعبة  
من في حكمه ما يصح به بطلان هذا من عدم جواز استسقاء الجزء من المسجد بجزءها  
عنها في اذا لم يجر مع نقد العلم باستسقاءها لانه نظر العتبة في الاخرة على ما يحكي عن  
بعضهم من جواز استسقاء الجزء من المسجد كقولهم القائلين من ساء هذه الكعبة لانه وكو  
صلى في وسطها استسقاء الى جدرانها منقطة بالاخلاف والامتنان استسقاء الا ان الذي  
يند الحجة ما ذكره الصدوق ووصل على سطحها صلى تاكلا وابتدع من بدلتها نياتها  
وكانت تقبلا يكون توجهه اليها على ذلك في جميع احوال حتى الركوع والتجويد فلو  
خرج بعض يدين منها او ساء وانها في بعض الحالات لا لو اذ في راسها بها حال التجويد  
بطلت صلوة هذا هو المثل وتبين بالحسب ان سبعا في بعض احوال الى البيت المحرم  
والقائلين في الفسخ وهو ضعيف والواجب توجهه اهل كل قليم وتأخير الوقت  
الركوع الذي يليه ما قبل المشرق وهو اهل المغرب ومن في منهم من يخرجون الى اركان الحرم  
فان لم يجدوا محاصروهم ونحوه والاصح لوجه المشرق الى المكعب وهو جميع المصنف والكشف

الهم



لواستدبر القبلة فبعد في الوقت دون الخواص على الاصح الاشهر من من تاريخ  
بعد الاستدبر من كل من خرج الوقت والتمالك الختان وطاعة وهو الاوطى واد  
تدبر الخطا في الاشياء فكما هو العرف في الحق المثلث الا انه يستدبر الى القبلة  
اولها ويستدبر في باقيها الاصح صيق الوقت فبعد من كل ما كان له على الاقوى  
ولا يجوز ان ينقطع الفريضة على الرحلة احتياجا ويجوز مع الضرورة لبعض خلاف ذلك حال  
الاقوى المنع لما اذا لم تستلزم فوات شرط او جزء بالكلية والفرقة معه كالحاجة  
حتى المستدرة فغير خلاف واشكال وكذا هو في كل يجوز على الرحلة للضرورة كذا  
يجوز ما اشياء معها اطاعا وهل يجب الاستقبال مبدئيا لا مكان ام يكون في بكرة الامام  
خاصة وجها من احوطها الاول بل احلها غيرها مع عدم الاسكان يستدبر حتى في النكبة  
ورخصه في النكبة سقرا ان يصط على الرحلة حيث ما توجهت الى الرحلة ولو الى غير  
القبلة من غير فرق بين الذي الاحتيازا لا اضطرار بل يستدبر من جلده من الكبر  
الصحيح جوازها عليها في الحظر بل يجوز ما اشياء مع وهل يثبت الاستقبال  
فيها بتركها الا ان كان لا تزلزل انظر اليها الثاني وان كان الا في حوط ويكفي بها  
الركوع والسجود بالقيام ولكن سجوده اخفض من الركوع كما في المصنف ولا يجب  
في الايام والسجود وضع الجبهة على ما يصح عليه الامة في بيان لباس المصلي اعلم انه  
لا يجوز الصلوة في جلده الميت وتوديع ولم يكن سائرا وكل كل ما ينفصل عنه بما  
تخلط الحية ولا فرق فيها بين في المصنف وغيره على قول ويختص بالامام على قول  
عن وجهه ولكن الاول في حوط وعلى القولين فيستحب على القولين في وقت  
والصحيح وكذا لا يجوز الصلوة في جلده لما لا يؤكل لحمه من دابة او ذئب ولا في  
سوءه وسوءه ووبره وكل شيء ينفصل عنه ولو كان فلفسوة او نكته او نحوها

٢٧٦  
ما لا يتم فيه الصلوة حتى يتشربا المقات على الظاهر لا بالباس بالانفصال من اللباس  
اذا كان طاهرا ومن غير شئ من النقص ما لا يكون التحريم عند كالمعدودات فربما ويجوز  
استعماله في كل من جلده لا يؤكل لحمه وصفه وسوءه ووبره لا في الصلوة حكمه ولو  
اخذ من ميتة الا اذا كان من غير الحيوان وكان له الحاق منه جلده ولو كان كل من  
المذكورات ما يؤكل لحمه شرعا حان استعماله في الصلوة وغيرهما لم ولو احتج  
من ميتة الا من الحيوان فيشرب التكثير لانه من دونه ميتة لا يجوز استعمالها كما  
عرفت من اخذ من الصوف من ميتة حرام وقربا او قلعا ونشفا غسل موضع الفم  
خاصة مع الاستدبر مع المتبوع الاستنجاء ثم استعماله ويكفي غسله ولو في الشئ لا  
اذا احسب بغيره من الحيوان والجم لا ينفصل بالانفصال فيجب ان لا يتغيره  
او لا يجوز الصلوة في جلده الحيوان الا في المصنف في الصلوة بل خلاف ذلك  
في جلده عند الاكثر والمنع عنه احوط ولا يجوز في المصنف من ميتة لا رتب والنعف  
ويحرم جلده في خلاف ذلك الاسن الصدرى وهو نادر في جوازها في قول السجدة في قول  
مستدبر ان الامام اظهرها ولها غيرها الجواز يمكن مع كراهة من ذلك فان قيل  
عند احوط وفي جوازها في الغالب ولا رتب روايتان اسرها المنع بل الاخرى  
ما يجوز كما خرج به جماعة ولا يجوز الصلوة ولا تصح في الجواز الحذف او الممتنع على  
وجهه يستدل بالجلد الميتة للرجل خاصة ولا في ميتة من كونه سائرا لا لغيره  
ام لا يتغير عنه حكم الاصح القديمة اليه وفيها لا تحب في غير ذلك كما واكثر من المصنف  
عن المصنف على غير الوجه الذي يستدبر في الصلوة فيخرج حكمه اطاعا وهل يجوز الصلوة  
في المصنف منه لئلا يفسد غيره من غير ذلك اظهرها الجواز وهو انه لا يخلو

اذا لم يكن في المصنف ولو كان في المصنف من العورة لم يجوز في واحد اذا كان في ثوبها ولو كان  
لو كان في ثوبها في قول لا لا يشرب الجواز لعل الاقوى وان كان المنع احوط ولو في رتبة  
في المصنف من المصنف لا يظهر في المصنف وهو ضعيف وان قيل في المصنف وهو  
الاختلاف بالانفصال في المصنف تحت يد وجهه على منكب واحد في جلده لا حانها  
ولا تقتصر لكل هذه بالصلوة بل يثبتها وغيرها وان كانت ثوبها وان علم بغيره  
وان يصح من جلده على طاهر او غير طاهر وكذا من مستدبر ولكن التقدير في قول  
ثم يصح بالانفصال من المصنف ولو في ثوبها على ما ذكر جماعة وان يصح في ثوبها  
بل خلق المصنف اذا كان فيه ثوبا او ثوبا في صورته ولا يجوز على الاثر في المصنف  
بمع الصورة والمثالي كما كان منها المصنف وان غيرهم يتخذون بالاول الاثر في المصنف  
هو احوط وترفع الكراهية بغير الصورة والفرقة ويكره للملحة ان تصلح لخلقها  
لخاصة او متعينة على وجهها الا ان منع سجودها على ما يصح عليه فيجوز ويكره  
للرجل اللثام ولا يجوز الا ان منع من العزاة بل ما عاينها ومثل كبره الصلوة في ثوبها  
مستدبر الا في حال الحرب والقتال المصنف بل لا يجوز وهو ضعيف لعدم وضوح دليل  
المنع ولو كراهية تكليف بالحربة نعم في النبوي لا يبطئ احكام وهو مخرم وهو كراهية  
عن شد الاوسط فلا دخل له بحال الذين كان معهم رجوع فهو مكره احوط في قول  
في الاطعام وهذا سائرا لثام الا في ما يصح فيه الصلوة بشرط فيه الطهارة من  
النجاسة على قصير النعم ذكر في كتاب الطهارة وان كان مكره لم يملك المصنف ولو شققة  
او اذا ذاب الصلوة فيه وادعى بحيث يثبتها ولو فيها هذا الى ان يخرج اذا انا  
علما فلا يجوز في الثوب المعقوب في فضيل حتى يلبس ثوبا ثانيا مستدبر العورة

ظاهر الامم الصدوق والمنع وهو اناد ان حيا حتى ادعى الثاني في نفسه في المصنف  
الجواز لا يطاع كل حوط الشهيدين وغيرهما وفي جوازها في ثوب النكبة والفتنة ما لا  
فيه الصلوة من الجواز بل لا يرد واختلاف شديد بين المصنفين اظهر عندنا في  
وجاهة الجواز في المصنف ولا يطاع بل لا يظهر من ثوبها لا حزين وهل يجوز الركوب  
عليه ولا فرق بين المصنف في الصحيح وغيره نعم يجوز وهو المصنف من مذهب  
الاصحاب ويجوز بالافتراض التوسل بالانفصال دون المصنف على الاصل وللناس  
بتوبه كسقوط به على الاشهر على الاصل ويكون المنع عند احوط والمصنف في روي  
الاكظام والنيل وحول الزين وتدد عند جماعة باويع اصابع ولا يجوز الزيادة  
عنها ولا احوط اعتبارها معصية ولا يجوز الصلوة ولا يصح في ثوبه فصوص  
سائرا كان ام لا بل المصنف نعم ولو جاز على الاقوى مع العلم بالصفتية ويتبع مع  
الجمل بها اتفاقا وان حكم على قول ولا على اخر وهو احوط ومع الثبوت من علم على الاقوى  
ولانها ليست ظهر القدم ما لم يكن لثام في حيث يعطى شيئا من ثوبه المصنف على المصنف  
ويستدل المنع بضعيف فاعلم بالانفصال في ثوبه ويجوز فيها المصنف كما في المصنف  
بالنصف لا لا يطاع وتستحب في الفعل العتية للصالح وايسر منها التقيد بالعتية  
ولما اتفق جماعة بالاطلاق وتكره في الثوب السود ما عدا الامانة والخلف وانكسافا  
يكره الصلوة فيها سودا وان كان الانفصال البياض حكمه ويستدبر من صلب القدمين  
كراهتها في الثوب المصنف الشيع المصنف وبه اتفق جماعة ولا يجوز كراهية الثوب  
بالصلوة بل يثبتها وغيرها وان كانت فيها الكس في الثوب الذي يكون تحتها في المصنف  
والغالبية وفوقه ولا يجوز في الاكثر من ثوبه وهو احوط وهو ثوب واحد وثوب آخر







شئ من بدنه اختيارا فان متصلا بالبر او غيرها عن السجود على الارض وما  
 البتة ولم يتكلم من دفع المانع ولو بالتبريد او التسخين مسجد على توبه منكم فان  
 لم يتكلم مسجد على ظهره فله ما عدا القريب بينهما على الاوطى الاول سيما اذا كان في  
 خطا او كذا نابل من قبله ان مله من غيرها ولو كان قريبا من السجود على الفخج والغير  
 وغير من المعادن ومنه ما سمع من الارض وما لم يثبت منها وادام كبر سنه من ذلك  
 موجه فاعلى ظهره ولا بأس بالسجود على الفخج من باسما حتى يتخذ من المبر  
 على الاقوى وان كان التورج عنها حوطا واولى وكبره منه ما كان فيه كناية اذا لاقى  
 الجهر به منه ما يقع عليه اسم السجود خاليا من الكناية والاختلاف لا يكره الا ان  
 الكناية من لدن وشبهه ما يصح السجود عليه ويخرج منها ان يكون مملوكا للمصل كما  
 مضى وقال السالكين الحاشية على ما اجابوا الشايع في بيان الاذان والاقامة والظاهر  
 يقع في سوره المائدة والمؤذن وما يؤذنه له وكيفية الاذان ولو احقها بالموذع جبر  
 فيه لصحته والاعتدال به العقل حال الاذان والاسلام كلف بلا خلاف والامان على  
 الاذن واما ما تجمع فلا يصح اذان المجنون وفي صفاته الصبي غير اتم الا اذن الكافر  
 باقواعه ولا من خالفه من ولا يعبر فيه المومج ولا الحرية فالصبي المميز يجوز ان يقرأ  
 وكذا القيد ويجوز ان يؤذن المرأة للنساء والخاصة خاصة ويعتبر في اذانها في  
 الاطباء ويستحب ان يكون على صبيتا من مذهب الصلوات مسجد بالانكسار التي  
 يؤذن بها مستطاع من المؤذن في تلك الموضع مستقبل القبلة وسما في انما يؤذن  
 طعنا به موته اذا كان رجلا وصيا واستمر للمراة عن الاطباء بل كل من اذنه في  
 ويكون الاتفاق بينهما واما الاذان والاقامة فانه معا شاهدا ومصلح

تأريخها

تأريخها استحبابا بالمرجع واستحب على صلواته ولو بعد الاذان بها ايجاز يرجح وكذا  
 لو نسي الاذان خاصة اما الاقامة فخرج لها ان تنسبها واما يؤذن له في الصلوة الحسن  
 اليوسية ومنها الجهر الا في من الصلوات وان كانت واجبة لم يعقل المؤذن فيها الصلوة  
 فاما يرفع الاذنين او يرفعهما او يرفع يديه ويستحب ان فيها اذنه وقضاء استحبابا بالمرجع  
 وخصوصا الاقامة بل الاوطى من تركها اختيارا والوطى من انساه في صلاة منها والخاصة  
 والوطى من القائل بالاختيار والخاصة من تركها اختيارا والوطى من انساه في صلاة منها والخاصة  
 معنى اشتراطها في الصلوة بل في ثوابها كما عرفت وعن سنن الصلوة عليهم  
 وتأكيدا لاستحبابها فيما يجرى به الفارعة واكد الغلاة والمقرب بل المستأخرين  
 فتاوى الشافعية والظاهر ان يكون في الحرة مشهورا حتى الغل المحل الحسن يؤذن  
 ويقسم الاذن صلواته من ورويه ثم يقسم لكل صلوة اقامة واحدة ولو جمع بين الاذان و  
 الاقامة لكل رخصة منه كان اختلافا على الاظهر لا يستصحب في الناصية وفي عليه السلام  
 فيجمع بين الحمد بين الغل من باذان واحد ولا قامة مستحب لاستحباب الجمع فيه بينهما  
 هذا هو الشرع يخص بهما بالذكر والافضل الاذان من الثانية من كل رخصة  
 جمع بينهما ولو جاز ولو صلى في موضع جماعة ثم طأ اخرت حاله وان يصلوا في  
 ارضه ويكن يؤذن في موضع واحد او في موضعين لا يقرأ في موضعين بل في المأذنة  
 غيرها وهو اوطى وان كان في تعيينه نظر فكما الكلام في الموضع اذا طأ ولم يقرأ  
 طأ باذانهم وانما هم في موضع واحد او في موضعين لا يقرأ في موضعين بل في المأذنة  
 وجها ولا لاظهار الاشتراط ولو اذنه في الصلوة وتفرقت بان لا يتقدمهم ولو  
 اذنه الاخرى طأ ما ولو اذنه وانما يذنه الاخرى ثم اذنه الاجتماع استحبابا للمأذنة

لها واما كيفية فاعلم ان يؤذن لتخصيصه الاذنه وحده وقدم في الصلوة  
 وضعت على الاذن والاقامة في بعض النسخ هذا التقديم ليعبر به على الكفا  
 ولكن يصح بعد وجوه ومقتضى ما عدا انما يات والظاهر ما حسمه وتكون فاعلم  
 الاذان ثمانية عشر فصلا التكبير ثم التهادية بالرسالة ثم على الصلوة ثم  
 على الفلج ثم على غير العمل ثم التكبير ثم التهادية والاقامة تسعة عشر فصلا  
 الاذان وكل اى كل وضوء الاذان والاقامة مرفوعة هو التكبير في الاذان فان اذنه  
 والمقتضى في الاذان والاقامة مرفوعة والتكبير بينهما مستحب الا ان كان في  
 وضوء على النهج الذي قد سار في صحتها فاعلم ان يكون في الاذان والاقامة  
 والستة في الاذان والاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 وان يكون متناهي في الاذان بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 او اذنه وان يكون متناهي في الاذان بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 طأ في الاذان مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 بين الاذان والاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 اذنها الاخطوة او سكتة او شدة كانه من على طم والافعال المستعمل في الكلام كثير  
 المنصوص في سكتة ومن حلت منها انما هو كسكتة من ذوات الودانية مع وقاها  
 ويكون ان يقرأ عليها طأ ما عداها من النقص والفتاوى سكتة من ذوات الودانية مع وقاها  
 الاذنه في وقت الخسفة طم وينبغي ان يقرأ في المغرب الحسنة حتى يات من صلاتها  
 كان كل من شقط طم في سبيل الله وكبره الكلام بالحقائق بالصلوة في خلافتها  
 خصوصاً الاقامة وقيل دعه بالمتع فيها مخصوص ويستحب ومنها عدم المتع عنها في الاذان

من

منكم الا ان المتع عنكم كانه مشهورة ولا بعيد به ما لم يخرج عن الموالاة وتعيد  
 به منكم والنقص ما ورد باعاً وتباً الكلام بعد لها والفرجع الا لاظهار في السنية  
 وضرة المشركين الشهادتين ورتبه وفي غيره من كبرها وتكبرها في التكبير في  
 اقول الاذان وفي كبره يكره الفضل زيادة على الموقوف وهو الاذنه عا في  
 النقص والاحتياط وقول الصلوة خير من الروع وهذا الشرع في صلواته  
 فامور منها ان من السنة حكما في الاذان بالحق المختار الا في من الاقامة  
 عند صلواته مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 المصنوع حتى المختار خلافا للذين من يجوز من يلها بالمحولات ورواها  
 الشيخ في في ط وقول ما يحل به المؤذن من المصنوع والافعال الكلام بعد قوله  
 اى المؤذن قد قامت الصلوة فاعلم ان يكون من يقرأ الاذان  
 من يقرأ ايام او شوية بصدفها فلا كراهة وهذا سائل لك الاول فاعلم  
 ان كان بل الحيل طم اذا اذنه المرافعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 صلواته الجماعة ولو كان ذلك المؤذن مسقراً بصلواته واذنه والافعال  
 في الصلوة اعادها ولا بعيد الا في الاذان الكلام فيها اذنه بها فتعيد لها والافعال  
 اعادها مستحباً لو احدث في اثنا بها ولا بعيد الا في الاذان طم الا في من صلواته  
 لا يقتضى به اذنه لنفسه وقام ولو حتى فوات الصلوة خلفه اقتصر من خصوصه  
 على تكبيره وقد كانت الصلوة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 والافعال مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 تأنيده الاول البتة وهو كمن سطل الصلوة بركتها او سهر او لا في كسيتها  
 بهذا المنع وانما اختلها في كسيتها بالحق المصطلح بينهم وهو انهم من المأذنة

فان كان في الاذان والاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 فاعلم ان يكون متناهي في الاذان بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة  
 او اذنه وان يكون متناهي في الاذان بالاقامة مرفوعة بالاقامة مرفوعة بالاقامة











ويعلم ذلك اننا لا نعلم من المشاوي كما عرفت ولو وقعت حجة على موضع من هذه  
الغدر لا يجرى الجور عليه فخير من دفعها الى موضع الجور واختيار الجور هو  
حضور صاحب صدق الشجر عرفا ولو وقعت على ما يصح الشجر عليه مع كونه مسلوفا  
لوقفا وانما لا يقدر عليه فادونها الى الجور فمما قطعنا بل يجرى الى موضع الجور  
لو قدرنا الاختيار الى الجواب اننا لم يكن منه وضع موضعنا الجور عليه ليسجل في الاسكان  
والا فمما قطعنا الى الاختيار والتمكن والاعراض بالاسم مع اسكانه والافجيب مع اسكانها  
والا فاحدهما وضعنا ما يصح الجور عليه على الجور في جميع صور الايمان وكذا كانت  
بجبهته وقيل وسببه مما ينبغي باجمعها عن الشجر احسن جديق او عمل شيئا من ان اد  
حشبه او غيرها وجوبا ولو لم يرد المقتضى لتلحق التسليم منها على الارض وسببها ما  
يصح الشجر عليه ولو قدر ذلك لمجد على احد الجبين مقدرا باليمين على اليسار على  
الاحوط واليمين من الشجر على ما قلنا فيحصل على ذنوبه ولو قدره انهم اوصى  
واستعمل جبهته ما يصح الجور عليه كما ذكرنا الذكر مطلقا والتسليم منه فاختاره  
على الخلاف المتقدم في الركوع فانه الصحيح كما ذكره في هذه الاحكام بل لا خلاف في الاشارة  
بيل العظمى هنا بالاعلى وسبق الذكر منها بعد الواجب من التسليم على الثوري  
والكل بغيره بعد الواجب ورفع ارس من حال كونه مطمئنا فقبيل الشجر الا ان  
هذا هو الامر لا من الوجبات فيه وسببه الذكر لانه حال كونه قائما والامر عليه  
اكثر له على التكبير بقا ليدبر الى الاخرين مثل ركبته وان يكون موضع سجوده مسطحا  
لموقف بل يترك جبهته وان يركع في الموضع بالترتيب كما في معناه لغيره انما  
انتهت من مطلق ما يصح الجور عليه كما هو في الاعقاب والشراير جبهته مما ذكرنا في  
قبيل التسليم والركوع لما هو اوطى مطلقا والركوع على السجدة الواحدة الكبرى الى الارض  
او ما يصح الركوع والتكبير في الثلثا من الارض وما للركوع الا اننا نعلم ان

م

ثم للمؤمن الى القامة معتكلا لا يرفع منها كذا ولا يقام بين السجدة والماوراء قبل السجدة  
الله ربنا والرب اله والقصور بينهما استوكا وسمايا في الشكر والاعانة فبغير عقيب  
من الارض الى الشكر والاعانة لا يستلزم الاستراحة بل يتركها ما هو فيها من الجور والاعانة  
فما يصح عليه ديننا في الجور انما هو في الصلوة وذكرها في الشكر والاعانة فبغير عقيب  
الشجر الى الركعة الاخرى حتى يركع في سجدة الله تعالى وقوله انهم في الشكر يركعون حال  
كونه معتكلا على يمين سابقا بركعته ويكره الاقارب من الشكر في بل في الجور  
مطلقا على ما قلنا في هذه النقطه وان يعتكلا بعد ركعته قد مضى على الارض و  
يجلس على عقبيه وفي الصحيح كما قلنا انكبا لتابع الشكر وهو واجب في كل سجدة  
تتأخر عن ركعته هذا وانما لا يتغير ولا يراجعته من ركعته اخرى ما هو في عقبيه تاخرها  
وكل تشهد فتمثل على اجابات خمسة اشياء الاولى من بعد الواجب والاعانة والشكر  
مطلقا والصلوة على التمسك على الله عليه والركعة والركعة من الركعة وطاعة الله تعالى  
الله وحده لا شريك له وامتنع ان يحمل عبده ومسولته ثم يركع في الصلوة على التمسك  
صلى الله عليه وآله وسلم فيقول لا اله الا الله وحده لا شريك له فانه هذا المقدار وانما  
اختلص في ركعته انما هو في الشكر او في ركعته لا شريك له وعنده الى اخره ولا يترك  
على عدم واحد اظهر لكن الا ان اوطى وسنن ان يجلس متوكفا وهو ان يجلس  
على ركعته لا يركع في ركعته ويجلس على ركعته ثم يجلس على ركعته ثم يجلس على ركعته الى الارض  
فما هو في الشكر الى اوطى التسليم والركعة بعد الواجب التسليم في الشكر بالماوراء  
ما قلنا في الاول من قبل بقا عتقه فانه وارثه وركعته وفي الثاني من قبل بقا عتقه  
يضع الامام من خلف الشكر او من كذا في سجدة الركعة الثانية التسليم وهو واجب  
بعد الركعة من الشكر الذي هو عقيب الصلوة في اجمع القوائم واسمها ركعة  
التسليم عليها وعلى ما دار الله الصالحين او التسليم عليهم خلاصا ان يعين اليه وقته

سنة

الله وبركاته في كل ما يريها وباتجاهه كان الفاني مستحيبا والمستغفرا من كل ما استحيب  
السلام عليكم بعد السلام علينا ولم نجد على استحيابنا العكس لئلا الا احتياطا وسعدنا  
البحر من الشكر مع تاييدنا في الركعة الاولى وعنده ترك التسليم على الشكر الى الله  
عليه والبر بآلهما والستة فيه ان يسلم المنفرد تسليمة واحدة الى الفيلة ويومئ بركعته  
عقبه الى يمينه وكذا ان امام يسلم تسليمة واحدة اليها كركعته في سجدة ركعته الى  
يمينه والماوراء يسلم بتسليمة واحدة وسجدة ركعته يمينها وشمالا ان كان على يمينها  
والا فمما قطعنا عليه فاختاره مطلقا ولكن رأت الصلوة زيادة على العمل بركعة الاولى  
التي هي تسليمة تكبيرات واحدة منها الواجب يعني تكبيره الاوام فالله واثبت  
وسبقت يمينها في الركعة واحدة ما تارة في التسليم وكسبته كما في ان يكبر مطلقا في الركعة  
فتقول اللهم انت المكن الحق المبين سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي املا  
تغفر لي ذنبي املا انت وكبير عبده استسبحن ثم يدعوه فيقول اللهم لك وسعدك وكبر  
في يدك والشركيس اليك والمهدي من هديت لاملجيا ولا ملجيا منك الا اليك  
سبحانك وحسناتك تباركت وتعاليت سبحانك الله ربنا انت وانت والارض عالم الغيب  
والشهادة حفيضا مسلما وما اناسه الشرك من ان يصلون ويسكنون وحياي وما في  
لقد ريت العالين لا شريك لربك ذلك امرت باناس المسلمين ودونها في الفصل  
الحسن ثم التفت ونحو في التكبيرات وكذا الثاني في الركعة في كل ركعة تسليمة ركعتين  
صلوة ركعتين او ثالثة وسياك في الجهر في الركعة قبل وجوبها بل مطلقا مفرد  
تركها اوطى ما ذكرنا في الركعة الاولى في ركعة الصلوة في كل ركعة تسليمة ركعتين  
قبيل الركعة وفي الثانية بعد على الاشهر لا يظهر لا في ركعة من الامام والماوراء على  
الاظهر في الركعة مثل الركعة فضاه بعد الركعة ان تذكر فيه وان تذكره  
بعد الشجر فضاه بعد الركعة من الصلوة ولو لم يذكره حتى اضطره تركه فضاه في

الفرق

الفرق مستقبل التوبة الثالثة ان يكون نفاذ حال كونه قائما الى موضع سجوده  
وقا لنا الى باطن كعبته على المشهور وركعته الى باطن ركعته وساجد الى  
الارض من الشكر وسجدة الى الشكر وسجدة الى الشكر وسجدة الى الشكر  
ويضع اليدين قائما على يمينه كركعته وقا لنا ثلثا وجهه على يمينه  
محاذيا يسجل بها السجدة وساجدا محاذيا ذنبيه وركعته على ركعته وسجدة  
على ركعته حتى يصل الى اصابع على المشهور الخامس التسليم وهو الجور  
بعد الصلوة لهما وسنة وفضل عظيم وفيما ركعته شادي عطفك الدعاء  
والماوراء من افضل وهو ما هو في ركعة الصلوة لا تكاد تحصى كركعته ولا حركته ولا  
وافضل تسبيح الزهر سبحة الشكر عليه السلام فقد ورد ان ركعة عبد الله تسبى  
لشكره من الشكر افضل منه واثرة في ركعة الصلوة اخص من صلوة الف ركعة طاعة  
في الركعة اذا علم ان ركعة الصلوة وسجلها كل ما يسجل الصلاة من الواحد  
ولو كان صدوره سهوا عن ركعة في الصلوة او عن اختياره والالتفات عن  
العتبة ويرا الى الخلف ولو سهوا على الاخرى وقا لنا ثلثا خلافا لاخرين فمما  
خاصته ولعلنا في العبارة اطلاقا كثيرا من المصنفين والفتاوى يقتضيه عدم  
الفرق في ذلك بين الركعة وانما فله ولكن في حكم من المصنفين اختصاصه  
بالركعة ولم يجد في احد من اصحاب الكلام يجرى في ركعة الصلوة ما ليس به عاد ولا  
ذكر ولا تراه مطلقا ولو كان مهلا وانما يسجلها في ركعة عبد الله وسجدة  
سجدة لا تراه فخرج عنها وفيما ركعة الواحد كركعته وان كان بدو ركعة السجدة كركعته  
والجهر بعد منه بحيث لا يكرى الى حرف آخر وكلام المكونه عليه نظر والمنع  
اوطى سبحة في الركعة وكذا القربة يسجلها عبد الله وسجدة اجماعا ورد التسليم فلا  
يسجلها مطلقا بل الماداة القربة بطلت الفتيان والمتمثل على عبد الله والركعة







والله اعلم

[illegible][illegible][illegible]







































وفي المسند حواشي وقد توافقت امر منها عن احوال الامام عنه قوله عنه ما ينفصل  
عن كتابه الاضاح من بعض من عليه الامام عنه قوله عنه ما ينفصل  
هذا ابن ادريس ولفظه عنه دليله عند العلاء في عنه قوله عنه  
ثبوت الحكم وعليه طاهر المذهب عنه قوله عنه لا ينفصل  
له وفي قوله عنه لا ينفصل قوله عنه مع عنه قوله عنه لا ينفصل  
المحقق في من علمنا بما وجوب صرفه عنه قوله عنه لا ينفصل  
واحد في حصته عليه السلام في حقه عنه قوله عنه لا ينفصل  
وبني صرفه الى جامع عنه قوله عنه لا ينفصل  
عنه قوله عنه لا ينفصل عليه السلام عنه قوله عنه لا ينفصل  
اقول عنه لا ينفصل عنه قوله عنه لا ينفصل  
عن الغفلة ان النبي والمولى لا يشيان عنه قوله عنه لا ينفصل  
مفطرات حتى يلزم الدور عنه قوله عنه لا ينفصل  
عدي نقيل هو عنه قوله عنه لا ينفصل  
الخصم عنه قوله عنه لا ينفصل  
جمله عنه قوله عنه لا ينفصل  
فكرها في عنه قوله عنه لا ينفصل  
من انزلها عنه قوله عنه لا ينفصل

وهو

قوله عنه في شهر رمضان عنه قوله عنه لا ينفصل  
جواب عنه قوله عنه لا ينفصل  
الا عنه قوله عنه لا ينفصل  
وفي عنه قوله عنه لا ينفصل  
السبب عنه قوله عنه لا ينفصل  
ليلا عنه قوله عنه لا ينفصل  
وتحفظ عنه قوله عنه لا ينفصل  
اولا عنه قوله عنه لا ينفصل  
في شهر رمضان عنه قوله عنه لا ينفصل  
الله عنه قوله عنه لا ينفصل  
عمر عنه قوله عنه لا ينفصل  
سبب عنه قوله عنه لا ينفصل  
المعصية عنه قوله عنه لا ينفصل  
جمله عنه قوله عنه لا ينفصل  
فكرها عنه قوله عنه لا ينفصل  
من انزلها عنه قوله عنه لا ينفصل

لكن ان انوي بعد الزوال ادرك ثواب ما بعد الظهر وانوي قبل الزوال  
ثوابه اليوم عنه قوله عنه لا ينفصل  
ذكره الشيخ عنه قوله عنه لا ينفصل  
استيفه عنه قوله عنه لا ينفصل  
اولا عنه قوله عنه لا ينفصل  
شاه عنه قوله عنه لا ينفصل  
الاول عنه قوله عنه لا ينفصل  
لا ينفصل عنه قوله عنه لا ينفصل  
علي عنه قوله عنه لا ينفصل  
لم ينفصل عنه قوله عنه لا ينفصل  
صوره عنه قوله عنه لا ينفصل  
هذا عنه قوله عنه لا ينفصل  
قال عنه قوله عنه لا ينفصل  
لا ينفصل عنه قوله عنه لا ينفصل  
سبب عنه قوله عنه لا ينفصل  
محتاج عنه قوله عنه لا ينفصل

وهو

صحيح عنه قوله عنه لا ينفصل  
المعصية عنه قوله عنه لا ينفصل  
اخرج عنه قوله عنه لا ينفصل  
كذلك عنه قوله عنه لا ينفصل  
بالله عنه قوله عنه لا ينفصل  
قوله عنه قوله عنه لا ينفصل  
والله عنه قوله عنه لا ينفصل  
الاستيفه عنه قوله عنه لا ينفصل  
مع عنه قوله عنه لا ينفصل  
قوله عنه قوله عنه لا ينفصل  
الحسن عنه قوله عنه لا ينفصل  
له عنه قوله عنه لا ينفصل  
كان عنه قوله عنه لا ينفصل  
قوله عنه قوله عنه لا ينفصل  
سبب عنه قوله عنه لا ينفصل  
فكرها عنه قوله عنه لا ينفصل  
من انزلها عنه قوله عنه لا ينفصل











ان عابداً قابل المشقة فهو لله وان عاب بعداً فهو الشقي وان راى فيه  
كل الراس فهو شقي وليس بشي وانما اكس به الحسن ايضا قوله ولا يشارك  
الاولى وفي من ازم عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا نظر احدكم  
في وجه النبي صلى الله عليه وآله فليقل عليه بها وقدر بها ما تحسن ان يركب  
ولا يجد الحسن ايام من انا فيه وقوله لا اعتبار بذلك اي لا يروى عن علي  
عن ابي عبد الله عليه السلام قلت السراطين علفا البرق والبرق من كاس يوم اقام  
قال الحق اليوم الذي جئت فيه من ابيه انا فيه يوم يوم الحاسن عابده  
والبرق من اثاره ولا يضر عليه اي حال نعم لو جئت الشقي وكنت اياك العبد ما  
لنتها العاد به بعض الناس في شهر رمضان من من كان فيه شقي في الشهر  
الواقع او عرفت هذا فاعلم ان السنة الهجرية لتمامها وانما هي في  
يومها وسبيل يوم لعمري اني انقطعت الى طلائعها وكذا انما هي في  
هذه المدة فاذا كان اول السنة الهجرية السبت كان اول السنة الهجرية لا  
ربما لانها من تمامها وفي يوم حالها فماذا جئت اليوم واربعة ايام كان  
كان كما قلناه فاعلم عن حسنة ايام من لما فيه ويبدأ يوم الخامس من  
الاحباب قال لا في السنة الكبيسة وقيل في بعضها ايامان احدها اخر  
السنة الخامسة من السنة اعظم وفرة ولا وكذا في كل خمسة سنين وكذا  
ثلاثة ايام في ثلاثين سنة احد عشر يوما حرة في الثلاثة ومرة في الثلاثة

[illegible]

فيسلمكم الله من هذا وذاك وعليه القضاة من الكفاية الا ان يكون ذلك من  
غير اقراره وجاهدكم انما المشرك فيه اقراره واعلم الصدوق ان مرويه ثلاثة ارجح  
وليس بشي راجل ما رواه علي بن النقيبه فانه ذهب بعض العامة من  
الامم الذين لم يخالطوا اهل البيت عليه السلام في الامم الى انهم ذهبوا  
كان منينا وقتنا موهبه صحيح قوله ولو ان السبب قبل الزوال انزل  
ادله السبب الغرض والسبب الذي قبله في شرطه القضاء والاسلام انزل  
كل واحد من الاحياء وصحناحي لان كان نزع عليه القضاة كالاداء القضا  
عنه بالاسلام قوله او انما اقول ذهب ائمتنا والامم والامم الى عدم وجوب  
القضاة على ائمتنا عليه السلام في اقله الحنفية في القضاة ائمة وفيه نظر  
طبع نفسه القضاة وبعضا وجب على الخاضع عدم تكليفها بالاداء والذين  
بلى ما في السبب وما في الحق من كون ايراد ائمة السبب من في القضاة  
نحو القضاة على الخاضع وقام القضاة والحق في الشئ فوجب القضا  
لانه من ائمة من دخل تحت ائمة الامم واجاب الحق فان زوال الحق  
عن وجه الخطاب فلا يكون ارضا حاكما الا من القضاة وفيه نظر لان جسي  
علي ائمة ائمة الخطاب دايم وهو منوع في وقت كتب ائمة ابن حنبل  
الحب الي الحسن عليه السلام يسال عن ائمة عليه السلام واكثر فكتب القضا  
الصوم والبقى له لاه وعليه ائمة من ائمة وقال النزيل لوسيف

منه النية قال في عليه صومعه ولا نقلا بيا على الاكتفاء بنية واحدة وطا الأما  
انظر فيه اوطح في حقا في وجه الروايات بنية النفا الشاي بوعلي في  
فان من قبل كسر المسكة ونحوه عليه النفا ولا يجز من قائل قوله والمرت  
بعض ما زاد في الروايات عن فطره او عن ماله ومنه يعرف صح قوله  
المركب في قوله لا ينافي ولا ينافي الا لا يمكن له توجيهه الي اوا ماله كلف قوله  
سقط نقض على الاطلاق قوله (ص) بيا على اطلاق النفا ولم يعرف كماله  
وسلا ومنه من اوجب النفا دون الصدقة كالحسين والنفق ومنه من ا  
سقط النفا واوجب الصدقة وهم الاكثر ومقتضى الابه وجه النفا  
صطلقا لولا تخصيص النفا بالروايات معني الا سناد مسطور في  
بنا الايجاب بلفظ النفا وعليه الفتوى والصدقة محد وقيل حران  
وليس في محذوراته التعليل فلو ان وقت النفا لا ما ياتي او ما ياتي  
ليس عندك شي وقع هذا الحكم مخصوص بالمرش فلو انك العذر  
لم يستفد النفا وقال الشيخ في سيقط جميع الاغذية وليس عند  
قوله ولو رواه وكان في غيره النفا ولم يقع تمام الخاص وقت الاول  
ولا الثاني قوله شعناه وان غرم في النفا واحذر مع غرمه نظر  
منه ولا كفارة على الاصح وجهها وجهها بعض فقها بيا على اطلاق  
بعض الروايات وليس عندنا ما يشهد ما ادعى الله الله ان

طاهر المصطفى  
 على راس النفاذ  
 انظر النفاذ  
 من العبد  
 وهو



St. John's, N. B.

فانطلقا كان اولهما والامرء العبد الماعقون فلو كان عليه كفا رخص لم يلزم الو  
لي العبد بل انه لا يقصد من اصل تركه بالا طعم الوصام عند اجزا  
قوله كرم الله وتوبه اخوانه من الاعذار فلو تركه لا لعدم كرمه على الدنيا  
المتعاضة لانه المتعلق عنه على خلاف الاصل فيتركه على موضع الوفاق  
قوله مما يمكن من قضاء له ولم يقضه اقول لا لولي يمكن من قضاء له يستقر  
في نفسه واغالبهم المتعلق عنه هو في دونه وعند نشأ قوله وروايت في  
موضع لم يقض عنه وجوبها واستحب قول يستحب التقاعد عن كل حال  
لنوع التعاضة عليه الذنب والوجوب وجهاً والذنب اذ تركه  
وروي التعاضة عن المسافر ولو مات في ذلك السفر والاوّل موافق  
للكل فيحقق الاستفراغ اقول بروي مضمون من مدام عن ابي عبد الله  
عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان فيتركه قال يقضي عنه وليه  
وتوابعه واولاده من لم يجد عنه عليه السلام ان يسافر سنة عن امرائه في شهر  
رمضان او شتاء وسافرت فانت قبل ان يخرج رمضان هل يقضي عنها قال  
ما الطمّ والامن فلا والله السيف من قال الشكيد والسرير من كان المشرك  
والاداء وهو ابلغ من الثمن من النكاح ان تركه للسفر سابعاً خلف ولما  
سأله عن ما بين الرجل وبين حيث لا يسافر فيها الا عدم النكاح وهو  
قائلاً في جميع الصور يروى من العذر في السفر من المكمل الارفاق ولا

[illegible]

من الدنيا وما شئت الله ما جاءه قلب لومات الوكب ولم يعق عن ايدى في حراوية  
فكر اختلفا من حلق اشرا وجعل عليه فهد حلق العوم ونخل العوم لا اقل  
يخلو ولا الاغنياء ولا وجعل عليه كالحق ببالا لانه ولعل بهذا اقرب والوجه  
لعل اسبق شكر الله الثاني في حلقه الاور عظيم بوجوب الصدقة من تركه  
وعنه بحث قوله لو كان عليه شهران متتابعان جائز ان يقضي الوالي شهره ولو  
من شهر اوله فانه وقيل لو كان عليه شهران والتا قبل الشيخ رحمه الله فانه  
متتابعان اذا كان على المدينة شهران متتابعان في شهر واحد من شهره وبيد  
شهره والصدقة في شهر من ماله ومن تركه في شهر واحد من شهره  
ان كان ثوبا او فوطيا او وجهه على عليه الصيام فله صوم شهره او غير ذلك  
وان كان عليه كفارة شهر غير الوالي في ان يصوم شهره او كفارة من ماله  
فصل في تركه ولا ينعى عليه الصيام ولا يجزى الا ان يلعن من الكفار  
واحد اصابا او اضعافا ثلثه وان يعنى الشهران الكفارة كما عليه والشيخ  
الشهران ولا ينعى ايضا والشيخ اعتمد على رواية الوشاء عن ابي عبد الله  
عليه السلام يقول اذا ماتك من الشهرين او وجعل عليه صيام شهرين متتابعين  
من عذر فله ان يقدر في الشهرين الا ان ينعى الثاني ولا ينعى ضعف  
في الشهرين في طر فله سهل من زيادة الشهرين من الشهرين  
الشهرين في شهر من شهر الفتوى كما هو عليه بغير ان يكون الصدقة







فاسد اذا كان الولد حيا فوله حي تمام فلو باو في الموضع لا يفطر انما يفطر  
 الصيام ان كان الكفيف بعد الزوال ولا يشترط ان يكون احمى من  
 ثم الجنى ولا يشترط ان يكون مذكورا من اجله خاصة ومع قرا بركتي الطلعة  
 وتستحب ما ذكرنا ان لا يفطر بعينها منه في الخبر انه ان لم يفطر كان لولا  
 سنده وان اخبر كان له ثواب يوم يفطر حتى انما هو انه قد يفهم من تغليب الا  
 صحاح استحب ابى الفطر وان لم يطلب بالبعثه بل يكفي حضوره اذ ان  
 الب الا فطر من حيث ان يعلم ان في فطره حرجا ورعا به لظاهره  
 المومن قال في المصنف وحللا فضليه الاجابة في الصيام لان صراعه المومن  
 في مفادته افضل من ابتداء الصوم قوله وايام الغنم في ان كان في  
 اقرب في العلم به يكونه ناسكوا لم يقف على دليل يقتضيه ولا  
 فتوى لغيره بالتفريق وامر وابه عطلة قوله وقيل انما في قوله انما  
 سنده ونحوه الشيخ بهما من قول فلا يفتى في الصيام قوله وقد  
 المحصية اقول يجوز ان يكون من المحصية الفلانية صام بوجه  
 الكفر على تشبهه الا لرجوعه اذا حصل له حرم صومها لم يحرم  
 قوله والصحة اقول صلاه ان يكون تركه الكلام حاله الصحيح  
 منه اوله انه له وهذا غير مشروع في حله السلام اما ان  
 عدم الكلام مع عدم وجوبه فلا ضرر فيه وهو محمل

ج

عنا ولا يجوز اقول ما فيه به هو تفسير الشيخ به  
 المحمل من الصيام في عليه السلام الوصال في الصيام ان جعل  
 مثله به صوم ونحوها وانه الصيام في قوله تعالى  
 صوم ليومين من غير ان يفطر بينهما وانه في كل يوم  
 من الصيام في عليه السلام وما لا يفتى في المعنى  
 والحق انهما معا وصلا محرم وجبه ثم اذا دخل الليل في  
 منه الصوم وحمل حرم تلك اليوم على النفس التي مطلقا  
 وبه فيصحت قوله ولو لم يفطر لم يحرم اقول اذا تحقق ضرره  
 مع التكليف لم يحرم قطعا ولو لم يفطر لم يحرم الضرر فوجبان  
 امرهما عدم الفطر ايضا لان من غلب في السد به فلا  
 يصح وتضمن الاخر الا لثبات عدمه الذي هو ما مر وقد نص  
 قوله ولو كان جازما لم يقض اقول ولو علم وجوب  
 القصر وجبه لم يشترطه في الاكفا به نصا وفيه عدم  
 قوله ويستتبطه قصر الصوم الى اخره اقول حقيقة  
 هذه المسألة بتفصيل ادلتها من المطالب للحيلة لعدم  
 اسباب فلا يلوها والذلة على حيلة فيها ان المسافر ان  
 لم يفطر لم يضر بعد ما اصبحت بنيت الصيام لم يحرم الا فطر

خطفا وان نوا السفر ليلة ولم ينعى الصيام فانما من  
 قبل الزوال فطر وانما سفر بعد استك وعليه قضاء ذلك  
 اليوم لغوات نية الصوم وكذا لو لم يبارخ الم حرج الله  
 للصيام قبل الزوال وهذا اوفق المذاهب للوجهين الاول  
 وهو من ذهب شيخ الطائفة العلوية قدس الله روحه قوله  
 وعلى التمددات لا يفطر الا حديث تنوار حديث البلد  
 الذي خرج منه او حتى اذا اقول قد تقدم وجوب احتساب  
 الامور مع ما في ساجد الصلوة وكذا ما في غير فرق لانه  
 هنا يقع هو ان لو قصر قبل ذلك هل يتركه الكفار صرح في  
 في قوله وليس يدرك لان سفره يكتفي عن سقوطه فيكون صوم ذلك  
 اليوم فلا يلزم كانه با فطران نعم وبالفق بين كون السفر  
 ضروريا او اختياريا ولا يقع في نفس الوقت مع قد يقال ان  
 انشا السفر بعد الافطار لا يستلزم الكفران لم يستطع ما به  
 له بعد فعله قوله الشيخ والشيخ في الاخره اقول هذا  
 مسائل الاول في الشيخ والشيخ اذا اعز الصيام أصلا  
 في وجوب الفطر عليها قولان اصحابها الوجوب وهو المشهور  
 وفاقا للشيخ لا إطلاق الزايات منها حتى يشهد ان كل ما في

قال

قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والعجز  
 الكبير الذي تضعف عن الصيام في شهر رمضان قال يتصدق  
 كل يوم بدينار من حنطة وقال للفقير المرنف وكثير من الاحكام  
 لا يحرم من الصوم لم يفتى في التمسك لو طاقها بشق عظمه  
 سقط ايضا وجبت الفدية اجماعا فقله العلامة في الخلاف  
 وهو ظاهر قوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية وربما استدلل  
 به من على عدم وجوب الفدية مع عدم الطاعة الثالثة  
 وانما ابن مسلم ان الفدية مدان وهو محمول على الاستحباب  
 وقع لو انفق احسان الفضا من غير مشقة بعد بها في وجوبه  
 بوجه من اطلاق رواية عبد السلام بعدم القضا ومن استضاف  
 لوجه ذلك نصا في قصي قوله ود والوطاش يفطر ويصدق  
 ثم ان بواقضا اقول الظاهر ان مراد المصنف والوطاش الذي  
 لم يجره ولا يفطر على قوله بالافطار والصلوة وكذا ما انقضا  
 الاكفا في ساجد علم من البرا فيكون مرضا مفضي عن ذلك  
 ورواية محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام الشيخ الكبير والذي  
 به العطاش لا حرج عليها ان يقر في شهر رمضان ونصه  
 كل واحد منهما في كل يوم بدينار من طعام ولا وقضا عليها



















[illegible]

انه الطوائف ايضا

[illegible][illegible]

انہ اطواروں کی



[illegible][illegible]



[illegible]

ليس الخافي لهذا ان عدم المناظر يجعل التالي كالمسلووة والاول امر لعدم  
 ليخرج وهو يرد في حيز الاحرام اما ان يخرج فليس فيه غير الاحرام والامر  
 مستلزامه هو ما في قوله المساجد واما عدم الثاني من الزاوية التي اعلمت  
 وقت وجوبها فلهذا يجب طهارة التوابير للاحرام وانما في غير ذلك  
 احسن عليه الاصل براه الزعم هو الوجه والاولان فتاوى الاصول  
 يقتضي كون التوابير خارجا عن المسلووة فيها مطلق وان كان التاثير في  
 الزاوية فان توافقه في غير هذه قوله في قوله الاستسقاء في غير  
 الباطل ظاهر في الزاوية التي اعلمت في قوله ليس التاثير في الزاوية وانما  
 لا يخرج اول الامر ان قوله في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 ما يجوز فلا يخرج الا في الزاوية التي اعلمت في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 التاثير في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 قوله في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 بالبعد الذي اورد في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 عاصم اطلب من غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 افقر الى الزاوية في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام  
 عنه لان الزاوية في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام في قوله في غير ذلك فليس فيه غير الاحرام

[illegible]

اتفاق على استحبابه على ما مر من كون النخل من اجزاء الاحلال والاداء  
 لقائه خصه وهو غير مفيد عندنا لان مقتضى وجوبه من اجزاءها  
 الزقية اصل النخل وهو خلاف صريح الروايات ومنها ان يسيق اليه من  
 نخله من دون ان يملك ساقه ولا يملك ثمره الزقية سقوط مقتضى الوجوب  
 فانه لو قلنا انه لو ابره من ثمره هو غير مفيد وفيه تخصيص لا يعم به الم  
 وايضا قلنا ان ابره من ثمره هو من ابره عليه بخلاف ثمره عليه السلام لستنا  
 عندنا من ذلك ما نلت لا يرد اليه وانما عليه ابره من ثمره وقوله الم  
 على حديث جبهتي وهو حسن لا يرد في النص ونحوه اذ لا يعم به ولا  
 فيما سيقه من النخل خارج عن الشريط ومن يشترط على من يقطع النخل ان يملك  
 على الاحرام امكن القول بالسجدة او ان يستعمله وغيره من النخل الزقية  
 بخلافه وان يابره من ثمره انما شرع لثبوت النخل عليه السلام على يد غيره  
 فيمن لا يجره الفقيه صالحا او من كان له عبد الله عليه السلام الذي يقول  
 على حديث جبهتي في قال هل جرح جبهتي جبهته قال لا او يجره له والطيب وغيره  
 يحرم ان يجره الا في كرم مطلقا لا في غيره من العداق عليه السلام وماذا يجوز  
 على من يجره من ثمره وفي النخل ان يجره من ثمره او من ثمره او من ثمره  
 شخص من العداق عليه السلام وهو من العداق من ثمره عليه السلام















ما تضمنه واولها استقامه عليه وكان احبوا عليه والذين سبطوا في الزحف على الا  
شبهه واكثر الذين هم على الاقوي لشدة حرصه على الحسن عليه السلام في حوزته اياها  
غير انه لم يزل ياتع وتا لبيده يتقدمه فاقرب اليوا الحسن عليه السلام لا وكان  
لنفسه في محرابه من سبطه ابرز من حاله فيكون لا زال الصلاة واجبه بعد من عليه  
فصلوا والذين ياتي في ذلك والشهيد بين الاحباب ونياله يقولون فيكون  
دون عليه في حوزته من امره انما كانه ان يجمع السوط بين اسير عيسى في الزحف فاما  
في التامه فلا بأس وقد غلب المدا ان يفتح في الزحف في التامه من غير غالب  
س عيسى هو الذي اذا عرفت هذا فيكون يعني بطلان لانه في النصارى  
وحسينه يتقدم الاول اذا كان واجبا حصل الزحف سواء كان الثاني في  
هم او لم يكن في الاول في الزحف وان كان الثاني واجبا في الزحف في الزحف  
طوا في الزحف في الزحف وان نوا بعد فزعم من الاول بطلان الثاني  
خاصه في الزحف بعد من واجبه في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف  
تقدم الاول في الزحف في الزحف بعد من واجبه في الزحف في الزحف في الزحف  
وعندهم في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف  
بطلان هذا في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف  
والذين في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف في الزحف  
كالناسي في وجهه قريب والاعا من ابره والاعا من ابره والاعا من ابره والاعا من ابره

[illegible][illegible]



















[illegible][illegible]











[illegible][illegible][illegible][illegible]







[illegible]

قالوا في يوم وروى شعرا بولس بن جابر (اد) تحققت لم متفق عليها وروى  
 ثلثه من اللغة ونولى الاصل صوفي العوفان النفس علي الاستشهاد بها و  
 كالمناشيد والحقائق والزرع وتولان اقوال الكلاب اثلثة يجوز اقتناها وهاجر  
 ولم اذات شرعية بلا مشهور ويجوز اجازة قطعها والخلاف في جواز بيعها  
 والعقد جواز الاصل له كونه وعدم صلاحته المانع قالوا روي الويلد (الكل  
 عن الصادق عليه السلام من شئ كلب العربي لا يقيد سميت وقيل السوي  
 ولا يبع بغيره ولا يزاكبه عنده ولا يبع قلنا السند ضعيف ومجوز (علي  
 كالتا الهراش والخاصة غيره ما يبع من البع مطلقا لا بد عليه من دليل  
 والباقي البستان في وقوع كلب الدار في الحائط لعل الحكم اما كلب الدار  
 طاهر ويجوز الانتفاع به فيه ادركي ومنع ابن ابراهيم عنها فقله سيرا  
 الدر عن الثوري لا استصحاب انزل الدر عن النبي عرضت له الخاصة  
 من يبيع كلبا مستصباحا تحت السماء جاز ما لا تافى والرواية وقيل لا يجوز  
 الا فلا يبيح الا انما جسمه وحده لان الاستعمال لغيره والا نزي جوازها بل جوازها  
 فلو فرض عليه نفس ذلك كطلي الكلب ودين السفن وتحد ذلك حال  
 سببها في الطهر ببل لو كان طاهر لم ينجس فبيع ثوبه الدر عن الحسن ولم يعلم  
 نجاسته فان لم ينجس في الخيار وقيل النجس وبوجهين يعني الارش كشك  
 العيوب وطهر كلب الاعلام الطاهر ذلك لان كونه غرض وتربس

[illegible][illegible]

卷之四











وإن كان حاجباً لم ينفرد في هذا للمفسر العيسوي كما هو قوله أما البيع فهو الإيجاب  
بجانب الإيجاب فعلى من السب ما ينفرد في تعريف البيع وأن الإيجاب والإيجاب  
جنسان قريبان للتعريف فلهذا نسب من قوله في شرحه اللفظ والنسب  
من تعريف الشيخ إلى الاستدلال لأنه لا استدلال في البيع لأنه لا شبهة في الاستدلال  
فليس محضاً في غير ذلك وقوله العين البيع حالاً لا يقتضي العين  
بلان فلهذا استدل في النسخ أو دلالة كما هو مذهب من منعها لا حاجة وعنه  
يعوض محذور يخرج به الإيد والبيع والوصية والشيخ الغفراني يفتي  
أنه لا يرد بالعين هنا ما قبله في النسخ وما في حكمه من غير ذلك ما في النسخ  
من الدلوع فإنها أعيان هذا إذا لم يعوضها من مثلاً وكان يعوض  
الثابت لئلا ينفرد في تعريف محذور لأن الاستدلال حسب المحذور في  
العوض هو السبب في إثباته كما قال لا يقتضي الإيعوض فلا يرد  
البيع وإن كانت معوضة فإن الاستدلال هنا محذور من كون التعوض  
وإن اتفق في معونه وبالجمل فالمراد بالبيع التعوض للاستدلال على الإيجاب  
بمعوض متقدّم نوع من البيع ويعوض غير محذور يخرج فيقول  
متقدّم متعلّق للاستدلال لا يرد قوله فلهذا دلالة غير حاجة في قوله  
أنه كذا والولي فانه غير ما يكتفي إذا أراد كونه الإيجاب والمفسر  
مثلاً فإن الحاجة والمحوور يتعلّق به فتشكك في تعريفه هو قول

[illegible]







































فاني انما انا بغير حجبها عن ذلك قوله تعالى قد جاءها بحمد صاحبها من امرها جوزان  
معلوم ان اول السلب المحقق في هذا انه عند خاتمة ما بالبراني وليس  
لانسانه ولا لحياته لان هذه الازمة تكونه عشرة وثلاثا عشرة واحتمل عليه  
عليه السلام مع اهل بيته قوله لو امر الله الانسان بغير العقل ما كان العقل  
اولا لعل هو المستحسن واوله وقوتك وفتح منه العلامة لعل ولو ان  
وضع الجواهر بشدة ما ذكرك وقبل بشره عدم علمك عليه السلام الملك والحق  
وفي بعض الروايات ما يدل على عدم استغناء الله قولهم ان الله والعقل  
اول شيئين اختلفا في الوجود واختلف في الوجود ايضا والوجود اول  
وان كان الامر بالوجود كما لمع شيوا لعل قوله لو لم يكن سببه قوله  
العقل يرجع الى العقل الذي هو المستوجب الذي عليه العبد فانه  
اذا استغنى العاقل عليه السلام عن العلم بالواجب ولو ان العقل كان سبب خرقا  
استغنى مطلق كما بين ما كنته رتب ولم يخل عليه من عقله في العلم  
بأمره كما ان وعده قوله ولا يمنع العيب الحادث اعقل الكلام وعدم  
منع الزور وكذا الجواهر لان عقله لا يمنع العيب منه ووجهه في قوله  
ولو ان الجواهر في زمان ارتش في الاوهي من زمانه لان العقل المستغنى  
وكذا الاما عاين والرقص ومما كان حسنا قولنا في بعض الروايات  
ولم يكن الغاية في قوله بعد السلام لان الزور بالعيب على العقل

[illegible]











[illegible][illegible]

في اليوم الذي التقى فيه وان استغلا السلطان الفاضل

[illegible][illegible]

كتاب الرحمن











[illegible]







































او غير ذلك **قوله** ولا ينه الا ان يقع خلف مودي اي حسا وانزل  
عبارت الا على باب وسوا فيهم في بيع الوعد معطوفه والنسبه  
من المظن انهم المعنى هذا الكتاب صاحب والسب ان الاول  
التي سيجع الوقف ملا يجوز وقد وردت في واهم على من  
بالحج سيجع الوقف فاني ومن ذلك ان جعله بالمكانه وانتهى  
لما جازى وقا وحيد فاجوز سيجع الوقف ولا ينه الا ان  
لا خلاف في ما في هذه القبيل في باب الا حوالا وفي باب الا  
قلو امكن من والى ولو كان في الكفر لم يكن ولا خلاف في  
وقد علم ان ما ذكرنا في مقسمه حبيب على حسب الوقف  
لعمري لا ولا يجب ان يقع في غير ما ذكرنا في الوقف  
فخلاف مع هذا ولا خلاف في مقسمه الوعد في  
عليه ان المان الوقف سيجع ان من وقف نفسه على الفقير  
شديدا وانتهى من ان يقع في ذلك فيهم بعد ان كان  
بيعه هذا الوقف ويبيع في كل انسان منهم ما كان وقف  
اسم بكتيبه على الوقف في ان كان قد علم ان الوقف  
الوقف ان سيجع الوقف امثل فانه من باب الوقف  
والفقير سيجع الوقف او وقف على الفقير انهم قد

الوقوف بغيره انما من مخرج الوقف على نفسه وهو  
كان على نفسه فقد يكون بكتيبه من مخرجها فانها  
منه لو كان بغيره في الحال في سيجع ان الوقف على امره  
الوقف وهو لا لا حالي بالقبضه الوعد على الوقف وقيدنا على  
والوقوف انما يستمر في الوقف والوقوف والوقوف على  
الوقف على الوقف بغيره مع بقا الوقف على حاله ان الوقف  
ت والوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
والوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
الوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
عليه الا ان الوقف الذي سيجع ان سيجع مع الوقف من الوقف  
سيجع ان الوقف الذي سيجع ان سيجع مع الوقف من الوقف  
الوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
والوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
سيجع ان الوقف الذي سيجع ان سيجع مع الوقف من الوقف  
سيجع ان الوقف الذي سيجع ان سيجع مع الوقف من الوقف  
الوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف  
والوقوف من الوقف والوقوف من الوقف في الوقف

والوقف لا ينه الا ان يقع خلف مودي اي حسا وانزل  
عبارت الا على باب وسوا فيهم في بيع الوعد معطوفه والنسبه  
من المظن انهم المعنى هذا الكتاب صاحب والسب ان الاول  
التي سيجع الوقف ملا يجوز وقد وردت في واهم على من  
بالحج سيجع الوقف فاني ومن ذلك ان جعله بالمكانه وانتهى  
لما جازى وقا وحيد فاجوز سيجع الوقف ولا ينه الا ان  
لا خلاف في ما في هذه القبيل في باب الا حوالا وفي باب الا  
قلو امكن من والى ولو كان في الكفر لم يكن ولا خلاف في  
وقد علم ان ما ذكرنا في مقسمه حبيب على حسب الوقف  
لعمري لا ولا يجب ان يقع في غير ما ذكرنا في الوقف  
فخلاف مع هذا ولا خلاف في مقسمه الوعد في  
عليه ان المان الوقف سيجع ان من وقف نفسه على الفقير  
شديدا وانتهى من ان يقع في ذلك فيهم بعد ان كان  
بيعه هذا الوقف ويبيع في كل انسان منهم ما كان وقف  
اسم بكتيبه على الوقف في ان كان قد علم ان الوقف  
الوقف ان سيجع الوقف امثل فانه من باب الوقف  
والفقير سيجع الوقف او وقف على الفقير انهم قد

هذه الحياه في الوقف اذا ذهب الادب وله العصور والكبر  
نفسه لم يكن الادب الرجوع في اليه احيا والوقف في بقية الارواح  
جواز الرجوع في الوقف لا ينه الا ان يقع في الوقف  
الا ان حياه المالك ورضاء لعموم الابه والوقف  
مسلم اليه على السلام في الابه والوقف يرجع فيها حاجها  
من حيث ان لم يجر الابه رجح فانه لا يرجع فيها **قوله** في الرجوع  
تجدد استجده انما جازى الوقف والوقف في الوقف  
من سيجع السابغ في الوقف من الوقف في الوقف  
سيجع الوقف في الوقف من الوقف في الوقف  
وقد علم ان ما ذكرنا في مقسمه حبيب على حسب الوقف  
لعمري لا ولا يجب ان يقع في غير ما ذكرنا في الوقف  
فخلاف مع هذا ولا خلاف في مقسمه الوعد في  
عليه ان المان الوقف سيجع ان من وقف نفسه على الفقير  
شديدا وانتهى من ان يقع في ذلك فيهم بعد ان كان  
بيعه هذا الوقف ويبيع في كل انسان منهم ما كان وقف  
اسم بكتيبه على الوقف في ان كان قد علم ان الوقف  
الوقف ان سيجع الوقف امثل فانه من باب الوقف  
والفقير سيجع الوقف او وقف على الفقير انهم قد







[illegible]

و در این کتاب که در این کتابخانه است

یادگار  
یادگار

بے لگے بی بی

دو خدا می

1871



Handwritten text in Persian script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

[illegible][illegible]







بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
الفتاوى أهل بيته الإمام علي عليه السلام وسنننا الشريعة الإسلامية  
ذوات الأبواب وحدود هي مسائل الخلاف في الشريعة الإسلامية  
والمسائل التي لا يردى لولا تلك الوسائل ثم من بعد ذلك من الوسائل  
الفتاوى التي لا يردى لولا تلك الوسائل ثم من بعد ذلك من الوسائل  
نوابك والشرح بواب قال ولا تأواضا ابوعبد الله جعفر بن محمد الصادق  
عليهما السلام انظر الى من كان منكفيا في ركني حديتنا ونظر في حلالنا  
وعمرنا وعرف الحكماء منا رضوا به حكما في قد جعله عليه حكما فاما حكمه  
بحكمنا فانه يشمل منه فاما حكم الله المستغنى وعلمنا ان الله لا يهدي  
وهو

وهو على حد الشريعة بالله عز وجل من كان هذا من اهل الجور والبر وهم  
الذين ياتون البيوت من ابوابها فلا بد من اياها من ابواب الشريعة  
المعروفة فتدفعه وتبينه بان يكون على بصيرة فيه كما في حد بينهم انما  
في الحلال والهم العارف بالانكسار وعلى استصاغة كالفلك في العالم فهو  
من فاني الذين ومن لا يعرف من البر وهم الذين ياتون البيوت من ظهورها  
فبدل في من غير معرفة بل على الخمين او لا فتاة اذراء الماشي مع اختلاف في  
الشديد واعترا في اكثرهم بعد من جوار التقليد الميت فان لا قول للميتين وان لم  
ياتوا في هذا الموضع مبين فهو في باب من امره ووج في صدره من ذلك  
حرج لا يقبل منه صانع ولا زكاة ولا صيام ولا حج اذا عامل على غير بصيرة كما  
على غير المنهج لا يزده كثرة الساب لا بعدا ثم ان صاحب هذه الاسطر وهو  
خادم العالم والدينية محمد بن مرتضى القلقب بحسن احسن الله حاله يقول  
ان كنت في غفوة شيا في شديك الشوق الى معرفة احكام الدين في  
والعلم بشرائع سيد المرسلين عليه وآله افضل صلوات المصلين تكنت  
بمع بضاعتى الرجاء اخوض في هذا الامر فاشبهها بالتفقهين الى ان رقت

وجبة يكون قد كره لمن اصررت به من استبصر ثم ساعد في التوفيق  
انتم ذلك الكتاب على فحج يكون كالشرح لهذا المختصر ذلك لما رايت  
من قصور الهم من مطابقة ذلك ومداسته وان رغبة الطابع الى  
المنون والوجبة اكثر منها الى المبسوطات فشرعت فيه مستعينا بالله و  
مؤكدا عليه فاجتهد الله مع وجازته وبخبرته عن الفروع المشقة الشكوى  
على وجه يمكن ان يعرف منه حكم اكثر للسائل السائغة يوما فوجعا المستنطين  
لا شتم الله كالكتاب الكبير ولو بالاشارة على اكثر الدلائل الاصول المسائل على  
ما وصلت الى كيفية الاستنباط كما ظهرت لدى مع نقل الاجماع فيما  
ادعى فيه بمعنى عدم اطلاق مدعية في عصره على الخلاف من احد من  
علماء الدين والذهب كما هو الظاهر من تلك الاعاوى والمناظر في  
كلامهم ولا ذلك ولم اسند النقل الى صاحبه لعدم الفائدة فيه ولا  
ذكرت بعنوان النقل لعدم الاشياء ولم اعتمد منه الا ما علم دخول الحق  
فيه المادى لضرورة الدين والذهب لعدم حجة غيره واشترت  
في كل حكم من احكام الدين الى الحدوث الا انه فيه حسب ما رايته ووجدته

الله سبحانه لا استنباطا لمقتضى جملة من تلك الابواب من ما خلاها التينة و  
واصولها الحكمة وهي حكمايات كلام الله عز وجل وكلام رسوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وكلام اهل البيت عليهم السلام من غير تقليد لغوهم وان كان  
من الغي والاعتماد على ما يستر اجاعا وليس بالمصطلح عليه في الحصول  
الراجع الى كلام المعصوم من آل الرسول عليهم السلام ولا متابعة للشهرة  
من غير دليل ولا بناء على اصول مبتدعة ليس اليها من الشريعة سبيل ولا  
جود على الاطلاق بيد قصيرة ولا على قياسات عامية من غير بصيرة بل  
بنور من الله سبحانه وهدي ورحمة وله الحمد على هذه النعم فشرعت  
في تصنيف كتاب في ذلك مبسوطا لم يسبق بمثله سميته مقتصر الشبهة  
في احكام الشريعة او دعت فيها جميع المسائل مع ذكر الاقوال فيها و  
الدلائل في الحسوس بيان وتوثيق فلما فرغت من مهماتي وانتمت من جملتها  
اشتغلت بامر آخر اهم مما بقى منه وهو تحصيل اصول الدين بالبصيرة و  
اليقين فاعنى ذلك من انما منذ سنين ثم رجعت اليه فرايت ان  
اختصر وابت تلك المناهج مع ما بقى منها الا في ودقات قليله وفضل  
وجبة



او ذكر من يوثق به وفي صحته وحسنه وثيقه كذا قالوا وان كان  
مع التعلق بخلافه بالصلوات الثلاث عبرت عنها بالمعتبرة او غلبت  
الاكثر مما زاد رواية على ثلثة فثبت به بالاستقضية وما كان في سنده  
ضعف او جهالة او ارسال عبرت عنه بالخبر والاختيار بحجة امر حجة  
وذلك في الاداب والسنن غير مصر كما تقدم في محله وما لا يخلو منه من اجاب  
في الشهرة وقبوليته او ثابته بعض الظواهر واشتماله مع التعلق على  
معتبر او غير ذلك عبرت عنه بالقوى وعمما يشمل والمعتبرة من ذلك الامة  
المقصود بالنص بلفظ الجحش والنصوص ان كان ناصرا لادب الرواية او بطلان  
الرواية وما كان منها في ذكر منته زيادة فائدة كالتنبية على موضع التلالة  
منه او على صراحة في المطبوعات يكون حجة على المشهور واخطا للمخالف او  
على ما اورد من قبل ما ذكرنا ونحو ذلك ذكرنا بلفظ مقتصر على هذا  
منه من غير ذكر الراوي ولا المروي عنه لعل القائل في معرفة من هو  
العلم بالاول وصحة الثاني فان حديثا ثبتا على علم السلام جميعا واحد  
وحدثهم حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما ورد عنهم عليهم  
السلام

السلام وورعت الى اصحابنا المجتهد بن دحيم الله بالقباب لهم وجزء اياه  
اختصارا وتعظيما كالمصدق لابي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي والصدوق  
له مع والده والمفيد لابي جعفر محمد بن محمد بن نعمان والشيخ التليدي لابي جعفر  
محمد بن الحسن الطوسي والشيخ محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن احمد بن محمد بن  
تقي بن محمد والد ابي التليدي الاخر سلا بن عبد العزيز والسيد المرتضى علمه  
الهدى والاستاذ لابي محمد بن احمد بن محمد بن الحسين بن احمد بن محمد بن  
الحسن بن الحسين بن ابي عقيل والقدير بن احمد بن محمد بن الحسين بن احمد بن محمد بن  
بن البراج والحق الجهم الدين ابي القاسم جعفر بن سعيد والعلامة محمد بن  
الدين الحسن بن يوسف بن المطهر والحلي محمد بن ادریس والشهيد المتحضر  
الدين محمد بن علي الحلي والشهيد الثاني لزين الدين علي بن احمد بن محمد بن علي  
البحر في ذلك وسبقته ومفاتيح الشرايع ووثيقته كترتيب كتاب الكبير على اثنى  
عشر كتابا وخافدين في فتن من العبادات والسياسات وفق العادات و  
والعاملات في كل منهما ستة كتب وخافدين في كل كتاب مقدمة واول باب  
نفع الله به العالمين وجعله في آخر اليوم الدين واخرى الحق على اساف

آمين رب الشرح لي صدر في امرى وليس لي امرى واحل عقدة من لساني  
يقفهوا قولي انك خير مستعان وعليت التكاليف في العبادات والسياسات  
وفيه كتب مفاتيح الصلوة مفاتيح الزكوة مفاتيح الصيام مفاتيح الحج مفاتيح  
التزاور والعمود مفاتيح الحسبة والمجد والحق في الجنايز ويدخل في  
الاول مباحث النجاسات والطهارات وفي الثاني الخمس والصدقات وفي  
الثالث الاعنكاف والكفارات وفي الرابع العمرة والزيارات وفي الخامس الايمان  
واصناف المعاصي والقربات وفي السادس الافتاء واخذ الاقطار  
الدفاع والقصاص والديات وفي الخاتمة احكام المرضى وبعض الوصايا  
ولله الحمد كتاب مفاتيح الصلوة قال الله تبارك وتعالى ان الصلوة كانت  
على المؤمنين كتابا موقوتا وقال سبحانه ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر  
وعن النبي صلى الله عليه وآله الصلوة عمود الدين اذا قبلت قبل ما سواها  
واذا دنت ردم ما سواها وفي الصحيح عن مولانا الصادق عليه السلام ما اعلم  
شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى الى الجهد الصالح على  
من قال لا وصايا بالصلوة والزكوة ما دمت حيا وفيه عن ابيه عليه السلام  
قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة  
الفريضة متعمدا او يشكها او يهاول بابطالها وفي الحسن عنه عليه السلام قال بيننا  
رسول الله صلى الله عليه وآله واليه جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام فصلى فلم يسم  
ركوعه ولا سجوده فقام صلى الله عليه وآله عليه وآله فركع الغراب لئن مات هذا وهكنا  
ليوثق على غيره بنى والنصوص في فضلها اكثر من ان تحصى وفيه خمس اربعة وثلاثون  
والطرايض ستة اليومية والجمعة والعيدية والالتفات والالتفاتية والالتفاتية  
الاولى وبعضها من ضرورات الدين والبقا من ضرورات المذهب والقول  
بوقتها وبقا يومية والثاني موقفه وغير موقفه وثبوتها في الجملة من ضرورات الدين  
كتاب الاول في شرائطها واعدا وكفاتها وبعض الاداب القول في اليومية والجمعة قال  
الله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل وقران الفجر قال عز وجل اذ انزل  
للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله مفاتيح يجب على كل مكلف حال عن الحضر  
النقاس واجد للظهر في الليل والنهار خمس صلوات هي سبع عشرة ركعة في الحضر  
كل من الظهر والعصر والعشاء اربع ركعات والصبح ثلثة ركعات في يوم الجمعة الا  
من اجتمع له الشرايط الآتية فان اظهر ركعتين وبسببها بالجمعة وفي السفر ركعتان



كعبان الآمال الخرب فذلك للتصوم المستقبضة والاجماع مفتاح التكليف  
انما يتحقق بالبلوغ والعقل بالنص والضرورة من الدين ويعلم البلوغ بفرج المخرج  
بانبات الشعر المختص على العادة بالنص والاجماع وان اختلف في كون الثاني دليلا  
على البلوغ كالاختلاف في السن او امارته على بسبقه كالحيض والحمل وبلوغ خمسة عشر  
سنة كاملة للذكر وتسع سنين للأنثى على المشهور للنص وقيل بالدخول في الرابع  
عشر في الذكر المختصر ولا يخلو من قوة الحيض والحمل للأنثى بلا خلاف يعرف ولا  
في كونها دليلين على بسبقه للصحيح في الأول والمسبوقية لهما بالانزال في الثاني  
يستحب تحريم الصبي بالصلاة لسبع سنين للحسن والتوفيق بين الاختصاص  
بقتضى اختلاف معنى البلوغ بحسب السن بالإضافة الى انواع التكليف كما يظهر  
عازي في باب الصيام انه لا يجب على الأنثى قبل اكملها الثلث عشر سنة الا اذا  
حاضت قبل ذلك وما روي في باب الحدود ان الأنثى تؤاخذ بها وهي تؤخذ لها  
ثلاثة اكلت تسع سنين الى غير ذلك مما ورد في الوصية والعقود فقولها انما  
نص من ذي العشر مفتاح للحيض دم اسود خارج يخرج بحرقه نعتاد المراهقة كل شهر  
غالب اقل ثلثة ايام واكثره عشرة كافي الظاهر للاجماع والصحيح المستقبضة <sup>باعتبار</sup>

اعتبار الصفة مع العادة الثابتة بنكرته مرتين متساويتين في المخرج الصحيح والظاهر  
مادل على اعتبار العادة فلا يلزمها بقرائن العادة ان استمر بها الدم حتى يتجاوز  
عادة فما استظهر بترك العادة اجماعا او ما يؤمن به او على ثلثه على الشهر الصحيح  
والى تمام العشرة على قول اللواتي وعندهم ثم يجد مستقبضة للصحيح خلافا للثاني  
قيل ان ثلثها والعشرة والجميع حيض وان تجاوزها فاني زيادة على العادة كالماء طهر  
عليها القضاء عبادة الاستظهار ولم يجد دليله من النص وان كان لحوط والحق كعاد  
لها مستقرة ان امكها الرجوع الى الصلة بان يكون ما بالصفة لا ينقص عن ثلثة ايام  
ولا يزيد على العشرة وما ليس بالصفة وحده او مع النقصا عشرة فما زاد ترجع اليها  
لاطلاق الصحاح الدالة على اعتبارها وعقبتها ما لم يرد العادة عليها بمجرد  
المرتبعة بالصفة وتقيده للوقت وقيل بل يختلط حتى يحصى لها ثلثة ايام وان لم يكن  
الرجوع الى الصفة بان يكون بخلاف ذلك فالشهور ران كانت مبتدئة ترجع الى  
عادة نسائها ان امكن والا تخفى هي كالصطر في كل سبعة ايام وعشر من  
شهر وثلثة من آخر فله اقول اخر ومستند الكل ضعيف قال المحقق الوعد عند  
ان يتحقق كل واحد منهما ثلثة ايام لا باليقين في الحيض وتصل في نصيبه

الشهر استظهارا او على الاصل في لزوم العادة وهو حسن الآتي للتدوير والاول  
للبتداء فشرع للوقت ويستحب للمجاهدين ان يتوضأ في وقت كل صلاة فذكر الله  
عز وجل بعد الصلاة لعنيرة واجبه الصدوق مفتاح التقاسم دم الولادة  
انما يكون معها او بعد ها وليس الا قبله حتى في الشرع والقرآن لآيات العادة عليها  
على الاجماع للصحيح المستقبضة وتستظهر به من كافي الاثرها والبتداء عشرة  
من دون استظهار وقبل ثمانية عشر قبل بالعشرة مطلقا وقيل بالثلاثة عشر  
كل ذلك وقيل لحد وعشرون والنصوص مختلفة وفي بعضها ثلثون وليس بغيره الى  
خمسين والاولى هل مادل منها على ان يزيد من العشرة على التقية وهي اقرب مما لها  
مفتاح الظهور قسمان اختيارى واضطرارى بنص الكتاب واقما اعتبر وجد انه  
لاطلاق شرطية الطهارة واستلزام المشروط الشرط امتناع تكليف ما  
لا يطلق ولا عرف غا لآتي وجوب القضاء في مفتاح يجب صلوة الجمعة  
على كل مكلف ذكر حاضر سالم من العي والمرض والهن والهلم وكل ما يورث  
وجود مع التكليف بها الى المخرج بشرط امام فذكر بالغ مؤمن عادل قادر على الاتيان  
بالخطبة ظاهر المولد سالم من الجنون والجناس والرجس والحق الشرعي والاعتراف  
والترقية

والمرتبعة والسفر وجودا ووجه تفرقه كونه من المسلمين المكلفين المجاهدين الا  
غير يقين في جميعها غير متعين لا غير فخر في حق فرض الظهور بشرط ثلثة  
شرط صحتها الخطبتان والجماعة وعدم جحد اقراف بينهما اقل من فرض ولا  
يقر في الظهور عنها الا اذا كانوا اقل من سبعة او يكون هناك تقية او قنينة  
وجوبها في الضرر يات بالكتاب والسنة المتواترة واما الشرع على الوجه المذكور  
فاكثر مما يجمع عليه منصوص به في الصحيح فانه الخلاف في موضعين احدهما  
عدم اشتراط شيء غير ما ذكر وهو للذليل والحق حيث اشتهر بحضورها في الاجل  
عرواية الماذون من قبله بالاذن الخاص زعمنا انها انه يجمع عليه عندنا ان  
فرض الظهور ثابتة في الذميقين فلا يبراه للكلف الا بفعلة وكلاهما مقبول  
عليهما كما بينا في الكتاب الكبير والثاني عدم اجراء الظهور عليها وهو اعتمد  
من المتأخرين حيث ذهبوا الى ان ثلثها في زمان الغيبة مطلقا وان يراها  
تحسينا وان كانت افضل لاشترط طهر الامام عليه السلام او نايه الخلف في  
العتيق زعمنا منهم انه يجمع عليه عندنا وان بعض الاثنا والاخبار يدل على ذلك  
معدن في كفايتها ومنهم من زعم اجماع اصحابنا على اشتراط الناب العام وهو التقية



للمانع لشروط الفوق في أصل الوجوب فان اشتراط الاستفتاء منه في  
فعلها ان لو يكن هو ولو لشبهة الخلاف فله وجه والا فلا يخلو له ولا يبرهان  
عليه مفتاح ثبت كل من الايمان والعدل والظاهرة الولد بعد مظهره وخلو  
عند جماعة من القدماء انهم كثر من الهيايات وعند المتأخرين لا بد في الاولين  
من المعاشرة وشهادة عدلين وفي الصحيح بم يعرف عدالة الرجل من المسلمين  
حق يقبل شهادته لهم وعليهم فقال ان يعرفوه بالسوء والعفاف وكذا البطلان  
والفرج واليد واللسان واجتناب الكبار التي اوعده الله عز وجل عليها الناس  
من شرب الخمر والزنا والربا وعقوق الوالدين والفرار من الزحف وغير ذلك  
الدليل عليه ان يكون سائر العيوب حتى يحرم على المسلمين تقليد شرايره  
ذلك من عتباته وعيوبه ويجب عليهم تركه واطهاؤه عند الله في الناس وان  
لا يختلف عن جماعة المسلمين في مصلاتهم الا من علة فاذا شغل عنه في قبيلته  
وعلمته قالوا ما رايته من الاخير او اطلب على الصلوات متعاهدا لا يوافقها  
في مصلاته وانما ما يدعي لا كفاؤه في امام الصلوة باقل من ذلك من الولاية  
الواردة بالخصوص فعارض بمثله والفرج ان لا يصلح خلف من لا يتقيد بدينه  
وامانته

وامانته كما ورد في العترة وكيف كان فلا يقدح فيها فعل الصغيرة نادرا كما ظهر  
من الحديث المذكور كيف ولو قدح للزم المرجح والضيق لتعددا لانكارها  
الا فيما يقل نعم يقدح فيه الاصرار عليها ولا صغيرة مع الاصرار كما لا يبرهان  
الا استغفار ذلك النظار بعض المؤمنين وحسنه وهل يقدح فيها فعل ما  
ينافي المروة كبس الفقيه لباس الجندي والتاجر ثوب الحالمين في موضع له  
جرح عاده فانه بذلك والتصديق في اليسير الذي لا يستغنى فيه ونحو ذلك  
المشهور انهم لا تأسأله لك اما الخيل ونقصان عقل ناقة مبالاة وحياة  
وعلى التقديرين لا ثقة بقوله وفعله ومنهم من توقف في ذلك لانه يخالف  
العادة لا الشرع اما الصنائع المذكورة والخرف الدنية فغير قادح عندنا  
وكذا قوله المتدربات الا اذا بلغ حد يؤخذ بها القهاون بالدين وقلة البالات  
بكمالات الشرع مفتاح الذين وضع الله عنهم الجحود حتى حضر بها الزهر  
الدخول فيها كما ورد النص في بعضهم محلل او اظاهر لان خلافا في ذلك  
فيما سوى المرأة ولا في احسنهم من العدد فيما سوى النساء والعبد  
بل ولا في عدم احسنها وذلك لان الساقط عنهم هو السعي ولذا من قال

كان على راس فرسخين يجب عليه مع المصور قطع اوى الصدوق والما إليه  
عن الباقر عليه السلام قال ايتا مسافر على الجمعة رغبة فيها وجبا لها  
اعطاه الله عز وجل اجر مائة جمعة المفهم ويستفاد من بعض الروايات اجزا  
الجمعة عن المرأة الصم مفتاح الفريخ ثلثة اسيال بالاجماع والصحاح والليل  
اربعة الاف ذراع كفاؤه ويعصده اللغة ايضا يد الماع الذي طوله  
اربعة وعشرون اصبعاً والباق في رواية ثلثة الاف وخمسمائة وفي اخرى  
الف وخمسمائة ونسبه هذه ان يكون سهواً وقع من التساهل لان القصبة  
فيها واحدة والاصبع سبع شعيرات عرضا وقيل ستة والشعيرة سبع  
شعيرات عرضا وقيل ستة من شعر الزبون مفتاح يجب تقديم الخطبتين  
على الصلوة والاطهارة فيهما والقيام الامع العجز واشتمال كل منهما على  
حمد الله والصلوة على النبي ص والوعظ بل والقراءة وقيل باستحبابها  
الاولى ان يعمل بالاثور وفي وجوب عربيتها ما وقع الصوت بهما بحيث  
يسمع العدد والفصل بينهما مجلس خفيفة والاصغار لها وترك الكلام  
في اثباتها واستحباب ذلك كله خلاف اما استقبال الناس لليلة  
عليهم

عليهم اول ما يصعد للجوارح حق يفرغ الوقت والتعم بشاؤونها والبريد  
يبرو عتية ولا عتاد على عصا اوسيف او قوس وبلافة الخطيب وانصافا عما  
يامر به وانزاجه عاتيه عنه وكما استحبته واكثر ما ذكر منصوص على اصله  
دون وجوبه واستحبابه مفتاح يستحب يوم الجمعة البكور الى المسجد بعد  
حلق الرأس وقص الاظفار واخذ الشارب والتجيب عن كل ما ينفر افضل  
على سبيلته ووقار متطببا لا يلبس الفضل الثياب داعيا بالانزلة للفض  
وقيل بوجوب الفضل لظواهر العترة وحلت على التاكيد ووقته ما بين  
طلوع الفجر الى زوال الشمس بل الى بصل الجمعة والافضل ان لم يركب  
الى المسجد ان يقد منه عليه ويجوز تقلد المجلس لمن خاف عوزا كما  
للقويين بل مع خوف القوت مطلقا كما قال الشيخ وكذا قضاء يوم السبت  
ان فانه للمثوقين وباقى كقيته مفتاح يحرم يوم الجمعة البيع والسفر بعد  
بعد النداء قبل الصلوة بالكتاب والسنن والاجماع وفي غير البيع من  
التعود وجهان والتحريم اصح وبكره السفر بعد طلوع الفجر قبل الزوال  
بالاجماع والخبر ويجعل التحريم كانه ما ورد به بالسعي الى الجمعة من فرسخين فكيف



عنه مفتاح من ترك ذلك جمع متوازية طبع الله على قلبه كذا في الصحيح وغيره  
وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان قد فرض عليكم الجمعة فمن تركها في حيوان او بعد حوائج وله  
امام عادل استحقاقا بما اوجبه الله فلا جمع الله مثله ولا باراء له في امره الا  
ولا صلوة له الا في زكوة له الا في الحج له الا في الصوم له الا في الحج له الا في الحج له  
المخالف والموافق مفتاح يشترط في وجوب القصير في السفر ان يكون مسافرا  
ويستمر فيها وان يكون المسافر قاصدا لها مستمرا الى سهاها وان لا يقطع سفر  
بنية اقامة عشرة ايام او يعصى ثلثين يوما عليه مترددا في محل واحد او ياتي  
الى وطنه وان لا يكون السفر على الا اذا جده السبيل وشق له مشقة شديدة  
كافي للصغيرين خلافا للشهردان يكون جارا له وان يتوارى عن جدران  
البلد ويخفي عليه اذنه وقيل كلاهما معا وقيل الثاني فقط والخلاف فيه قليل  
الجديد ولا يمتنع ان يجمع هذه الشرائع لا يجوز الانعام ولا يميز بين  
يغزى القصير فقد هما الا اذا كان جاهلا بالحكم او كان ناسيا وقد خرج الوقت  
او كان في أحد المواطن الا بعد مكة والمدنية ومسجد الجامع يا كوفه وجا للعبين  
عمران الانعام في هذه المواضع افضل وقيل الجاهل بعيد في الوقت وقيل الناسي  
بعيد

يبعد حلقا وهذه الاحكام سوى ما ذكره الخلاف في جمع عليها او الصالح بها استنبطه  
مفتاح الساقة العترة في القصير عترة في اسبوع او سبعة ايام بل اقل القطر او يري  
سواء كان هذا القدر في الزمان فقط او مع الابواب وقع الابواب في يومه او لا ما لم  
ينقطع سفره باحد الفواطع الثلاثة المذكورة وفيما للشخص العترة في ما للمعنى الله عز وجل  
جل به وجعله من فسطح في الجمع بين الصالح للاستقصاء وخلافا للشهردان حيث  
خصوا ذلك للبلدان هات اربع الابواب الفواطع في يومه وليلة حيث خصوه بالزهاب فقط  
وغيره في نصف هذا القدر بين القصير والانعام وكلاهما انشاء من عدم الاستنباط  
المراه من الحديث كما ينبغي كما يظهر المتدبر وقد بينا في كتابنا الكبير مفتاح لوني في  
ثم يرد الى جمع الى القصير وما لم يصل صلوة فريضة ولا يميز حتى يخرج وكذا ورد في  
الصلوة بنية القصير من له الإقامة اتم كلاهما للنص والاجماع مفتاح الوطن ما يكون  
له فيه منزل يقيم فيه ستة اشهر فاذا كان كذلك يميز فيه من يميزه كذا في الصحيح  
وللاصحاب هنا الخلاف شديد اقول اثنى وكذا النصوص مع اعتبار سبل القنات  
لكن العمل على ما ذكرناه فالصلوة والعقار السنن ووضوحه واعتناؤه بالعمومات  
والتمييز فيما اختلفت الروايات فيه وجه مفتاح اشترط في وجوب الانعام على كثيرين

السفران لا يقيم في بلد عشرة ايام فقام عشرة ثم انشاء سفر قصير والحق بعضهم ان  
لا يوفى الإقامة عشرة ايام في غير بلد انصرف بعضهم العشرة الفاصلة بعد التردد ثلثين  
ثم لو اقام خمسة في بلد قبل قصيرها اصابه دون صومته ونية ليلة التي وعدها  
في هذا الاثر لظمن اصله توقف لصعف المستند ومكة وكيفية ومعارضة للصحة  
الاهم الا اذا ثبت عليه الاجماع مفتاح في اعتبار التوارى عن الجدران او خفاء الاذان  
في حال العودة من السفر خلاف والاجماع عدم الاعتبار للعترة مفتاح لو دخل الوقت  
وهو حاضر ثم سافر فالوقت باق قبل بيم بناء على وقت الوجوب وقيل يقصر اعتبارا  
بما لا اداء وقيل لا يغير وقيل يميز مع المسعة ويقصر مع الضيق وكذا الخلاف لو دخل الوقت  
وهو مسافر فحضر الوقت باق والمعتبر اعتبار حال الاداء في المالبس للهومات فهو  
الصالح سيما ما كان بالخطب دعا لكمة الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله في اقية الفرائض  
قال الله تعالى قد افغح من تركي وذكر اسم ربك فصل يعني في القطر كما في الصحيح وقال  
عز وجل فصل الرباب واخر قيل اي في الصحيح كما في الحديث وقال سبحانه واتخذوا من  
مقام ابراهيم مصلى يعني بعد الطواف وقال ويعهد الله او فوالا اي اياها كان وقال  
النبي صلى الله عليه واله في الكسوفين اذا لم يميز ذلك فصل مفتاح على الصلوة  
في العبد

في العبد من القطر والاضحى على الامكان الكتاب والسنة والجماع وهي تركت بالصالح  
والاجماع ويشترط فيها ما يشترط في اليومية والاجماع بل ما يشترط في الجمعة ايتم كاستيفاء  
من العترة سوى الخطبين فان الامسح على من اشترطها واما العلامة لا يصحها بها  
وعن وجوب استماعها اجماعا والقول بوجودها ضعيف وبعد الصلوة وهذا متنازع عليه  
باجماعنا والعترة وكيفية ما مثل كيفية خطبتي الجمعة عزان الامام بل في خطبة القطر  
ما يتعلق بالقطر من الشرائط والوقت والاضحى ما يتعلق بالاضحية والروايات  
في اثنى الا وجوب صلوة العبد من خصوص المحصور مشايها وجه لختلال الشرائط بغير  
الانعام بها اولى الى ذلك بعض الروايات عليه وفي جواز الجماعة فيها كان ما لا يخطو النسخ  
مفتاح يستقبل الصالح بهذه الصلوة في غير مكة ومكة مباشرة الارض والسجود عليها وان لا  
ينقل للنهر من الجامع وان يطعم قبل توجهه في القطر بعد عودته في الاضحية مما اضيق به اجماعا  
وان يترك بعد القس من طيبا غير العترة فانهم يخرجون من قبلات لا يبا فصل ثوابه ما شيا  
حاجيا على سببته ووقار ذكر الله تعالى داعيا بالانوار مني امته باوها هنا ان كان ذاها من  
طريقا على باخره ان يقول المودع بان صومته عند القيام اليها الصلوة لئلا تاكل له لادارة  
وان يكثر في القطر عقب اربع صلوات اولها المغرب واخيرا صلوة العبد وفي الاضحية

الاضحية



عقيب خمس عشرة اولها الظهر يوم الاثنين كان عتوم وعشر غيره بالماثر كافي المعتبرة وادبر  
السبت عند جليله الاجماع حتى ولما كان العدة ولما كان الله على ايدكم واذكره العتوم ايام  
معدودات فان الاول اشارة اليه في القطر الثانية في الموضع كافي النصوص وهو شاذ من  
النقص في الاول انفسون وياتي كهيئة في مباحث التعقيب ويكره المخرج بالصلاح الا ان يكون  
عند وقاهم والتفعل في ذلك اليوم الى الزوال للتيقن عند الاربعين في مسجد النبي صلى الله عليه  
والله بالدينه كافي الفروع السفر بعد طلوع الفجر للتيقن اما بعد طلوع الشمس في الاماكن اعد  
الاخذ بالواجب مفتاح اذا اجمع بعد وجعة غير من سبب الجمعة العتيق في صور الجمعة وعين  
الصحيح وقيل بل يجب للصوم بالقطعية دليله وقيل بخص التحريم عن كان قاضي المنبر للتيقن  
والاول اصح فاللاذك مفتاح في المصاوة بكسوف احد النورين والتميز على المشهور بالصحيح  
صلوة الكسوف فريضة وفي سواد فاذ انكسفت اول وجهها اقبلوا في الزلزلة فاذ كان  
كذلك فما احتج بالصلوة الكسوف وقيل باستحيائها في الزلزلة والاكثر على وجوبها  
الرياح المظلمة وغيرها من احواليف السماء المكونة لنعامة الناس وفاء لظاهر الصالح وقيل  
بل يستحب لذلك وقيل بل يجب للرجح المكونة والظلمة الشد بد خصاصة مفتاح هذه الصلوة  
عشر ركعات وادبر مسجد اياها اجمع وليست شرط فيها زيادة على ما يشترط في اليومية العلم بالا  
لاستحباب

لاستحباب التكليف العاقل نعم يجب القضاء في الكسوفين مع الاستعجاب او عدم العلم وكذا في  
مستأحب ما ياتي واشترط بعضهم في غير الزلزلة اتساع الوقت وقد نظر مفتاح سبب التحليل  
مع الاستعجاب وان لم يشترط بين الاستعجاب الا في القضاء والصلوة تحت السماء ولا حظا للتيقن  
الاثر اجماعا ولا إعادة ان خرج قبل الانحلال والعاقل ان يغفل في صلاة ابرامساك السموات والارض  
عند انقضاء الزوال والعاقل التكبير عند الزوال وافق صوته ركعة للركعة مفتاح يجب صلوة ركعتين بعد  
الطواف الواجب ويستحب بعد الطواف السجدة الكتاب والسنة وقيل بل يستحب في الطواف  
الواجب ايام وهو شاذ واشترط طوبى مع ما يشترط في اليومية ما ياتي في مفتاح الحج مفتاح  
اذا ازم المكلف على نفسه صلوة بركعة او عشرين وجب عليه الايقاع بحسب ما ظهر  
كما وكيفا وكانا واما ما لم يكن الشرط منا في الحنفية الصلوة للكتاب والسنة والاجماع ولو  
لم يكن له فريضة فعلي انعقاده وكان اصحها ذلك وفي الاجزاء بالاتي وروى جهمان واتي  
في هذا القول في التواتر قال الله تعالى في الحديث القدسي ان العبد يقترب الى الله  
حتى احببه الحديث مفتاح يستحب لكل مكلف حال من الحيض والنفسا وادبر للظهر  
في كل يوم وليلة في المضار ربيع وثلاثون ركعة من الصلوة استحبها ما ذكر للاجماع والتميز  
ثمان اذ ان التواتر بعد الظهر وارجع بعد المغرب وركعتان بعد العشاء فاعلموا

فاما نحن ان نأخذ من اسماء بالموثقة وثلاث عشرة ركعة من الليل جارية عشرها صفرية  
والثان بعد العشاء العتوم وفي بعض اصحاب اقل من ذلك باستحباب بعد الظهر ركعتين  
بعد المغرب وللتين بعد العشاء ومما فاته الاستحباب منه الا تأكيد الاستحباب في ذلك  
وفي الصحيح لا يصل اقل من اربع ركعات بعد العشاء يعني مع الفريضة وفيه بعد عدد التواتر  
انما فاته تطوع وليس بمفروض ان تامة الفريضة كافر وان تامة هذا ليس تكاثرها  
معصية لانه يستحب اذا اعمل الرجل عمن الخيران بعد يوم عليه مفتاح الايمان بالتواتر  
يقضي تكميلها نقص من الفرائض بتركها الا في اقلها ففي الصحيح ان العبد لو فرغ من  
من صلواتها ونصفتها او اربعها وخمسها فافترغ لم يزل ما قبل منها بقليل وانما  
امرؤا بالتواتر ليمتثلهم ما نقصوا من الفريضة مفتاح من فاصصلوة الليل فقام قبل الفجر  
فصل في التواتر وسنة الفجر كتب له صلوة الليل كذا في الصحيح والراجح ان ركعات الثلث  
التي بعد الثمان كما يستفاد من الروايات مفتاح بركعة الاكثر بان اوج ركعات المغرب و  
بينها وبين المغرب الفريضة ويستحب الصلوة بعد ثمانية الفجر على الجانب الايمن والاربع  
فيها بالماثر المستفضة الحاسية والعبادة ويؤيد ذلك السواد والاقايم والفقهاء  
والكلام والفرق والصيغة افضل ويكره النوم بعد هاتين الركعتين للفجر مفتاح يستحب  
التفعل

التفعل يوم الجمعة بعشرين ركعة زيادة على كل يوم اربع ركعات والصلوات في نور اجماعا متفقة  
في بعضها ركعات وكما عند ارتفاع النهار وست ركعات قبل نصف النهار وست ركعات  
اذا زالت الشمس قبل الجمعة وست ركعات بعد الجمعة وفي بعضها غير ذلك ومنها ما  
يذكر على ازيد من ذلك ومنها ما يدل على اقل من ذلك ومنها ما يدل على اقل الفريضة  
افضل وفي خبرها افضل وهو متاثر والعمل بغيره من اكثر حسن الشاء الله تعالى في التواتر  
يستقطق السفر فافترغ النهار والوترية الصلوات وقيل لا يخطئ اليومية فير التحليل ويستفاد  
الحال يست من التواتر وبكثير من ترك شيئا منها في الاماكن الاربع يستمتع اتمام الفرائض بالصحيح  
مفتاح يستحب صلوة الاستسقاء عند غوز الماء وقول لا مطار للاجماع والناس والنصوص  
وخطبتاه كحديثي العيد بين بعد الصلوة على المشهور بل الاجماع للتسوية بينها وبين صلوة  
العيد بين في النصوص والنفس الخاص به تكن في الوقت ان الخطبة فيم قبل الصلوة وهو شاذ  
يستحب فيه الفصل وصيام الناس ثلثة ايام من يومهم يوم الثالث وكثيرا من يومهم والصلوات  
حفاظا على سكرته ووقار دن الله وخشوعا واوليهم الشيوخ والاهل والعلماء والفقهاء والصلوات  
لاهم اقرب الى الترجمة واسرع الى الاجابة وتضمن بعضهم بين الخطا والامها فهم اكثر البكاء و  
الفتح وان يقرب اهتمام مدله اذا صعد المنبر فجل الذي على عينه على يساره والعكس ثم  
يستقبل القبلة فيكب ثلثة ما شمره نكبة ثم يلتفت الى الناس عن يمينه فيسبح الله ما شمره  
ثم يلتفت اليهم عن يساره فيكبر الله ما شمره ليلته ثم يستقبل الناس فيكبر الله ما شمره  
في كل ذلك ثم يصوم ثم يرفع يده فيدعو ثم يركع وان كان ركعتين فركعتان  
اجاموا لكل ركعة اربعة اقلها على غير ما قبل يستحب في شهر رمضان صلوة  
الف ركعات فزيادة على التواتر التي تلي على المشهور والنصوص بن ذلك مستفضة و























ومع غيبه عن بعض في الاصلان الثلاثة مستحق  
 مستحقهم على الاظهر لا شهر بل خلاف فيه الا  
 من نادى وفي مستحق عليه التمساق وان  
 ولكن اشهر ما جاز دفعه الى من يحسن  
 حاصلهم من المنع عن قدر كفايتهم من مائة  
 السنة على وجه التمسك لا غير واستحق عليه  
 من المتأخرين كافة تبعاً للمفيد في الضمة كما  
 عرفت وهذا الدفع اليهم على لوجوبه هو  
 ظاهر المفيد والدليل ان الجواز المحض يثبت  
 وبين الحفظ والايضاء كما هو ظاهر المتن  
 وكثير قولان ولا ريب ان الاول احوط  
 ان لم نقل بكونه المتعين وبه صرح جرجي  
 هل يشرط مباشر المأمون له كما هو  
 ظاهر المتأخرين بل صرح جملة منهم ببيان  
 المباشرة غير ام لا بل يجوز لغيره كما هو ظاهر  
 اطلاق في المفيد قفان وجهان ولا ريب  
 ان الاول اوفق بالاصول الا ان يكون باذن  
 الفقيه فحوز كما في الدرر وسهول يجوز  
 دفعه الى المولى كالتدبير ام لا والوجه  
 التفصيل بين وجود المستحق من الذميمة  
 فلا وفقد فنعم كتاب الصوم وهو ليس في

كتاب الموقر

بيان

بيان امور الا قول الصوم لغة هو الا  
 مساك المطلق وشرعاً الكف عن المفطرة  
 مع النية لا خلاف في اعتبارها كما في كل  
 عبادة ولا فائدة تنبئ على الاختلاف في  
 في كونها شرطاً او كفاً ولا على الاختلاف في  
 أكثره في تعريفه بما في المتن وغيره واجود  
 ما قيل فيه انه ان مساك عن اشياء مخصوصة  
 في زمان مخصوص على وجه مخصوص  
 واخصر مساك مخصوص ياتي بيانه في  
 ياتي في شهر رمضان بنية الفرض من غير  
 احتياج الى نيته انه منه على لا شهر لا ظهر  
 نعم الا حوط ترك نيته غير والقضاء معها  
 هذا مع العلم به وانما مع الجهل بمن صام بنية  
 شعبان للشك فيقع عنه دونه قولاً واحداً  
 وفي غير يقتصر الى نيته التعيين وهو القصد  
 الى الصوم المخصوص كالقضاء وايضا الكفاية  
 والنافلة خلافاً لجماعة في النافلة فاستثنوا  
 ولا بأس به وان كان التعيين فيها ايضاً  
 احوط واولى وفي اقتضاء للنذر المعين  
 اليه تردد واختلاف بين الاصحاب من  
 انه زمان لم يعينه الشارع في الاصل للصوم

فاقتصر الى التعيين كان النذر المطلق و  
 من انه زمان تعين ولو بالنذر فكان  
 شهر رمضان واختلافها باصالة النذر  
 التعيين وغيره لا يقتضي اختلافهما  
 ولعل هذا أقوى وان كان الاول احوط  
 واولى ووقتها ليلا اي في الليل ولو في  
 الجنح الا خير منه على لا شهر لا أقوى  
 وقيل يحتمل ايقاعها ليلاً وهو احوط  
 واولى ويجوز تجديدها في محرم شهر  
 رمضان من الصوم المعين الى الزوال  
 مع النية بل مطلق العذر ومع العذر  
 كما يقتضيه اطلاق المتن اشكال والاحوط  
 بل الاظهر بعدد وفاقاً للأكثر وكذا حال  
 النية في القضاء والنذر المطلق فوقها  
 ليلاً ويجوز تجديدها الى الزوال اذا لم يعد  
 منافياً ولا فرق هنا في جواز التجديد  
 بين حالتي العذر وغيره على يقتضيه  
 اطلاق النص والفتاوى وبه صرح في  
 بعضها ثم بعد الزوال يفتقر وقتها  
 على لا شهر لا أقوى وفي استمر  
 وقتها للمندوب الى قريب العذر وب  
 عذر

التعيين

عقل ما يكون بعدها صائماً وايضا ان  
 ما صححها مساواته للواجب في قوة وقتها  
 بان زوال وعليها المانع لجماعة والرواية  
 الثانية بالاستمرار عليها اكثر القدماء حتى  
 ادعى لسيان والحلي لاجماع عليها وهي أقوى  
 واعلم ان مقتضى الاصل وجوب مقابلة النية  
 للنية فلا يجوز تقديمها عليه مطلقاً الا ليلاً  
 واما قبله فلا وفيه تقديم شهر رمضان على  
 الهلال والقابل الشيخ في النهاية وظروف  
 ومستند غير واضح الا انه غلبه الى الاصحاب  
 فان تم اجماعاً والى كما هو الظاهر فالرجوع  
 الى الاصل متعين وهذا الحكم يجوز التقديم  
 على لقول به مطلقاً أم يختص بالناسي ظاهر  
 الاصحاب لا ياتي حتى ان في المختلف والبيان  
 عليه الاجماع ويجز فيه اي في شهر رمضان  
 بنية واحدة من اوله كما عليه جماعة من القدماء  
 حتى ادعى جملة منهم عليه الاجماع فان تم والى  
 فعدم الاجزاء أقوى كما عليه جماعة من المتأخرين  
 مع انه احوط واولى ويجب ان يصام يوم  
 الثلاثين من شعبان الذي يشك فيه انه منه  
 او من رمضان حيث يصام بنية النذر لا الوجوب

يجوز  
 نية



فلو اتفق ذلك اليوم من رمضان اجزاء عنه  
بالنص والاجماع ويلحق به كل واجب معين  
فجعل بنية النسيب مع عدم العلم ولو صام  
يوم الشك بنية الواجب من رمضان لم  
يجز عنه ولا عن شعبان على الاشهر الاظهر  
وكذا لو رددت بين الواجب ان كان من  
رمضان والنسيب ان كان من شعبان لم يجز  
عنهما على الاظهر وفاقا للكثير وعليه الشيخ  
في اكثر كتبه وللشيخ قول اخر بالاجزاء في كل  
وقت وعليه جماعة من المتأخرين والقائل  
ولو أصبح يوم الشك بنية الافطار في ان  
من شهر رمضان جدد بنية الواجب ما لم  
تزل الشمس واجزاء اذا لم يكن افسد او  
كان البيان بعد الزوال امسك واجزاء فضله  
وجوبا الثاني في بيان ما عسك الصائم وفيه  
مقصدان الاول تحيل المساك عن تسعة  
اشياء عن الاكل والشرب المعتاد منها كالحلوى  
والفاكهة والماء وغيره كالحصاة والحج والتراب  
ونحوها وعن الجماعة فلا ودنوا ولم ينزل  
اجامعا في الاول وعلى الاشهر لا قوى  
في الثاني وفي فساد الصوم بوطي الغلام  
تردد

عنه

تردد وان حرم من التردد في وجوب التمسك  
به وعدم بناء على التلازم بين المثلثين  
كما يظهر من جماعة والاحوط بل الاظهر  
الفساد وفاقا للكثير لا صحاب وعليه في  
الخلاف الاجماع وفيه نفي الخلاف عسكه  
في وطي للهجة ايضا كما هو الاشهر الاقوى  
وكذا الموطأ قبل اودب من جلا كان  
او امرأة يفسد صومه اذا كان مطافعا  
اجامعا في قبل المرأة وفي غير على الاقوى  
وعن الاستثناء وانزال الماء في الوضوء  
والقبلة والملازمة وعن اتصال القمار  
الى الحلق غليظا كان او غير ذلك اشكال في الاول  
وعلى الاحوط في الثاني وان كان التمسك  
بالاول لعله اظهر وقيل اشهر وعن  
البقاء على الجناية متعمدا حتى يطالع الحجر  
على الاظهر ان شهره وان ظهر اختصاص  
هذه الحكم برب رمضان وقضاؤه وان كان  
العميم ولا سيما في الواجب احوط وعموم  
الحض والتفاسير والاشخاص الكثرة  
وفاقا لجماعة وظاهر النص فيها وجوب  
القضاء خاصة وقيل مع التماس وهو

وهو احوط وان كان الاول لعله اظهر  
وعن معاودة النوم جتبا لا يسمى  
به الى الفح فوجب عليه القضاء في  
لا يحرم عليه النوم الا في ولا يجب  
عليه بها شيء الا اذا نام عاترا على  
ترك الغسل فعليه ما على متعمدا  
البقاء وعن الذنب على الله سبحانه  
والرسول والامة عليهم السلام بل  
خلاف وانما الخلاف في ايجابه القضاء  
والكفاية وسياق وعن الامام ع  
في الماء على الاشهر لا قوى وقيل  
يكن والقائل المرفضى والحلى وغيرهما  
وفي وجوب المساك عن السقوط  
في الانف ومضغ العلك ذي الطعم  
تردد الماتين ولم يظهر على المنع عنهما  
دليل واضح فاذا شبهه الجفان ولو مع  
البراهة من وجاع الشبهة وفي جواز  
الحقنة او تحريمه قولان اشبههما  
التحريم لكن بالماضي خاصة وامسا  
الجامد فالكرهية وعلى هذا التفضل  
جماعة والذي يبطل الصوم كاشتا

ماكان

ماكان انما يبطله اذا صدم عن الصائم  
عمدا واختيارا واجبا كان الصوم او ندبا  
فليس على الناسي شيء في شيء من  
انواع الصيام ولا في شيء من المفطرة  
ولا على الموجدور في حلقه بغير خلاف  
او لا على المكن بانواعه عند ان كثير خلافا  
للمسوط فوجب القضاء وهو احوط واو  
بل لعله اقوى وفي حكمه المفطر في يوم  
يجب صومه تقية والظاهر لا التفاء  
فيها مجرد ظن الضرر وقيل باعتبار خوف  
التلف على النفس وفيه نظر ولا على الجماعة  
الجاهل بالحكم الا الاثم في ترك تحصيل  
المعرفة لا القضاء والكفاية عند جماعة  
خلاف لا كثير متأخرين كالجامد يقضيه  
ويكفر ولا خير فعليه القضاء دون  
الكفاية وهذا اقوى وان كان الثاني  
احوط ولا يفسد الصوم بمضغ الطعام  
ومضغ الطعام للصبي وفي الطائفة  
ودون المرقى ونحو ذلك وضابطه ما لا  
يتصل به الى الحلق ولا باستنقاء الرجل  
في الماء بل خلاف في شيء من ذلك



والتشواك في الصوم مستحب ولو كان  
بالرطب على لا شهيد بالانطواء وان  
كان الاحوط ترك الرطب في بكرة مباشرة  
النساء ثقيل وطشاً وملاحة مع ظن  
عدم الامانة لمن تحركت به الشهوة بذلك  
وقيل بكونه مطلقاً والاكتفاء بما فيه مسك  
او طعم يصل الى الحلق وما احتمل  
كرهه مطلقاً واخراج الدم المضعف  
ودخول الحمام كذلك وشتم الزناحين  
وهو ما طاب من يحج من النبات ويقال  
في النوحين ولا يكون ما عدها من الطيب  
بل هو تحفة الصائم الا المسك فيكون عند  
جماعة ولا بأس به والاحتقان بالحمام  
ولا يجوز على ان يصرف به الثوب على الجسد  
دون الاستقاء في الماء لترجل والافار في  
النص وجلس المرأة في الماء وقيل بالتحريم  
وهو احوط ان لم يكن اظهر المقصد الثاني  
في بيان ما يجب به القضاء والكفارة او في  
القضاء خاصة وسائر ما يتعلق بها وفي  
مسائل سج الا ولا يجب الكفارة والقضاء  
معاً تبعد الكل والشرب المعتادتين  
باجماع

الحق

والصوم ايضاً حق قيمته  
دينا في الاظهر لا اقوى وفيه قول  
بدينار وهو نادراً جداً يعتبر  
التعذيب اثلته بعد العقوبة التي  
عقبت بها ولا يها من حلف وسبك  
في المساءة من غفص واجرة الغفص  
في الرخص لا حق الحلف ونحوه في  
الشرع في اعتبار اتحاد الاضاح  
بقامع الادعاء او الفقه  
الوطال  
فمن قال وجهه او قال له الثاني احوط  
في الاضاح لا يخرج عن وجهه في اعتبار اتحاد  
نوعه فيها او لعدم ان يخرج في الكثرة والاعتدال  
نوعها او وجهها الثاني ولو اشترك  
باعتها اعتس بلوغ ينصب كل نصيباً بعد  
ثبته ولا يجب في اسباح الخيام ان  
فيما فضل عن مؤنة السنة له ولعياله  
اجبي النفقة ومنه وبها والنفس و  
ارواحهم والصلة للقبيلتين  
حجب عام الا كتاب

اسقام الطاعات ويجوز ذلك ولو كان  
لا حصل فيه وفي احتساب المؤنة خاصة  
او من يخرج الملك كك افيهاها طها  
الا قبل ثم الثالث ولا يعتبر في الامتثال  
الثاقبة نصاب وكلا لا يعتبر في النصاب  
كلا لا تعتبر الحول فيها والامر بالمعروف  
نصاب نوعي يخط في الامتثال الثاني الى  
بكاله لاحتمال عدم مقبلة بلا خلاف ويجوز  
الامر قبله او لا في مقبلة في مقبلة اقسام  
على الامتثال في مقبلة في مقبلة اقسام  
وسبب في مقبلة في مقبلة اقسام  
الا في الباقية السابعة في مقبلة في مقبلة  
في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
الى عبد المطلب بالآب وفي مقبلة في مقبلة  
يلتص اليه بالآم خاصة في مقبلة في مقبلة  
وانتهى في الله لا يتحقق بل عامة اصحابنا  
على المرتضى وهو نادراً وهل يجوز ان  
يخص به اي بالمعنى طائفة من الثالث  
في المقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
في المقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
اللام للمعنى الاختصاص والعطف

أما شرط ان يكون كاحسان راد في احسان تو يكون بله ان يكون جميع وقت شاطئ رشيق  
تأمر به شرط حرام وهو جيب ربا مشهور ان يكون جيباً من غير نقاد وجميع جيب  
شرط بدون بغير ان ربا جيب ميكيد بشرط ان كانت كبره كشرط ليست واما وجوبها  
كرامتي وارجعها كك سابقاً كك في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
ان هذا وجه مناسبتى واره بانك معاملة باخلق غايه ووجهه يكون وشيا هي هم بيا  
وارد وشبهه بربا ربا كك في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
چانك كك في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
ايها هم در بيا وكون في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
تجديد في كبره ان يكون ان جليل ليل يدي انقدر من مست برصيد ام ان  
من اين مانع غار وجه دست ان حق خود بر واشتن هيچ ربا ليست بهج وجه  
در مع مقبلة بيا كك هم كاه بفر وشند طار رايلا بافقه وافرقة وانقره رايلا  
لبن ما تاني ويوم مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
باشند وشند در بخت اين بيع ان است كك في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
در مجلس بيع بعل ايل وجراد خصوس مجلس ليست ملك مراد قعر عودين است پيش  
الو الكتاب وشتي انهم مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
نشدت لير كك عرض راه وقت مبايعه غايه بهمان خوي كباهم راه مقبلة في مقبلة في مقبلة  
قنن على آمد انهم در طرف مبايعه است هر چند ان وقت مبايعه تا وقت كك في مقبلة  
عروضي مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
خوي كك در وقت مبايعه راه مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
حال انهم جدا شند نه مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة  
چرا وقت مبايعه انهم مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة في مقبلة

تأمر

بغير



بلکه عکس آن ضرر واردم بخیر یک دروغ بگویند که تفرق بعمل آمده و آن جدا شدن  
و چند گام جدا شدن و جزا تفرق بعمل آمده بلکه در نیست که بابت کام بی عمل آید  
و اگر احد طرفین کافی بظرف دیگر زد که آن دیگر جدا شود و آن در یک با کام بی  
بطاعت آن دخالت آن جدا شدن بعمل نیاید جمیع است و هنوز از هم جدا نشد  
اند و الحاق عمل باید قیض هر دو عین ثبیل آن تفرق بدنه ای با ع و مستثنی بشود  
و بعد از تفرق اگر قیض شده باطل است و این را قیض عین برای آن می نامند که  
غایب می باید و بعضی میشود قیض باید در همان عین شود لیکن ثبیل آن تفرق  
بدنه ای با ع و مستثنی باید قیض شود پس اگر می آید آن حاصل آمده ضرر ندارد  
چه تفرق غیر حاصلست حاده اذات باشد که در او بیستند خواهد شد و اگر با ع  
یا مستثنی هر یک که باشد از موضع می باید حرکت نمود و گوشه دیگر عین می باید  
و بعد از قیض آن هر دو عین باطل شده معامله و اعتبار و با ع و مستثنی همان  
کی است که عقد می باید و با ع می آید پس اگر با ع و مستثنی و کل خود قیض  
هر یک شخصی باشد و با ع آید آن می باید شأن اعتبار همان و کیها است که با ع قیض  
عوضین ثبیل آن تفرق و کیها باشد که با ع و مستثنی خود عقد می باید نموده لیکن  
نموده هر یک از ایشان شخصی را و با ع قیض دادن یا قیض گرفتن اعتبار بعمل تفرق با ع  
و مستثنی خود شأن است و نه کیها پس اگر کیها تفاقیض با ع آید آن ثبیل آن تفرق  
با ع از مستثنی عقد جمیع است هر چند و کیها متفرق شدن قبل از تفاقیض و بعد از  
تفرق خود شأن تفاقیض بعمل آید و بعد از تفرق با ع از مستثنی می باید باطل است  
هر چند کیها متفرق نشدند از اصلا و بلکه هرگاه جزی جزی معا شود مثلاً طلاق  
و افرع بقره زیاد دادن و گزینی باطل است چه بیع در نایست باطل و حرام است ضمنی سابقا  
شاه شدن زیادتی حرام و ربای هر چند عینا اختلاف باشند در جزی و بدی و در جزی

و شکستنی هر چند قیمت شکسته بسیار کمتر است چه باعتبار بویزه است قیمت بلی  
در زمین اعتبار بیع است مطلقا خواه بیع از دو نفر و خواه از اراده قیمت و خواه از اراده و بعضا  
و خواه از طرف ثالث پس اگر زمین دهد شکسته و با بعضی آنکه صحیح پس و بعد با است هر چند  
زیر یک یا باشند و همچنین است حال در هر دو اوصاف که در باب بیع اعتبار بویزه است  
هر چند و بعضا اعتبار بر این جهت قیمتها متفاوت باشد که باید و در بویزه معامله  
شود اعتبار بر زمین که اعتبار بیع است که اگر شرط غش و حریم و با است چنانکه  
حاشی و بر چهل در برابر معقول و بعد از نیست پس اگر ندانند که زیادتی جعلی  
صاف باشد معامله باطلست و معاش هر چند در قیمت هر دو  
اگر جنسی جنسی معامله میشود غش داشته  
را داشته باشند و معلوم نباشد شد غش معامله  
باطلست پس باید جنسی جنسی معامله شود یا  
یا چیزی دیگر که قیمت دارد باشد صحف نماید هر دو  
طرف و اگر کلف صاف باشد و کلف غش دارد و بعد از غش معلوم باشد  
هر دو طرف حکم را باید جنسی هر دو طرف بگذارد و اگر بقیه بدانند که کلف  
کثر است در طرف دیگر باید آن طرف را که صحیح کثرت برای ندانند نقصا نشود  
چند قیمت آن کمتر و غیره یکی باشد و اگر با این جهت صفت در همه کثرت  
نباشند و راضی نباشند در بعضی قیمت بعد از هر دو طرف بگذارد و راضی نباشد  
و مانع ندارد و بعضی اسیر بقر و می بطلد یا بقر هر چند در آنها اندک خلا  
یا بقر باشد چه صحیح است و در حال خلا بقر غنیامند و همچنین میگویند که  
بطلد یا بقر در است و مانع ندارد خرج نمودن غش دارد هر چند نماند غش  
آنچه تدر است لیکن شرطی مانع ندارد که راجع داشته باشد و اگر راجع نماند

[illegible]















در غیر این خیال و پیش چنانکه خواهی داشت و مسقط این خیال اسقاط بعد از عقد است باینکه باغ را بر خاندن نماید از حق شریعت و همچنین است حال این و همچنین اگر باغ بعد از عقد به قیمت مسقط بکمال با اعتقاد بی خیالی یا غیره نقض این حال و بعد معلوم شود که کمال را داشته بود نزد باغ و اگر غیره نامشروع یا باطل از آنکه شد مثلاً اگر شرط کند کردن تو بر من حلال یا اگر شرط کند از قبل از وقت بر من حلال و بعد از آنکه شرط را باطل بکشد معین باطل است و اما اختیار عیب پس میانه قضاست بجز آنکه گفتیم و امضا یا اورش یعنی تفاوت ما بین قیمت صحیح و معیوب اگر من را داده اند تفاوت را پس میگرد و اگر نداده اند عیب دهد و باقی را میدهد و معاشا تفاوت را که در عیب اورش میتوان گفت و در صورتی که نمیتوان گفت در حاشیه بر شرح مولانا احمد نوشته ام و صورت یافتن اورش آن است که معیوب را از اهل خیر قیمت میکنند معیوب را قیمت دیگر معیبا و تفاوت ما بین این دو قیمت را ملا حظه میکنند که چه خواست مثلاً تفاوت عشر است یا غیر آن است همین عرفاً و در قیمت میانی این نشان نامیکند از آن چه گاه باشد که میانه قیمت را بسیار نان که کرده باشند مثلاً نصف قیمت فروخته باشد و تفاوت قیمت واقعی اگر نصف باشد در اینجا هیچ نیاید بستاند چه اورش باقی نماند پس لهذا نصف قیمت است خودشان را اورش قرار میدهند مثلاً چیزی را دو تومان قیمت آن بود و در غیر آن قیمت و بعد معیوب ظاهر شد که نصف قیمت صحیح است پس معیوب نیز پنج تومان است پس هیچ اورش نماند و گاه هست که معیوب دو تومان جزو صحیح و اگر معیوب نصف قیمت بر آمد باید یک تومان دیگر باغ بگیرد و این باید به غلط است چه صحیح که قیمت آن چهار تومان شد البته معیوب

عقد

نصف قیمت بقیه شش دو تومان خواهد بود پس دو تومان را از باغ پس میگردد یا نمیدهد لهذا گفتیم که تفاوت نزد اهل خیر اورش را نماند و بلکه تفاوت اهل خیر را ملا حظه کنند که چه خواست عشر است یا نصف است یا ثالث مثلاً بعد از آن همین تفاوت بنابر قیمت میانه نشان کند اگر عشر بود عشر قیمت میانه نشان پس گیرد یا ندهد و هکذا باقی صورتها را کرده میانه اعلی باشد اعلی را عری دادند در قیمت اهل خیر و گرفتن اورش و این قیمت را نسبت بوقت میانه و مکان میانه عری دادند و این اختیار عیب ساقط میشود اگر باغ بر آن عیب خود مجازا یا مفصلاً یا اینکه گفت به عیب باین قیمت میفرم و شمر با عیب رجعی نیست یا شمر کردن میفرم و امثال این عبارات و مشتری واقعی شده بود یا اگر مشتری عالم عیب بود ساقط یا اگر اسقاط خیال عیب خود را اسقاط همه خیالات نمود و هر گاه خیال ساقط شد نمیتواند که در تمام و در اورش بگیرد و همین حالت دارد اگر عیب معیوب باشد و اگر تصرف در آن معیوب شده بود که عیب ظاهر شد پس نمیتواند داد لیکن اورش بگیرد مگر آنکه صاحبین را رضی باشد پس در آن اوقت میتوان پس ندهد و اورش بگیرد و فصل تصرف است هر گاه من و مشتری در غیر اتمام خیال عیبی دیگر هم رسد در این صورت رضی نماید که لیکن اورش عیب سابق را نیز باید گرفت و اما اگر اتمام خیال مشتری هم رسد مشتری رضی نماید که در این تصرف که گفتیم اگر بعد از عمل به عیب شده بود همان حکم دارد مگر رضی کردن که اگر در حال بر آمد چون عمل عیب است میتوان با تصرف کردن پس میدهد چنانکه میتوان اورش بگیرد لیکن پس در آن در هر بیت که نداشت کمال است و رضی کرد و هر گاه در باید نصف عشر قیمت آن جاریه را با باغ بدهد از جهت همان رضی هر که

در غیر این

که است خود و رضی قبل کرده باشد یا رضی در هر دو یکی است شرعاً و اگر کرده بوده عشر قیمت بدهد بعد از آن زمان بگارت هر چند نتیجه حلال بگارت در معین زمان باشد و این که میتوان پس در آن با وجود تصرف این خصوص آن است که عیب جل باشد و اگر کامل باشد عیب چیزی دیگر باشد نمیتوان پس داد و اما تصرف بعضی گفته اند باید بخصر بوطی تنها باشد که اگر تصرفی دیگر بین کرد میانشه غیر پس در اینجا آنکه مقتضای قاعده است حق آنکه تا قبل مرده اند بر سید و پس سلبی و پس سلبی و رضی ظاهر آنست که نتوان است بلکه بر سید باشد و پس سلبی و پس سلبی و رضی و رضی است عاده نیز بطل آورده باشد نمیتوان پس داد و رضی که عیب نه مشق می رسد در غیر اتمام خیال رضی نمیتوان پس داد و همچنین اگر تفاوت دیگر باشد و اگر نصف مثل آب بده یا هر را بده و اما لا اینها باشد اشکالی است اصول عدم بقا است بلکه اقوی هم همین است که در تمام اورش بگیرد و این عیبی که موجب خیال و رضی است آن عیبی است که در وقت عقد بوده یا در اوقاتی که باغ هنوز مسقط و مشتری نداده هم رسد چه تلف و نقص از باغ است چنانکه گفته خواهد شد و همچنین اگر حادث شود در اوقات که خیال باشد چه گفته خواهد شد که در این وقت از کسی که خیال نبوده از آن تلف خواهد شد و آن گیس و او می رود و اگر عیب در بعضی باشند همه خیال میانشه اورش گرفتن یا در هر وقت دارد اما در معیوب بقیه های خیال نبوده و همچنین است هر گاه در بعضی باقی بماند و حصه یکی معیوب براید یا در باغ کند یا اومق بگیرد یا معیوب تنهایی را اگر خواهد پس در دست تسلط ندارد و بل اگر باغ بر باقی بماند ندارد در هر دو صورت بلکه در صورت اخیر هر گاه باغ یا دیگر مشتری بخواهد و هر یک از قید میا بگیرد بخیال که بر باغ لازم باشد که معیوب تنها که حصه یکی از مشتری

نصف

است بگیرد هر گاه رد کند لیکن احوط و اولی آنست که گفتیم که ما تفاوت پس دهند یا اورش بگیرد و اختیار عیب قوی نیست بلکه هر وقت که خواهد یا اورش بگیرد یا رد میکند لیکن در صورتی که تصرف نکرده باشد چه بعد از تصرف تسلط غرض اورش نبوده و اگر دعوی کند باغ که من بتری از عیب عیب یا از خصوص این عیب کرده بودم قول قول مشتری است هر گاه انکار کند یا اینکه بر باغ اثبات است و اگر نفرد ششم بختی میدهد و مشتری حق است میانه ششم خوردن و در قسم باغ نمودن چنانکه قاعده است در هر عواها که چنین طی میشود و اگر باغ که عیب نرفته باشد بود و همچنین در اتم خیال مشتری نیز نشده بود و مشتری که بد که شده بود قول باغ است بدستور که گفته شد علی مشتری دعوی و کوین کلام یا که این که سابقاً در نزد باغ داشته عیب است اما حادث نزد مشتری عیبی است که در نزد باغ شود یا اورش گیرد و اگر دعوی نماید که نزد باغ بوده هر گاه اثبات نمود که نزد او مگر و بقیه هیچ شبهه نیست و اما اگر اثبات نمود که گرفت نزد او و در بیت کافی باشد بیک ثبوت و همچنین حیض ندرین شش ماه تا شش ماه و در کثرتی که نه صغیر است و نه نائسه و مراد از صغیر اینجا که از نه سال نیست چه نه ساله متعارف نیست که حیض بر پند هر چند ممکن است پس خلل خلق از زمان نیست حیض ندرین نه ساله و ده ساله و از ده ساله بلکه از ده ساله بلکه سیزده ساله چه غالباً در اینها نمی بیند بل اگر آن سن متعارف حیض پستان حیض نه پند عیب است بلکه در وقت که اختصار بنفشه نماند باشد بلکه هر گاه عیوب عادت و متعارف هم هست و هشتره ها حیض نه پند عیب یا شد و همچنین است حال یا که چه بسیار از آن زنان کمتر از سن پنجاه قطع میشود حیض ایشان و فصل و رضی که در مثل و رضی

در غیر این



برای که زیاده انعامات باشد عیب است و همچنین بول بودن در شراب عیب  
است از کثیر نظر صغیر اما در هیچ بودن و قیاس بودن یعنی یا که نبودن کثیر  
عیب نیست بجهت آنکه غالب در کثیر نیب بودن است مگر کثیر معین صلی از بیغ  
چون غالب و طبیعی آن بکارت است و اگر مشتری شرط نموده بکارت یا علم بکارت  
و اوست عقد و خلاف شرط فعلی آنجا حرام هشتی را داده و در حقایق عیب یعنی  
خارده اود و در دایره بر داشتن بدو و ازش لیکن اگر شرط بکارت کرده و یا  
آن دایقی در قیمت ملحوظ بود اظهار آفت که ازش هم می توان گرفت خصی  
در صورتی که بقدرت و جماع ظاهر باشد که نیب است و اگر غلام یا کثیر دوانه  
شدند یا خورده بهم رسانند یا پس شدند از حق عام شدن عقد تا یکسال  
خیان دارد مشتری در دایره کردن و اگر تصرف نموده خیار در دایره نیست علی  
الاحوط بلکه در اینصورت اشکالی نمی دارد بلکه احدی آن فقهاء  
را حق نیستند لیکن ازش میگوید و اگر بعد از یکسال بهر در سید هم خیار  
ندارد **تدلیس** تدلیس است یعنی باع مثلاً حیلای عود در بیع بخرید  
موافق طبیعی متفاوت عود با موافق قیمت و خواهش مشتری عود او شد  
یا آنکه بعضی عود در وقت بیع که دان چنان بود مثلاً کثیر کی را مود در زمان  
تعیین عود یا آنکه که سفند لاخری را آب و صلف زیاده از حد داده تا آنکه  
بظن چاق عود و سنگین و امثال آن و همچنین گفته بود که موی بچندین  
پیر می بیند یا چنانچه عود و امثال اینها با آنکه که سفند مشرقی و امثال مدتی  
مشترک با نود و شصت تا در پستان آن بسیار جمع شده و بسیار شیرین نظر  
در آمد و این را تصرف می کنند و قس علی هذا پس اگر چیزی از آنها ظاهر شود  
که عیب است خیار عیب دارد و اگر عیب نیست لیکن مشتری شرط بخلاف عود

مجموعه

بود خیار هشتی را دارد که گفته شد و اگر تصرف است پس اگر ثابت بشود تصرف  
یا حق باع یا نیب مشتری خیال دارد میان امضا عقد بدون ازش یا و اگر رتبه  
عقد مشتری غیر یکسان باشد است و هشتی در قاید بمعاوض آن شهر که حق  
بیع بود یا آنکه اگر چه نباشد مثل آن شهر بهد و الاخری آن قیمت آنرا بدهد  
و اما خیارهای دیگر را یعنی آنچه بعد از آن تصرف از آن دو شده آنرا هم ملحوظ است که  
بدهد خصوصاً آنچه ملحوظ شد بعد از بیع با آن شهر یکدفعه کرده بود هر چند  
ظاهر آنست که سید مدتی بهماع و بیع صاع باستان مشتری پس دهد کافیت هرگاه در  
طرف سدر و شرب را دو شید باشد و تصرف نموده باشد و اگر ثابت شد  
تصرف تاسد و در اختیار دارد پس دهد بجهت آنکه در آن طرف امتحان نماید  
بشدن آن که اگر ظاهر شد با امتحان او که تصرف شده است باینکه اول بسیار  
شیر را و آمد و بعد نقص کرد و گاه هست که در دو شید دوم نیز بسیار  
است بجهت تصرف لیکن در روز سوم و یا لای نقص شد در فیک که گاه  
معی و که تصرف شده اختیار دارد در دایره اسباب بدو و ازش و اناقص  
بمهر که بسیار اوقات دست بهم دهد ظاهر نمیشود سبب آن و اگر عود  
کفتم که شربها و این رتبه نماید بدست و یکدفعه که شربها ظاهر اجازات آن  
کو سفند و اگر نموده و مع نماید و باقی بدهد و اگر خود چر اینها باشد اجرت  
چرا ایند خود را وضع نماید مگر آنکه اگر تکلف باع نماید و این تصرف در گاه  
گاه میشد و شرب نیز می باشد بلکه بعضی آنجا جاری نموده اند در هر حیوانی  
که مطلوب در آن شرب دادن باشد مثل آنکه الاغ را دهان کند یا که شرب دهد  
شرب شان که در چه محتاج شرب ایشان بوده لیکن اشکالی است در این حکم تصرف  
داشتنه باشد بلکه حکم تدلیس دارد و هم خیار شرکت است یعنی چیزی که بیع

خیار شرکت

انتخاب

با عن معنای تعیین و تخصیص به عنوان کلی پس اگر ظاهر شد که تدلیس از آن  
حق دیگری است خیار حق همانکه داده است با حق شخص اجنبی این شرکت نقص  
و صیب است که موجب خیار شخص مشتری است اگر آن شرکت در بیع باشد باع  
اگر عین باشد بشرط آنکه آن صاحب حق که اوست یا بقیه است می دانسته  
است و داده است و بوضای خود لیکن نه شغف و اگر نباشد دست از حق  
بر داده و عین که خیار بر طرف شود بشرط آنکه منت نگذارد یا آنکه که منت  
آنرا قبول کرد و اما اگر صاحب حق جاهل بود با حق معین آنکه معارض شد  
آن هم خیال دارد میان امضا عقد یا فتح آن و اگر اجنبی باشد صاحب حق  
شفعه هم می رساند یا تحقق شرایط شفعه و یا عدم تحقق هر دو و خیار  
با حق دیگری است سوا آنکه بدوین و خست او قلم بیع مشتری و در صورت  
اقل با عین باع در صورت ثانیة غیرت عود و در تحقق شفعه هم نمیتواند  
قلم عود بدون اذن شریک و اگر آن زیادتی در چیزهای مساوی الاجزاء  
عبر سید که میباید آنها بر وزن یا کیل یا عدد یا وزان باشد که می تواند یکی  
کذا یا عددی گذا یا در عین کذا یا بیع مشتری زیاد و در جمل و مشتری نیز  
جاهل بود همان قدر زاید را پس میدهد بیایع یا دیگری اگر صاحب دیگری  
است و همچنین است هرگاه هر دو معلومشان بوده باشد زیادتی مثل آنکه  
جوالی داد که ده من گندم دارد مشتری که هشت من گندم میبرد بود یا آنکه  
احدها جاهل و دیگری عالم لیکن این در مدون و مع مشکل است چه گاه باشد  
که آن زیادتی را که جوا نماید صریح باع یا صاحب دیگر بفهمد که بیگانه و  
یا ناقص قیمت بلکه بعضی فقهاء مدد دعوا مطلقاً داخل غیر متساوی  
نموده اند و اگر جوالی کند و یا مثلاً بخرد که ده من است تصدیق باع و بعد

کلی

که گفتند و در او من برآمد هیچ یک اختیار نمی تواند بجهت قیمت تهری  
که در عین باع و ده من را مشتری داده و مشتری را که بر سبیل فرض نادر اما  
باهر در این قیمت تهری مشتری شود خیار فتح برای مشتری خواهد  
بود اگر و انصاف و نباشد **خیار** خیار یعنی تصدیق است و این عکس دم  
است چه آنکه بیع با عینی که بعنوان شخص و معین بیع با عین شد در عنوان  
کلی و ظاهر شد نقصان خیار دارد آنکه ناقص باور رسیده است میان فتح یا  
امضا بجهت اذن فتح که در مقابل انچه رسیده یا حصه آن بیع در مقابل انچه  
باور رسیده اذ عین و این بعضی کاهی بعنوان شرکت متاعی اجنبی میشود که  
را حق باع نقد نیست بجهت نباشد و رتبه نماید عقد و اگر اذنی شد بعد از  
عقد و عین که خیار شایسته شود و احتمال بقای آن هست باینکه که در من آن  
توضیح و از دیگری نمیگفت و عقد با آن نمودم یا آنکه خیار مستحق است  
و کاهی بعنوان معین می باشد مثل آنکه جفت در کثرت و یک لنگ آن  
مال دیگری برآمد که امضا میکند عقد را نیست بخودش و اگر امضا نماید  
هاتر حالت دارد و کاهی بلفظی میشود نزد باع یا در تمام خیال مشتری  
کاهی بدو اذن باع یعنی انچه را در دست بوده میشود و امثال آن مثل آنکه عقد انچه  
خرید آمد یا بعضی از بیع و فقط یا آن سر که شرب بر آمد و امثال آن و حال در عین  
نیز مثل طالع و بیع است و تفاوت نقص قیمت با لنگ شدن در مشتری  
میدان و چه در جفت آن قیمتی دارد و لنگ آن با جفت قیمتی و بدون جفت قیمتی  
دارد و از آن زمان با جفت و حال در مشتری الاجزاء بخیریت گفته شد در خیال  
سازین بلکه اینجا تسلط فتح هست علی اقل قدر چیزی که ده من گندم مثلاً  
چند و هشت من برآید میتوان گفت که من غنیمت من غنیمت است مگر آنکه ده من

خیار بیع

با انشالان











و این اجل و تأخیر را البته باید متبرعاً بقرین گیر بدهد قرین ده و اصل ما را از آن هیچ  
چیز نگیرد که کفایت داشته باشد یا نه باشد چنانکه گفتیم که خواندن آیه قرآن را  
تین بار و آن شرط نماید و همچنین اتمال آنرا حتی در قرین مشکسته قرین و ادن و یا  
آنرا در دست و صحیح گفتن هر چند سراسر باشد حرام و در باشت چه جهت و جهت  
است و همچنین اگر بد و از قرین دهد بشرط خوبی آن از آن هر چند سراسر باشد حرام  
و در باشت چه منفعت است خواه قرین ده و این منفعت و برای خود شرط نماید و خود  
برای پدر یا مادر یا خویشاوند یا خواهر یا برادر یا حتی اگر چه ضعیفی باشد که هر چه حرام  
است و اگر منفعتی را از قرین گیر کند شرط شود بعضی آنرا نیز حرام میدانند و ظاهر  
عدم حرمت است لیکن احوط اجتناب و این حرمت در وقت است که شرط شای  
در قرین و اگر شرط اخذ و بقیه نماید بد حرام نیست بلکه گفتیم که مستحب است  
قرین گیر کند نفع دهد و یا احسان احسان نماید و اما قرین ده سنت است  
که نگیرد بلکه مکروه است و دعا علیه قرین الحسنه نماید و نهای تعالی اگر خواهد  
بجای است و حال در دیار مناظر نیز چنانست یعنی شرط آن زیادتی حرام است اما  
اگر بعد شرط بدهد حرام نیست و ذاتی که تمامه کلیه در قرین همان نفع و یا  
است یا بشرط در چیز دیگر قرین دهد و هر نفی باشد یا بامشهور و بعضی میگویند  
که هر نفی حرام نیست بلکه حرام نفیاً است که باقی آن نفی یا امری باشد شرط  
چنانکه گفتیم اما اگر قرین دهد بشرط که چیزی را که یکی دیگر میفری و شد باو  
بفری و شد همان قیمت که بد بکار میفری و خست یا سلف کند یا بدین غیر یعنی  
همان قیمت که سلف میکند دیگران یا اجاره دهد خانه یا چه را یا امتنانها  
و یا بایمان اجرت که بد بکار می دهد و اما مال آنها حرام نیست مثلاً آنکه در چیزی  
او بد دهد بفری کند یا بد بکار می دهد و غیر ذلک و ظاهر این است که این اقلام

ایست مانند باشد و در اصل عین هم چیزی است هر چند زیاده و اندک کم باشد که آن عینی ندارد بلکه حالتی که کم باشد با آن کم و مطلق نیز و باست چه اصل و مطلق از آن میسر میسر محاسب تفاوت هر چند اجلی تالیل باشد مثل آنکه فردا بدهد یا معا از صبح شده و شرط شود که مطلق و با شب میسر ظاهر میسر و بعد از آن میسر و این من کم و بیش مثل است چه اختصاص نکند نیست و همچنین اختصاص بین نیست و اختصاص بودن بلکه اگر مطلق معاوضه شود من کم مثل بین کم و شرط آنکه یک و دو قرائت بخواند برای او یا برای پدر یا مادر یا یکی شخصی دیگر حرام است و رواست اگر چه سوره کو حاک باشد یا نیست این باشد و مثال اینها چه هر زیاده که باشد حرام است و این حرام بودن و روا بودن اختصاص بیا بعد نماند بلکه هر معاوضه و مشا رطه این حکم دارد چه صلی باشد یا همه معوض عین یا غیر آنها مثل آنکه معاوضه مطلق نماند یا قرائه طلب کرد یا غیر اینها و این بار یا معاوضه معاوضه است که محسن عینی در یک و دو روز باشد و پس و در غیر اینها میسر شد این مثل کو ب یا چه بدهد و در قوت یا چه بیک و دو مثل با نیست و افتاد یا و دیگر است که هم است و آن و قرائتی است یا اینکه چیز را قرض دهند بشرط دفعه و این اختصاص یک و دو روز ندارد بلکه در هر چیز جاریست چه هر چه و قرض میسر دهند معنی نیست که همان را که قرض دادند باید همان را بدهند یا مثل آن بدهند بدون آنکه ملا پس بدهند خواه زیاده و اندکی باشد مثل آنکه یک کم میسر کم و چه زیاده و یا بیک کم میسر یک کم قرائت قرآن و امثال اینها که گفته شد سوازی بد و تاخیر مدت چه اصل و استطاف و در قرض نییاست بلکه قرض و شرع معنی و اصل و تاخیر است که آن اصل و تاخیر نیز میسر شد برای آنکه قرض میسر

در هر دوئی میتی آنکه عاهد نیاشد و با مان و در میانند یا بشد و این اصول است هر چند  
کوفته و طلقی غالی از قوت نیست و اما در میان مسلم و جاهل و بدبیس مشهور این  
است که هست و حرام است هم کوفته و با از ایشان و چه دادن و این اقوی است  
البته بلکه ظاهر این است که عین احتمال نداد و بهر چه جایز نیست و بعضی  
نامری چنین کرده اند کوفته و با از ایشان و ندادن با ایشان و چه دادن و با  
اتفاق عوده اند بر آنکه حرام است و آنچه در کتاب غیر متداول شده که در پیونده  
میسپهند و از او بر ماسکین ندانند که داشتی که خلاف احتیاط است حرام  
است بجهت آنکه ایشان یقیناً میدانند که کفیه و آن و دو با مسلمانان میدهند  
و از ایشان و با مسکین ندانند علی و بعضی از اشعار و دانستی که این حرام است با اتفاق  
علماء و موافق حدیث هم حرام است علاوه بر آیات و اخبار و توافق در هر وجه  
بر این پس علایقند آن کار حرام را میفایند و مسلمانان و داده علایقند آن حرام را  
میکند و مع ذلک این و با مان از مسلمانان کوفته و دو و با آن دهند و خود بر  
میدار و و قدر بگو و با این مسلمانان کوفته و با داده بود برای منفعت آن  
میدهند و این مسلمانان با آنکه اغاث در اتم آن کافری و هر یک از افعلا  
زاده عود بود عین مال آن داده های و مسلمانان را میگوید و مالک میشود  
و شنیدی که در هر دوئی بدتر از هفتاد و نه تا مجامع و دخت و خواهر است در  
الدن و کف و داشتی که بر با شرها و خراب میکند چنانکه تمام عجم و اعراب  
نمود خدا تعالی حفظ کند و دانستی که معا مله خراب و جلب و مانند اینها جایز  
نیست نه سر هر دو و با تفاوت و در بابی احکام فتن چندی است و گفتیم بلکه  
فرموده و مؤمنان و مشرک و عین و عاقل و حرام و بیستان و امثال اینها بعضی از آنها  
تجلی است و آنکه مانع نشود از نشر مشرکی و اطهار نماید که در و نشری نما

[illegible]







مقدور حقه و آنها مشغول الله فدا الله بقدر حقه و شرکت دیگر که عقد و  
معامله است آنست که دو نفر یا بیشتر عقد شرکت بعمل بیاورند و در عمل  
و معامل کردن مالی از هر یک که آن مالها و ایا هم مزاج نمایند یا اگر آن مالها  
از امر مشترک بود با هم شایسته پس نفق و نقصان و موت بی سزاست  
بجمله است یعنی هر یک که عقد شد و آن مالها مزاج فسخه باشند و آن یکی  
مقتضی باشند و نقصانی که دو دهنده آن مالها که در میان ناقص شده  
نه آنها که ناقص شده اند و همچنین حالت حال نفع و موت پس معلوم شد  
از آنچه گفتیم آنکه اگر عقد شرکت شرط شود این عقد خلایق معقباتی  
شرکت است عقد جمیع است علی الاحرار بل لا فزی او غیره مثلا اگر شرط  
شود که نفع جمیع برای آن ایشان باشد یا نقصان برای یکی از ایشان  
باشد یا نفع یا نقصان نسبت مال نباشد بلکه تفاوت داشته باشند  
صورت مذا و چنانکه گفتیم و از جمله امور فاسد آن است که بعضی  
تقریر میدهند نصف مال شرکت را یا قدری از آن شرط آنکه قرین کن  
علی نماید در شرکت و بعضی علی چیزی که در نفع و دفع دایره مالها  
مال نیست نمایند بهر صورت شرکت و نماید آنکه در شرکت آنکه کار میکند  
از یکی از شرکا در مال شرکت باید شرکت یعنی کار او آنهم کاری بکند و  
اگر در جمیع کارها را با هم نصف کنند باید شرکت با آنکه بعضی کار او را هر یک قرار  
دهند و آنچه با تفاوت در نفع قرار دهد باید که نفع و سبب حقه نماید مثلا  
دو حصه برای شرکت کارکن و یک حصه برای خود لیکن نقصان بر سر  
مالست و آنکه مثلا راس المال نفع و حصه در شرکت خود دو حصه آن شرکاء  
کارکن و یک حصه از شرکت کن و نفع دو حصه از شرکت در دست سفر و هر یک

عقد شرکت و آنها مشغول الله فدا الله بقدر حقه و شرکت دیگر که عقد و  
معامله است آنست که دو نفر یا بیشتر عقد شرکت بعمل بیاورند و در عمل  
و معامل کردن مالی از هر یک که آن مالها و ایا هم مزاج نمایند یا اگر آن مالها  
از امر مشترک بود با هم شایسته پس نفق و نقصان و موت بی سزاست  
بجمله است یعنی هر یک که عقد شد و آن مالها مزاج فسخه باشند و آن یکی  
مقتضی باشند و نقصانی که دو دهنده آن مالها که در میان ناقص شده  
نه آنها که ناقص شده اند و همچنین حالت حال نفع و موت پس معلوم شد  
از آنچه گفتیم آنکه اگر عقد شرکت شرط شود این عقد خلایق معقباتی  
شرکت است عقد جمیع است علی الاحرار بل لا فزی او غیره مثلا اگر شرط  
شود که نفع جمیع برای آن ایشان باشد یا نقصان برای یکی از ایشان  
باشد یا نفع یا نقصان نسبت مال نباشد بلکه تفاوت داشته باشند  
صورت مذا و چنانکه گفتیم و از جمله امور فاسد آن است که بعضی  
تقریر میدهند نصف مال شرکت را یا قدری از آن شرط آنکه قرین کن  
علی نماید در شرکت و بعضی علی چیزی که در نفع و دفع دایره مالها  
مال نیست نمایند بهر صورت شرکت و نماید آنکه در شرکت آنکه کار میکند  
از یکی از شرکا در مال شرکت باید شرکت یعنی کار او آنهم کاری بکند و  
اگر در جمیع کارها را با هم نصف کنند باید شرکت با آنکه بعضی کار او را هر یک قرار  
دهند و آنچه با تفاوت در نفع قرار دهد باید که نفع و سبب حقه نماید مثلا  
دو حصه برای شرکت کارکن و یک حصه برای خود لیکن نقصان بر سر  
مالست و آنکه مثلا راس المال نفع و حصه در شرکت خود دو حصه آن شرکاء  
کارکن و یک حصه از شرکت کن و نفع دو حصه از شرکت در دست سفر و هر یک

بره یک بلکه حسب سبب و سبب مالی باشد و اگر در شرکت دیگر که عقد و  
شکستن نه مال و تفاوت بلای غیره و اگر در شرکت دیگر که عقد و  
شرکت است تفاوتی ندارد اما اگر در شرکت دیگر که عقد و  
مالها را هر یک که در شرکت با هم شایسته پس نفق و نقصان و موت بی سزاست  
بجمله است یعنی هر یک که عقد شد و آن مالها مزاج فسخه باشند و آن یکی  
مقتضی باشند و نقصانی که دو دهنده آن مالها که در میان ناقص شده  
نه آنها که ناقص شده اند و همچنین حالت حال نفع و موت پس معلوم شد  
از آنچه گفتیم آنکه اگر عقد شرکت شرط شود این عقد خلایق معقباتی  
شرکت است عقد جمیع است علی الاحرار بل لا فزی او غیره مثلا اگر شرط  
شود که نفع جمیع برای آن ایشان باشد یا نقصان برای یکی از ایشان  
باشد یا نفع یا نقصان نسبت مال نباشد بلکه تفاوت داشته باشند  
صورت مذا و چنانکه گفتیم و از جمله امور فاسد آن است که بعضی  
تقریر میدهند نصف مال شرکت را یا قدری از آن شرط آنکه قرین کن  
علی نماید در شرکت و بعضی علی چیزی که در نفع و دفع دایره مالها  
مال نیست نمایند بهر صورت شرکت و نماید آنکه در شرکت آنکه کار میکند  
از یکی از شرکا در مال شرکت باید شرکت یعنی کار او آنهم کاری بکند و  
اگر در جمیع کارها را با هم نصف کنند باید شرکت با آنکه بعضی کار او را هر یک قرار  
دهند و آنچه با تفاوت در نفع قرار دهد باید که نفع و سبب حقه نماید مثلا  
دو حصه برای شرکت کارکن و یک حصه برای خود لیکن نقصان بر سر  
مالست و آنکه مثلا راس المال نفع و حصه در شرکت خود دو حصه آن شرکاء  
کارکن و یک حصه از شرکت کن و نفع دو حصه از شرکت در دست سفر و هر یک

عقد شرکت و آنها مشغول الله فدا الله بقدر حقه و شرکت دیگر که عقد و  
معامله است آنست که دو نفر یا بیشتر عقد شرکت بعمل بیاورند و در عمل  
و معامل کردن مالی از هر یک که آن مالها و ایا هم مزاج نمایند یا اگر آن مالها  
از امر مشترک بود با هم شایسته پس نفق و نقصان و موت بی سزاست  
بجمله است یعنی هر یک که عقد شد و آن مالها مزاج فسخه باشند و آن یکی  
مقتضی باشند و نقصانی که دو دهنده آن مالها که در میان ناقص شده  
نه آنها که ناقص شده اند و همچنین حالت حال نفع و موت پس معلوم شد  
از آنچه گفتیم آنکه اگر عقد شرکت شرط شود این عقد خلایق معقباتی  
شرکت است عقد جمیع است علی الاحرار بل لا فزی او غیره مثلا اگر شرط  
شود که نفع جمیع برای آن ایشان باشد یا نقصان برای یکی از ایشان  
باشد یا نفع یا نقصان نسبت مال نباشد بلکه تفاوت داشته باشند  
صورت مذا و چنانکه گفتیم و از جمله امور فاسد آن است که بعضی  
تقریر میدهند نصف مال شرکت را یا قدری از آن شرط آنکه قرین کن  
علی نماید در شرکت و بعضی علی چیزی که در نفع و دفع دایره مالها  
مال نیست نمایند بهر صورت شرکت و نماید آنکه در شرکت آنکه کار میکند  
از یکی از شرکا در مال شرکت باید شرکت یعنی کار او آنهم کاری بکند و  
اگر در جمیع کارها را با هم نصف کنند باید شرکت با آنکه بعضی کار او را هر یک قرار  
دهند و آنچه با تفاوت در نفع قرار دهد باید که نفع و سبب حقه نماید مثلا  
دو حصه برای شرکت کارکن و یک حصه برای خود لیکن نقصان بر سر  
مالست و آنکه مثلا راس المال نفع و حصه در شرکت خود دو حصه آن شرکاء  
کارکن و یک حصه از شرکت کن و نفع دو حصه از شرکت در دست سفر و هر یک















[illegible][illegible][illegible][illegible]

احصاء



ناهنگی که در میان صاحب فاعل و مفعول یعنی ایشان و خدمت ایشان و اگر تراض  
 که باشد هیچ عملی ندارد و ممکن از آن صرف حقانی ممکن باشد مانع ندارد و مفعول فاعلی  
 ایشان نموده و این خدمت ایشان را از خود چه گفته و خدمت سلطان فاعلی از خود  
 است باید تنها جمیع ایشان همه امکانی نماید از آنکه تراض باشد از جمیع اکتفاء و ناهنگی  
 همه را بیکدیگر موقوف کند و هیچ نیکی از خود در نفس حقانی نماید و این حرف و خبری ممکن  
 همه را بیکدیگر اکتفاء نماید و اگر هیچ از آنها محضش نباشد از یک موقوف است  
 که تمام نیاز نظام را باین خدمتی که سبک نماید و با آنکه باین خدمت سبب تحضیف ظلم  
 نمودن از خود و مانع ندارد خدمت او کردن بلکه و این حرفی را که گفته شد که  
 مانع ندارد و ظاهر واجب است که خدمت او را بیکدیگر تحضیف باین امر و واجب  
 و اگر حاکم ایشان را نموده خدمت ایشان نباشد بلکه امور در میان باشد اگر آمد  
 که خود هرگاه قبول نماید همه امکانی امور را موافق شرع و عدالت انجام میدهد  
 و اگر در این بجای از خود چه شود و ظلم زیاد میشود و دشمنان منتظر و دشمنان  
 ذیاب و دانیس و برتین مانع ندارد که مستحق شود بلکه با باشد که واجب شود بر  
 او چه توان پذیرد و این را از امر محرم دفع کند یا هر معروف و غیر ممکن نباشد که کائنات  
 باشند و همچنین ظالم را همه امکانی از انقضای مانع شود و محال از خود چه هر باب از  
 ایشان که باشد باعث و جریب میشود چه جای آنکه هر چه میشود در انصورت  
 چه را که از خود و رای ظالم را که گفته میشود و خدمت بخورد و نماید و احتیاطا که  
 مبادا استغفار از آن نشود و بدان بجا عرض و اکتفا نمایی جمیع فاعلیات  
 را و باید قبول نماید هر که خوف ضرر و مالی یا عرضی یا جانی یا دینی که قبول نتوان  
 شده است باشد نسبت قبول نماید هر یکی از شمشیران و را این صورت که ظاهر  
 از انجام دادن میتواند و بوی آنکه بای خود در میان آنکه مثل گفتن چنین

و همچنین با این  
 صورتی که از این  
 موقوف جمیع امور را

ومنهم

و نه بر وزن عز احوط که آنها را نکند بلکه در هر صورتی که ساقه نهی الحاق شده  
خون نشود بلکه ما شرعی بن نشود بلکه ما شرعاً ضرب اما شفا بن نشود و الله  
بعلیه امر بسیار مشکلست و خصوصاً صورتها از فقیر باید برسد شود  
تا آنچه می خواهد ظاهر شود و احتیاط آنست که آنچه بدست او آید آنچه کار بیاورد  
که در آن و حرام نباشد با برادران و بقیه را بشود قسمت نماید و از کسهای حرام  
نفس غرضه صورت انسان و حیوان یا ساختن آن و بخشیدن در همه امورات  
بجز آنکه بسیار باشد که خفی شود و جاهل بحال آن یا غافل از آن مثل آب در شیر  
کردن یا بنه کشنده در مینه دلو در صحن و موی غیر در میان موی زن یا کبریا  
حقن آن مثل خانه در میان گدیم کردن کک یا باشد مانی غافلانه هر چه با جاهل  
بلکه افشش ظاهر بن احتراز کردن احوط است چه مؤن بخش نیکند و آن  
بلکه حرقات می نمودن و آن را هلاست و بعضی آنها طایف در نجیحات و استخدام  
ملاکک درین و شایطین و استغفار از ایشان در کشف غیبه یا دانش از آنها و اوجیزه  
سحر شمر در این و باطل استحباب است بقرآن و کلامی که آن را نهی و اوجیزه  
حرقات غنا کردن است هر چند در حدیثی شتران و غیره او در قرآن خوانند  
و نه حضرت امام حسن علیه السلام باشد نعم حریفه و بعضی آن توضیح اند ما مع  
نما و و همچنین قرائت بصوت حسن و طریق قرآن بلکه همه مدح و ثواب خدا  
و حرام است نیز غیبت کردن شیعیان یا مجبور کردن ایشان و استغنا شدن از  
صورت غیبت آنکه هرگاه کسی ظالمی بر او واقع شود تکلیف کند نزد کسی که امید  
و نه کردن ظلم او را باشد و همچنین هرگاه کسی مشغولت نماید بر سنا که و وصلت  
نمودن و یا معلوم او کردن یا قرین با او دادن و امثال اینها پس ما مع ندارد که هرگاه  
عینی باشد که مطلع باشد برای او بر صبر او ایستد پس اظهار نماید ما مع ندارد

مراعاتكم

卷之四

و مشورت کن  
مطالع نماید و اگر  
نماید

و همچنین هرگاه کسی ظاهر نفس باشد که اشکارا نفس بگوید بحدت احکامات و همچنین  
اگر کسی از اهل بدعت باشد یا اعتقاد یا تسبیح داشته باشد و غرض او در کسب  
مکرمه نمودن مردم از او باشد یا اینکه بطلع از احوال او باشد یا بطلع باشد که از بدعت  
یا از اعتقاد برآست پس هرگاه کسی اطلاع بر حال او داشته باشد و معلومش باشد  
بدعت او بدعت اعتقاد و یا بدعت اظهار نماید البته تا مگر غرض او از خود و از بقایه  
است که هرگاه کسی اهلیت اعتقاد و قابلیت تقوی دادن نداشته باشد و مردم  
نایم که اهل آن هستند اگر مطلع به عدم اهلیت او باشند اظهار نماید و استغناء  
غیر اینها یعنی خود را که چندان نایم و در کوشان نیست و مع ذلک بعضی  
از اینها که گفته می شود ظاهر در حدیث بسیار است که شیطان یا نفس را تشویر و بوی  
آلود جلوه میدهد که بدعت حلال است و حال آنکه بحدیث ثابت است مثل آنکه شخصی  
چهارم و قابل تقوی است لیکن حسد او را میدارد و اینکه قابلیت ندارد  
پس هرگاه بدعتی میخواهد فرق میان حلال و حرام اینجا و هرگاه است نیز اینجا  
گویند باز هر حاجی که مأمور و مخاطب شد باید که آنرا قبول و سر و اتقا و اجابت  
که بدعتی آن شخص برای نظم امور معاش مردم است چنانکه اشاره بآن شده  
میدارد و حال آنکه پس از آن ظاهر ندارد اجرت گویند بلکه نظم معاش بخوان اجرت رفتن  
است و بعضی موضع خود را از اجرت گویند باز آن غرض و نه برای نیت نمودن  
بوجه دیگر قصد قربت و اخلاص شرط است و چون غرض و نه از بجهت اجرت  
شأنی بقصد اخلاص است و این باطل است بجهت آنکه باز از حج نمودن صحیح است  
و همچنین باز از زیارت و سایر مستحبیات با آنکه مشروط هستند بقصد  
اخلاص بلا شبهه و علماء اتفاق نموده اند بر محبت و از اخبار و بیانیهاست  
می شود و محبت اینها چنانکه در آن است که این حصص است آنها را برای مدت تعیین کرده اند

سوی بار و عهدی تویی را بشماران نفع خواه باشد و آن را بشمار و حاصلش  
شماره نموده که هرگاه آنست که تغییر و تبدیلی نباشد اینجا هیچ تغییر و  
تبدیلی نشده و هم نفع هر زمانه است لغت معنی و شرح آن شرط و عرض و قریب و ادنی  
شدن پس هر چه نفع حاصل شد و نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
نوع هستند و تغییر و تبدیلی نشده و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
نوع و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
اینجا باشد و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
چنان باشد که هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
تالی باشد که هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
فقدان و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
تغییر و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
خواه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
خواه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
نما خواهد داشت و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
که با نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
بلکه هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
نوع و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
شود و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه  
هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه و هر چه نفع هر زمانه







است ياذن او يعقوب تجوز غوده اند حتى انك اكر منع نماد هم تجوز كرايه  
 اولي ميگوي كه نفقي مرهاند واحسان ميكنند بدو و غراست و غزيرى  
 و كيش و دوى ميگوي كه تصرف در ملك غزير موقوف بر حست است و  
 نفقي و نفقه المهره الكت مشترك با غزير بنهيم كن و در تافى تجوز  
 ميگوي دون اول و حق ان اولت كه مطلقا نفقي ميتواند غوده چيزي  
 ان تصرف شريك اضرار باوست و در تصرف هر كاه هم متضرر و نفقه  
 شريك منع او و اهرى نيت و الكت مشترك و صرف غودن صرف  
 شريك نيت بلكه بنهيم و احسان نيت كه با و ميتواند ماعلى الحسين من  
 سبيل و واجب نيت بران شريك كه شريك اين شود در عاوت غودن  
 و غزير اين شريك غزير اند كه اخراج غوده از شريكش حصه بگيرد بلكه  
 اكر عاوت ميگوي بدو انك اكر شريك غزير بگيرد و انك اكر بدو بلى اكر آن  
 شريك امداد و اعانت نماد مناسب انصاف و موقوف است خصوصاً ما نفقي  
 اكر مداخل پدا كند يا زياد كند بلكه در اين صورت احتمال دارد كه مجبور  
 سازد او را با عاوت يا انك دست از مداخلت كه حاصل شد او آن نفقي برده از  
 چه ضرر و اضرار در حق نيت پس نفقي كه غزير بگيرد انك اكر خود سني يا  
 گاه هست كه ساقى مداخل حصه خودش ميشود يا زياد تر عاوت ضرر است  
 بلكه اكر بكن با شريكش جزى و كمي هم ضرر است چه متوجر من نفق شريك  
 و مال صرف غودن و غزير من صرف غزير بن اى امرى جزى ضرر است  
 و مانع شد ان انتفاع مالش هم ضرر است پس بايد شريكش يا شريك شود  
 در نفقي يا قيمت نماد نفقي بلكه شراكه بوطرف شود كه ضرر و منفعت شود  
 و ظلم است انك شريك نفقي نماد و مداخل پدا كند و شريك ديگر مداخلت

كرايه

اجزاء الثالث ان لا يكون عن حب عليه نفقه شرعا  
 كاقولان وان علوا ولا دولا ولا دوان سفلوا والوجه  
 الدائمه غير الناشئة والملاوه مطلقا والوجه  
 الدفع اليهم اجزاء الامع الجرح من كرايه  
 حصصه الواجبه في دفع الجرح من النفقة  
 بل قيل يجوز الدفع الى من سجد مطلقا  
 المتفق كان الدفع المنفق او غيره ولا يخفى  
 الا ان الاحوط الترتيب كذا وفاقا للتدكير وخصه  
 في الزوجه ولو امتنع المنفق من الانفاق عليهم  
 جائز التناول منها للجمع قولا واحدا ويجوز  
 للزوجه اعطاؤها زجهامنها وانفاقه لها  
 عليها على الاشهر لا نفقي وهو لا اعانها نفقي  
 من سهم الفقير الى الاغنياء الدفع اليهم شرعا  
 واحسن نأ بالذرة غير الناشئة عن الناشئة  
 والامتنع بها لعدم وجوب الانفاق عليها  
 مما يجوز الدفع اليهم الا نفقي لا في الناشئة  
 مما يجوز بها ويجوز ان يعطه منها ما



الزوجه انما يعطى ولا باس به ولو اعطى  
 على الحق من نفقه من المهر الصبي ثم استنصر  
 و قد اعادها اجزاء الثاني الصداقة و قد عثرها  
 المهر ما كالمهر و المهر و ان حصة و المهر  
 والنفقة السيد بن محمد بن الاجماع عليه  
 في الاطراف و المهر و المهر و المهر  
 الكفاي للنص المحقق في المهر لكن لم ينفق به غيره  
 لعدم قابلية المهر بغيره بل قيل مرجع هذا القول  
 الى الاول لان الصداقة انما اضر عليها الحق بالكلية  
 والاربع مائة و المهر و المهر و المهر  
 و ان من اشتراط طهر الكفاي بالاشتراط العدالة  
 و كذا في الاطراف و المهر و المهر و المهر  
 في اعتبارها و اعتبارها الاطراف و المهر و المهر  
 انما هو عدم ظهوره في الاطراف و المهر و المهر  
 به انما هو كذا في الاطراف و المهر و المهر







